وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ـ قطب شتمة ـ

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

الاتحاد الأوروبي و موقفه من القضية الفلسطينية (1992– 2006)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعـداد الطالب:

عمر محبوب

إشراف الأستاذ:

حمودي إبرير

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

﴿لا يُقاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلاَّ فِي قُرىً مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَراءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَعْقِلُونَ (14) ﴾.

(سورة الحشر الآية: 14)

إ ه ـــــــــد ا ء

أهدي ثمرة جهدي ...

إلى اللذين غمراني بمحبتهما ورعايتهما، ورسما لي بدعائهما سبل العلم والتحصيل، ومسالك النجاح والشدائد، إلى والديّ الكريمين"محمد"و"رابحية محبوب" مع أسمى آيات البر والتوقير.

إلى إخوتي(زينب، سارة، سمية، هشام، أبو بكر،نوح، أدم) نبع المحبة ومعيني الدعم والتشجيع.

إلى أصدقاء تقاسمت معهم الآمال وجمعتنا معهم مواسم الكدّ والبحث وأخص باذّكر "حسام الدين سالم" "عيسى قبشي" و"سليمان أخضر"، ورفيقا دربي "شعيب بعيجي" و"علاء الدين لهويمل" لكم مني عظيم الودّ وجميل الوفاء.

إلى كل الاصدقاء والزملاء إلى اللذين لن تكفي صفحة الاهداء لذكرهم.

إلى كل من مررت عليهم من معلمين وأساتذة طوال مشواري الدراسي.

أهدي عملي.

عمر محبوب.

شكـر و عرفـا ن

أقدم أرقى معاني الشكر وأرفع عبارات الامتنان إلى أستاذي المشرف المبجل"حمودي إبرير"

على ما خصني به من خالص توجيهاته وتصويباته وإرشاداته في انجاز هذه الرسالة.

والشكر موصول إلى الأستاذة "مغنية غرداين" والأستاذ "أحمد خليفة"والأستاذ "مصمودي نصر الدين" والأستاذ "الحاج قاسم" على كريم المساعدة وسخي الدعم. وأنوه بفضل القائمين على مكتبات جامعات: الجزائر، قسنطينة، باتنة، ورقلة بسكرة، على ما وفروه لي من تسهيلات ومد يد العون في سبيل الوصول إلى المراجع.

ويسعدني أن أشكر رفقاء الدرب الجميل الزملاء "رشيد نواري"،" محمد معروف"، "رشيد بركات"، "ساسي وليد"، "يعقوب مخاطرية" على ما أحاطوني به من اهتمام ومساندة

دون أن أنسى كل من قدم لي العون والتشجيع من قريب أو بعيد في إعداد هذه الرسالة

شكرا

المـــقـــدمـــة

المقدمة:

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين، تجارب متنوعة هدفها تحقيق التكامل والاندماج في مناطق متعددة من العالم، وأبرز تجربة هي التجربة الأوروبية، التي يكاد يجمع الباحثين والمتخصصين على أن الاتحاد الأوروبي من أبرز التكتلات الاقتصادية والسياسية التي استطاعت أن توحد بين مجموعة دول متجاورة إقليميا وغير متجانسة ثقافيا ونقلها من حالة التشتت إلى حالة التعاون والتكامل بعد أن استطاعت توفير العوامل والظروف اللازمة لتحقيق هذا التكامل، وهذه التجربة لم تأتي مباشرة بل مرت بعدة مراحل تاريخية إلى أن وصلت إلى نظامها الحالي.

ويعد الاتحاد الأوروبي نظاما اقتصاديا وسياسيا ذا طابع مميز، ويعتبر من أبرز الفاعلين على الساحة الدولية، لقد اعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من أولى القضايا التي اصطدم بها الاتحاد الأوروبي وهو بصدد إعداد سياسته الخارجية المشتركة، فأصبحت هذه القضية محرك فاعلية السياسة الأوروبية واستقلاليتها، ولم كان الصراع العربي– الإسرائيلي المحرك الأساسي لأزمات الشرق الأوسط، أصبحت القضية الفلسطينية ذات أهمية كبيرة ضمن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في ايطار ما يسمى بقضية الشرق الأوسط، خاصة وأن الارتباط الأوروبي بالقضية الفلسطينية ذا بعد تاريخي من خلال قيام الحركة الصهيونية في المحيط الأوروبيين، ثم تكون دولة إسرائيل بدعم من الحركة الاستعمارية الأوروبية.

وتأكد الاهتمام الأوروبي بالقضية الفلسطينية من خلال البيانات والإعلانات الأوروبية المتعددة تجاه أبرز محطات القضية، التي أكد من خلالها على ضرورة التسوية السلمية لقضية الشرق الأوسط، واعتبرها المحدد الأساسي لاستقرار المنطقة، وأعطاها أولوية ضمن أجندة سياسته الخارجية والأمنية المشتركة، وفي هذا الإطار جاء موضوع دراستي تحت عنوان: **الاتحاد الأوروبي وموقفه من القضية الفلسطينية (1992–2006).**

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب دعتني إلى اختيار دراسة هذا الموضوع والبحث في أهم جوانبه المختلفة، وهي مقسمة إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أسباب ذاتية:

1- الميول الشخصي للوقوف على أهم المحطات التي شهدها الاتحاد الأوروبي.
2- الرغبة في التعرف على أبرز تطورات موقف الاتحاد الأوروبي القضية الفلسطينية وتطوراتها.
2- التعرف على مواقف أطراف القضية الفلسطينية من الدور الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

أسباب الموضوعية:

1- قلة الدراسات التاريخية التي تتناول الموضوع التي اقتصرت في أغلبها على دراسات سياسية.
2- الرغبة في إثراء هذا النوع من الدراسات، خاصة من الجانب التاريخي، بالنظر إلى قلة الدراسات حول هذا الموضوع في التخصص.
3- توجيه طلبة التاريخ المعاصر لدراسة مواضيع التكتلات الإقليمية وإبراز أهميتها بالنسبة للمجتمعات المعاصرة .
4- معرفة أهم تطورات الموقف الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة(1992-2006).
5- التعرف على الدور السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية.
6- إبراز مواقف أطراف الصراع (الموقف الفلسطيني، الموقف الإسرائيلي، الموقف العربي) من الدور الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

أهداف الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع الاتحاد الأوروبي بدراسة كأحد أهم التكتلات الاقتصادية والسياسية الفاعلة في الساحة الدولية، وتبرز تطورات موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية في الفترة الممتدة من (1992_2006)، ومواقف أطراف القضية الفلسطينية (الموقف الفلسطيني، الوقف الإسرائيلي، الموقف العربي) من الدور الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

الإشكالية الرئيسية لدراسة:

ما طبيعة موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من (1992-2006) ؟

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية نذكرها كالتالي :

1. ما هي الجذور التاريخية لنشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية؟
2. ما هي المواقف السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة الممتدة (1992-2006)؟
3. ما هي أبرز مواقف الاتحاد الأوروبي اتجاه قضايا أبرز قضايا الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وما موقف أطراف القضية من الدور الأوروبي؟

خطة الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، تمت معالجة الموضوع وفق الخطة التالية:

مقدمة: تناولنا فيها إحاطة شاملة للموضوع بمختلف جوانبه.

الفصل التمهيدي: جاء بعنوان: "نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومواقفها من القضية الفلسطينية"، وقسم إلى مبحثين الأول جاء بعنوان لمحة تاريخية عن نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تناولنا فيه تطور فكرة توحيد أوروبا، وتأسيس جماعة الفحم والصلب وتأسيس السوق الأوروبية المشتركة، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان موقف الجماعة الأوروبية تجاه أبرز أحداث القضية الفلسطينية قبل 1992، أبرزنا فيه موقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية من حربي1967 و1973، وأبرز الإعلانات والمواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية قبل 1992.

الفصل الأول: جاء بعنوان "الاتحاد الأوروبي ودوره السياسي والاقتصادي في القضية الفلسطينية (1992-2006)"، قسم إلى ثلاث مباحث الأول جاء بعنوان تأسيس الاتحاد الأوروبي، تناولنا فيه نشأة الاتحاد الأوروبي والتعريف بالبناء المؤسساتي للاتحاد، ومراحل تطور العضوية في الاتحاد الأوروبي، أما المبحث الثاني جاء بعنوان الدور السياسي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، عالجنا فيه السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ومحددات التحرك الأوروبي تجاه

القضية الفلسطينية، وأهم تطورات الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، أما المبحث الثالث جاء بعنوان الدور لاقتصادي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، تناولنا فيه بدايات ظهور الدور الاقتصادي للاتحاد في مسار القضية الفلسطينية، وأبرزنا أهم المساعدات التي قدمها الاتحاد للأراضي الفلسطينية، قمنا بتقديم تقييم للمساعدات الاقتصادية التي منحها الاتحاد الأوروبي لفلسطين.

الفصل الثاني: جاء بعنوان "موقف الاتحاد الأوروبي من بعض قضايا الصراع ومواقف أطراف القضية من الدور الأوروبي في القضية الفلسطينية" وقسم إلى مبحثين، جاء الأول بعنوان موقف الاتحاد الأوروبي من بعض قضايا الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وأبرزنا فيه موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس واللاجئين والمستوطنات وموقف الاتحاد من قيام الدولة الفلسطينية وموقفه من جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان موقف أطراف الصراع من دور الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، وأبرزنا فيه الموقف الفلسطيني والإسرائيلي والدول العربية من دور الاتحاد الأوروبي في القضية الفلسطينية.

الخاتمة: تضمنت أهم الاستنتاجات التوصل اليها من خلال معالجة الموضوع.

مناهج الدراسة:

1- المنهج التاريخي: الذي سمح لنا بتتبع التطور الكرونولوجي للاتحاد الأوروبي وتطور مواقفه السياسية والاقتصادية تجاه القضية الفلسطينية.

2- المنهج الوصفي: وقد استخدمناه لوصف وتحليل المواقف وفي الأدوار التي لعبها الاتحاد الاوروبي في العملية السلمية للقضية الفلسطينية في الفترة الممتدة من (1992-2006).

3- المنهج الإحصائي: وقد أفادنا في دراسة التقارير والأرقام والإحصائيات التي اعتمدت عليها خاصة في جانب الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في القضية الفلسطينية.

أهم المراجع المعتمدة:

- كتاب زياد شفقان الضرابعة: **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية (من مدريد إلى خارطة الطريق):** يتناول في الكاتب آلية بناء الاتحاد الأوروبي والبناء المؤسساتي للاتحاد، ويسلط الضوء

على تطورات الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، ويتناول فيه الكاتب دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومستقبل الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط.

– جون بيندر وسايمون أشروود: **الاتحاد الأوروبي (مقدمة قصيرة جدا):** يتناول فيه الكاتب أهم المحطات التاريخية التي ساهمت في تأسيس الاتحاد الأوروبي، وأبرز فيه كيفية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والبناء المؤسساتي له، وتكلم على السياسة الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد، وعلاقات الاتحاد مع دول أوروبا، ودور الاتحاد الأوروبي في العالم، ولقد احتوى هذا الكتاب على العديد من الصور والوثائق المتعلقة بالاتحاد الأوروبي.

– مخلد عبيد المبيضين: **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة:** تكلم فيه الكاتب على أهمية الظاهرة الإقليمية في النظام الدولي، وعناصر تميز الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية، وتناول فيه الجذور الفكرية للوحدة الأوروبية ونشأة الاتحاد الأوروبي وأجهزته وهياكله، وتكلم على العلاقات الداخلية والخارجية للاتحاد، وأسس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لاتحاد الأوروبي.

– كمال مصطفى محمد ونهرا فؤاد: **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية:** يتناول فيه الكاتب أهم محطات التأسيس الاتحاد الأوروبي، ويركز هذا الكتاب على آلية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وتطور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد، ويتناول تطور العلاقات العربية الأوروبية، ويسلط الكتاب الضوء على المواقف الأوروبية من القضية الفلسطينية بالتفصيل من خلال تتبعه لتطورات الموقف الأوروبي منذ ظهور القضية الفلسطينية.

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة الإطار الذي يعتمد عليه الباحث في توضيح جوانب مختلفة من دراسته، والتي تتم الاستفادة منها في وبناء خطة الدراسة، ومن بين أهم الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها:

1–دراسة محمد عصام حمدان: **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة(1991–2007)**، تناول فيها أبرز سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهل ساهمت هذه السياسات التنموية في بناء اقتصاد فلسطيني يساعد على قيام دولة فلسطينية، وأورد فيه الباحث محددات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وتطرقت هذه الدراسة إلى دور الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة التي

سبقت توقيع اتفاقية أوسلو1993، وتسلط هذه الدراسة الضوء على تطورات الدور السياسي والاقتصادي الأوروبي منذ انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وصولا إلى مؤتمر أنابوليس الذي انعقد في عام 2007.

2- دراسة زهير هشام طافش: **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (1993-2003)** تناول فيها دراسة تطورات الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993-2003، وتناول فيها مستقبل الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي الجديد وتأثيره على القضايا العربية، سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية وركائز دبلوماسية الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، وموقف الاتحاد الأوروبي من قضايا الحل النهائي، وحرصت الدراسة على تناول أهم الاحداث الإقليمية والدولية الهامة التي كان لها الأثر البالغ في تغيير سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، وأن توجهات الاتحاد الأوروبي تسعى إلى استعادة موقعه على الصعيد الإقليمي والدولي.

الصعوبات:

وبطبيعة الحال لا يخلو أي بحث من الصعوبات ومن الصعوبات التي واجهتني:

1. صعوبة تناول موضوع ذو بعد سياسي من زاوية تاريخية.
2. قلة الدراسات التي تناولت الموضوع.
3. حداثة الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة (1992-2006)، الأمر الذي صعب علينا الحصول على المصادر والمراجع الخاصة بهذه الفترة.
4. ندرة المصادر والمراجع التي تتناول الموضوع.
5. قلة الدراسات حول الموضوع خاصة جانب الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي.

الفصل التمهيدي: الجذور التاريخية لنشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومواقفها من القضية الفلسطينية.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

المبحث الثاني: موقف الجماعة الاقتصادية الأوروبية تجاه أبرز أحداث القضية الفلسطينية.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن نشأة المجوعة الاقتصادية الأوروبية.

المطلب الأول: تطور فكرة توحيد أوروبا:

تعود فكرة الاتحاد الأوروبي إلى مشروع فكري، تبلور في أذهان مفكرين وفقهاء وفلاسفة ورجال قانون، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي متكامل تسهم في بنائه مؤسسات وتنظيمات تحضا بدعم السلطة الحاكمة لها والنخب السياسية والاقتصادية الاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية. وهذا المشروع لم يظهر فجأة وإنما تبلور تدريجيا وعلى مدى قرون عديدة[1]، ففكرة تكامل ووحدة أوروبا تعود لأول مرة إلى عصر النهضة الأوروبية، في الوثيقة التي حملت اسم "تراكتاتوس"سنة 1474م وكتبها ملك "بوهيميا بوديبراد"، من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية وتوسعاتها، وكان الباعث الأكبر لهذا المشروع الوحدوي في ذلك الوقت دينيا من أجل تقوية الغرب المسيحي في مواجهة الشرق الإسلامي[2].

واقترح بعد ذلك القس الفرنسي "دوسان بيار" معاهدة "أوترخت" 1713-1715 من أجل السلام الدائم في أوروبا، وجاء بعد ذلك المفكر الفرنسي "جان جاك روسو" في كتابه الحكم في السلام الدائم الذي كتبه سنة 1782، الذي دعا إلى إقامة كونفدرالية[*] أو فيدرالية[**] بين الأمراء الأوروبيين، ثم توالت الأفكار من قبل العديد من المفكرين الأوروبيين في القرن التاسع عشر، فقد دعا "دوسان سيمون" في سنة 1814، في رسالة وجهها إلى برلمانيو فرنسا وانجلترا تحت عنوان "إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي" وإقامة محورين باريس ولندن[3].

---

[1] مخلد عبيد المبيضين: **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية مميزة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص 23.

[2] أحمد سعيد نوفل:**الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات**، جامعة اليرموك، الأردن، (د.س)،ص 2

[*] **الكونفدرالية:** هي تجمع مجموعة من الدول تحت سلطة عامة مع الاحتفاظ ببعض الميادين، والدولة المنضمة للاتحاد الكونفدرالي لا تخضع في كل شئونها لسلطة الهيئة العليا. (أنظر: سامي الذيبان: **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، ط1، (د.ن)، 1990، ص 381).

[**] **الفيدرالية:** نظام سياسي يقوم على تخلي مجموعة من الدول عن جزء من استقلالها وسيادتها لصالح سلطة عليا تحكم في ميادين معينة، وكان النظام الفدرالي ينبني على فكرة الدعوة إلى إقامة ولايات متحدة أوروبية : (أنظر: سامي ذيبان، **المرجع نفسه**، ص 351).

[3] مخلد عبيد المبيضين: **المرجع السابق**، ص 3.

واقترح الأديب الفرنسي "فيكتور هيجو" في أوت 1849 الذي وجه رسالة من مؤتمر باريس للسلام اقترح فيها إقامة الولايات المتحدة الأوروبية، وبدأ التعاون الاقتصادي في أوروبا مابين الفترة 1865-1871، عندما تم إنشاء أول بنك مركزي في أوروبا، الذي أطلق عملة أوروبية موحدة إلا أنه فشل بسبب الضغوطات البريطانية والألمانية[1].

ولقد عادة هذه الفكرة للتبلور بعد الحرب العلمية الأولى 1914- 1918، وهذا عائد لنتائج الحرب العالمية الوخيمة على أوروبا، أدت إلى تحول بارز في الفكر الأوروبي، وأدت إلى زيادة الاقتناع بضرورة تحقيق الوحدة لإنقاذ أوروبا من شبح الحرب والانقسام، ففي هذه الفترة بدأت تتحول فكرة الوحدة من مجرد أفكار مفكرين إلى حراك سياسي جماهيري، ولكن هذا لم يمنع من وقوع حرب عالمية ثانية في أوروبا[2].

ولقد عقد في سنة 1926 في العاصمة النمساوية فيينا، المؤتمر الأول للجماعة الأوروبية شاركت فيه أكثر من 24 دولة أوروبية من أجل مباحثه الوضع الراهن في أوروبا، ولكنه فشل وتوقفت المشاريع الوحدوية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية[3].

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي تركت أوروبا ضعيفة ومرهقة اقتصاديا مما انتج الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية، حيث يرى الباحثين "بطرس بطرس غالي" و"محمود خيري عيسى" أن الجذور الحقيقية للوحدة الأوروبية ترجع الى الفترة الممتدة مابين 1946-1949 حيث برزت العديد من الأصوات التي تدعو لضرورة تحقيق الوحدة [4].

ومن أبرز التجارب التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية اتحاد أوروبا الغربية الذي تأسس سنة 1948 إثر معاهدة بروكسل من أجل التنسيق السياسي والعسكري بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، ثم انضمت إليه كل من ألمانيا وايطاليا عام 1954، كان يهدف إلى مواجهة التوسع السوفيتي وكانت بنوده غامضة وانحصرت في النشاط العسكري والمجال الدفاعي والتي نذكر منها:

- الدفاع عن أي دولة من الدول الأعضاء في حالة التعرض لعدوان.

---

[1] أحمد سعيد نوفل: **المرجع السابق**، ص 3.

[2] حسن نافعة: **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ص 96.

[3] أحمد سعيد نوفل: **المرجع السابق**، ص 4.

[4] مخلد عبيد مبيضين: **المرجع السابق**،ص67.

- تشكيل قيادة مشتركة والاهتمام بتطوير الأسلحة.
- التدخل حماية السلم وامن الدوليين.

ولكن بعد تأسيس الحلف الأطلسي انتزع منه الأهمية العسكرية[1].

وشهدت هذه الفترة انقسام حاد بين الأوروبيين بالنسبة لفكرة التوحيد، حيث ظهرت في عام 1948 وجهتا نظر كتلتين بشأن هذه القضية هما:

- **الاتحاديون:** وكان أبرزهم "ونستون تشرشل" رئيس وزراء بريطانيا حيث أبرز في خطاب ألقاه في 17سبتمبر 1948 أن الحل المناسب لمشاكل أوروبا يكمن في التوحيد، وكانوا يدعون تدريجيا إلى التعاون الوثيق بين الدول المشتركة.
- **الفدراليون:** وكان أبرزهم أرستين بريان رئيس وزراء، حيث اجتمع الفيدراليون بسويسرا في سبتمبر 1948، للبحث لتوحيد القارة ودعوا إلى إنشاء دولة فدرالية أي تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لهذه الدولة[2].

وبناء على مبادرة تشرشل عقد مؤتمر موسع في لاهاي بهولندا في سنة 1948، من أجل بحث السبل اللازمة لدفع أوروبا نحو الوحدة برئاسة رئيس وزراء بلجيكا "هنري سباك"، وتوصل المشاركون لحل وسيط للخلاف بين الاتحادين والفيدراليين وأعلنوا[3]:

1- ضرورة إقامة اتحاد سياسي واقتصادي يحقق لأوروبا أمنها وتطورها.

2- وإنه آن الأوان لكي تقوم الدول الأوروبية بالتخلي على أجزاء من حقوق سيادتها من أجل تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي المشترك.

3- المطالبة بإنشاء جمعية أوروبية من برلمانات الدول المشاركة.

---

[1] مصطفى كمال ومحمد نهرا فؤاد: **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة الأوروبية، بيروت لبنان، 2000، ص 140.

[2] أماني محمود فهمي: "**الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السياسة**"، مجلة السياسة الدولية، (العدد116 1994)، ص 118.

[3] عبد المنعم سعيد: **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1986، ص 37.

لقد مهد مؤتمر لاهاي الى إنشاء مجلس وزراء أوروبا بعد عام على انعقاده، في ماي 1949 الذي وضع الأطر الأساسية للتكامل الأوروبي، ولقد وقعت عليه عشر دول وهي: فرنسا وبريطانيا ودول البينلوكس[*] الثلاثة، ايرلندا والدنمارك وإيطاليا والسويد وبلجيكا، وكان المجلس يتخذ قراراته بالإجماع كما أن قراراته لم تكن ملزمة وكانت على شكل توصيات لحكومات الدول الأعضاء، إما ترفضها أو تعمل بها ولقد احتوى على دول محايدة مثل السويد، وحرصت بعض الدول مثل فرنسا على إرضاء بريطانيا من أجل إقرار المجلس الأوروبي[1]. وهذا المجلس فتح الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في أفريل 1951[2].

المطلب الثاني: تأسيس مجموعة الفحم والصلب الأوروبية:

لم يقدم المجلس الاوروبي نتائج بارزة من شانها الدفع بعجلة الوحدة، وفي هذه الفترة بدأ الاهتمام بتوسيع المجال الأوروبي، والاهتمام بالجانب الصناعي والطاقوي، خاصة لدى دول أوروبا الغربية وتم اعتبارهما كأساس لبناء الجماعة الأوروبية [3].

ولقد كان الفحم والصلب أهم مصادر الطاقة في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي إذ كان يوفر 65% من مصادر الطاقة للدول الأوروبية. ولقد تولدت فكرة تأسيس جماعة الفحم والصلب في 09 ماي 1950، بمقتضى الاقتراح التاريخي الذي قدمه وزير خارجية فرنسا روبرت شومان والذي عرف بمشروع شومان، وفق الخطة التي اقترحها المستشار الفرنسي جون مونيه [**] وكان الهدف من ذلك

---

[*] **البينلوكس:** هو اتحاد جمركي قامت بإنشائه ثلاثة دول أوروبية صغيرة هي هولندا وبلجيكا ولكسمبورغ في عام 1948 وكان يهدف إلى إقامة تكتل اقتصادي وإعادة الحركة لنشاط الاقتصادي، بين هذه الدول لما كان عليه في السابق، ويعتبر هذا الاتحاد أول مثال على منظمة اقتصادية فوق قومية. (أنظر: سامي الذيبان، **المرجع السابق**، ص 348.)

[1] عبد المنعم سعيد: **المرجع السابق**، ص 40.

[2] أحمد سعيد نوفل: **المرجع السابق**، ص 4.

[3] مصطفى كمال ومحمد نهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 144.

[**] – **جون مونيه:** رجل أعمال وسياسي فرنسي ولد في 09 نوفمبر 1888، قائد حركة التوحيد في أوروبا الغربية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أطلق عليه اسم أبو المجموعة الأوروبية، اقترح فكرة مجموعة الحديد والصلب سنة 1950، وكان رئيسها من 1952–1955، ساعد على تأسيس السوق الأوروبية المشتركة في 1975. (متاح على الرابط الإلكتروني التالي: / http://www.marefa.org/index.php / روجع بتاريخ: 2016/12/26).

إقامة فكرة سوق السوق المشتركة، ووضع قطاعي الفحم والصلب تحت سلطة أوروبية مشتركة، ولهذا قبلته كل من فرنسا وألمانيا لأنه الحل الأمثل لوضع حد للعداء التاريخي بينهما[1]. وتم بعد ذلك دعوة الدول الأوروبية للانضمام لهذه الجماعة، التي قبلتها كل من هولندا وبلجيكا وايطاليا ولكسمبورغ وقد رحب بها المستشار الألماني "كوندراد أدناور" [2].

وتم الإعلان الرسمي على تأسيسها إثر معاهدة باريس 18 أفريل ،1951 ودخلت حيز التنفيذ في 23 سبتمبر 1952، وأن يمتد العمل بمقتضياتها مدة 50 سنة[3]. ولقد مثل هذا التكتل الاقتصادي سلطة فوق السلطات للدول المشكلة له، وقد مارست هذه الجماعة الأوروبية مجموعة من الصلاحيات منها[4]:

أ- تطوير وتحديث إنتاج الفحم والصلب في أوروبا.

ب-تنسيق عمل الحكومات فيما يتعلق باتخاذ القرارات وإبرام الاتفاقيات.

ت-إحداث نظام مشترك للتصدير نحو أسواق الدول الغير الأعضاء.

ث-إلغاء التعريفة الجمركية في جميع الدول الأعضاء.

ج- إقامة علاقات ودية مبنية على التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية.

أما بالنسبة لبريطانيا لم توافق على الانضمام للمشروع، وهذا لأنها لا ترغب في أن تكون خاضعة ومقيدة في المستقبل بقرارات سلطة عليا .

---

(1) عادل بلجبل: **التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، (د. ت)، ص 28، 29.

(2) مخلد عبيد مبيضين: **المرجع السابق**، ص 94.

(3) عادل بلجبل: **المرجع السابق**، ص 30.

(4) أنس المرزوقي: "**مراحل بناء الاتحاد الأوروبي**"، مؤسسة الحوار المتمدن، (العدد4333، جانفي 2014)، على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid/ روجع بتاريخ: 2016/12/26.

المطلب الثالث: تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية المشتركة أو السوق الأوروبية المشتركة:

يعتبر فشل مشروع جماعة الدفاع الأوروبي[*]، ضربة قوية للذين حملوا راية التوحيد السياسي الأوروبيين، فلقد أصبحت مشكلة الدفاع الأوروبي من صلاحيات الحلف الأطلسي بعد تسليم قيادة الحلف لأمريكا.

وفي سنة 1955 ظهرت أفكار جديدة لتحقيق فكرة التكامل الأوروبي، حيث تقدمت دول البينلوكس الثلاث بمذكرة تدعوا إلى إنشاء سوق مشتركة وعمل محدد في الطاقة الذرية والمواصلات، وكانت تهدف إلى توسيع نجاح تجربة جماعة الفحم والصلب لتشمل المجال الاقتصادي كله.[1] ولقد تم مباحثه هذه الدعوة في لقاء ميسنا MESSINA بصقلية ايطاليا في جوان 1955، الذي جمع وزراء خارجية الدول الست الأعضاء في جماعة الفحم والصلب، وتم تعينين لجنة برئاسة وزير خارجية بلجيكا "هنري سباك" لإيجاد سبل التعاون و التقرب بين الدول الأوروبية خاصة في المجال الاقتصادي[2].

وعلى أساس هذا الاجتماع تم التوقيع على اتفاقية روما في 25 مارس 1957، التي نصت على إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أو الجماعة الاقتصادية الأوروبية والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية بين كل من فرنسا ايطاليا وهولندا وألمانيا الغربية وبلجيكا ولوكسمبورغ.[3] ولقد نصت على إنشاء سوق أوروبية موحدة، ولقد أعطيت الجماعة الاقتصادية الأوربية مجموعة من الاختصاصات الاقتصادية منها[4]:

- صلاحية إقامة اتحاد جمركي موحد والتخلص من الحواجز الجمركية لتسهيل عملية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وإخضاع السلع الأجنبية لتعريفة جمركية موحدة.

---

[*] **جماعة الدفاع الأوروبي:** هي جماعة تم إنشائها في ماي 1952 بعد تطورات الحرب الكورية 1950، بعد اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تسليح ألمانيا الغربية وإدخالها في الحلف الأطلسي، واقترح هذا المشروع للتصدي للتوسع السوفيتي، لكنه فشل بسبب الرفض الفرنسي. (أنظر: سامي الذيبان: **المرجع السابق**، ص 187.)

[1] عبد المنعم سعيد: **المرجع السابق**، ص 41.

[2] أحمد سعيد نوفل: **المرجع السابق**، ص 3.

[3] محمد دحام كردي: **مستقبل الاتحاد الأوروبي دراسة التأثير السياسي الدولي**، منشورات الجليس الحقوقية، بيروت لبنان، 2013، ص 80.

[4] جون بيندر سايمون أشرود: **الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص 23، 24.

- إلغاء العمل بنظام الحصص في المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.
- إتباع سياسات مشتركة خاصة في المجال الزراعي والنقل بهدف توفير مناخ اقتصادي لعمل السوق المشتركة، وتركيز على سيادة المنافسة الحرة الداخل الجماعة.

المبحث الثاني: موقف الجماعة الاقتصادية الأوروبية تجاه أبرز أحداث القضية الفلسطينية:

لقد كانت للقضية الفلسطينية أهمية بالغة في العلاقات العربية، بينما نجد أنها لا تمثل في العلاقات الأوروبية العربية سوى عامل سلبي يؤثر على مصالح أوروبا الاقتصادية، ولكن بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تعاملت مع الدول الأوروبية على أساس مواقفها من القضية، وتم قطع العلاقات مع بعض الدول الأوروبية كألمانيا الغربية لمواقفها المؤيدة لإسرائيل وبقيت دول أوروبا تنظر للمسألة الفلسطينية على أنها قضية لاجئين وحسب، حتى يمكن القول أنه في عام 1965 كانت كلمة فلسطين مشطوبة من الملفات الأوروبية[1].

المطلب الأول: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة من حرب 1967م:-

ولقد اتخذت دول السوق الأوروبية المشتركة مواقف مختلفة من الصراع العربي – الإسرائيلي عام 1967 حسب تطور مراحل الصراع، ولقد ظهر اتجاهين في سياسة دول السوق الأوروبية هما:

الاتجاه الأول: تتزعمه فرنسا وتؤيده ايطاليا، ويرى أن على الجماعة الأوروبية القيام بدور أكثر فعالية وايجابية في تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط، وهذا نابع من إدراك فرنسا لأهمية النفط العربي وهذا ما اتضح في مذكرات الجنرال "ديغول": "إن الأهمية الكبرى الإستراتجية والسياسية لمناطق النيل والفرات ودجلة والبحر الأحمر والخليج هما بسبب البترول الذي له قيمة اقتصادية من الدرجة الأولى"[2].

الاتجاه الثاني: تتزعمه ألمانيا الغربية وهولندا، وهذا الاتجاه يعارض قيام السوق بجهد مستقل في حل أزمة الشرق الأوسط، ولقد كانا معروفين بدعمهما لوجهات النظر الإسرائيلية، عكس الطرف الفرنسي الرافض للحرب.

---

[1] أحمد سعيد نوفل: **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، ط1، الكويت، 1984، ص 140.

[2] عبد المنعم سعيد: **المرجع السابق**، ص 152.

اتخذ البرلمان الأوروبي أول قرار له بخصوص قضية الصراع العربي – الإسرائيلي في 2 جويلية 1967 أمر فيه حكومات الدول الأعضاء لدعوة وزراء خارجيتها لعقد مؤتمر في أسرع وقت، من أجل بحث مشاركة الجماعة الأوروبية في مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل، وتضمن القرار الاعتراف بإسرائيل وتحديد الحدود الآمنة لكل دولة في المنطقة، لقد أيدت الدول الأوروبية قرار مجلس الأمن رقم 1967/242، الذي يأمر بالوقف الفوري لإطلاق النار بين الطرفين [1]. (الملحق رقم 01).

ولقد أخذ الصراع العربي الإسرائيلي باهتمام متزايد على الساحة الأوروبية، حيث بدأت باتخاذ مبادرات لعل أبرزها اقتراح ديغول بإجراء المحادثات الرباعية[*] التي اعتبرها طرح سياسي لحل قضية هذا النزاع، ولكن هذه المبادرة فشلت بسبب الرفض الأمريكي بسبب الخوف من تنامي نفوذ فرنسا، والموقف الثاني ترجم في قمة لاهاي خلال ديسمبر 1969، حيث تم الاتفاق على التنسيق السياسي بين دول السوق الأوروبية من أجل اتخاذ موقف موحد تجاه المشاكل العالمية[2] .

وتوالت الاجتماعات والمناقشات حول قضية الشرق الأوسط في اجتماع مجلس اتحاد غرب أوروبا في أكتوبر 1970، في لوكسمبورغ وأسفرت عن وجود توافق حول تحرك إسرائيل وتخليها على موقفها المتعنت، وكان اجتماع آخر في ميونخ نوفمبر 1970 برئاسة وزير خارجية ألمانيا الاتحادية وكان يهدف إلى اتخاذ دول أوروبا مواقف موحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ويعتبر بيان شومان الذي صدر في 11ماي 1971، عند انعقاد الاجتماع الثاني لوزراء خارجية دول الجماعة الأوروبية في فرنسا، أولى المحاولات للتعبير عن موقف موحد لدول المجموعة الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وسمي هذا البيان وقتها "بوثيقة السوق الأوروبية المشتركة"، حيث حددت وثيقة شومان موقف الحكومات الأوروبية من عدة مشاكل منها[3]:

- تحويل مضيق تيران وخليج العقبة إلى ممر مائي للملاحة الحرة.

---

[1] محمد دحام كردي: **المرجع السابق**، ص 210.

[*] **المحادثات الرباعية:** هي اجتماع أعلنت الحكومة الفرنسية أنها اقترحت عقده بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا بالتعاون مع الأمين العام لهيئة الأمم بهدف البحث عن السبل المناسبة التي تمكن هذه الدول من المساهمة في إحلال سلام في الشرق الأوسط، (أنظر: سامي الذيبان: **المرجع السابق**، ص 247).

[2] مصطفى كمال ومحمد نهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 157– 159.

[3] أحمد سعيد نوفل: **العلاقات الفرنسية العربية... المرجع السابق**، ص 125.

- ضمان حرية المرور في قناة السويس لجميع الدول بما فيها إسرائيل.
- اقترحت الدول الأعضاء تدويل القدس والأماكن المقدسة.

المطلب الثاني: موقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية من حرب 1973:

لم تكن الأطراف العربية المشاركة في حرب أكتوبر 1973، ترى أنها حرب تحريرية، أي تهدف إلى تحرير الأراضي المحتلة عام 1967 أو تحرير فلسطين، بل كانت حربا تحريكية محدودة الأبعاد، من خلال الخروج بالمنطقة من حالة الجمود السياسي التي غرقت فيها المنطقة منذ حرب جوان 1967، وقد عبر عن ذلك بوضوح "هنري كيسنجر" وزير خارجية الولايات المتحدة بقوله: "لابد من تسخين الأجواء السياسية قبل بدأ المفاوضات"، وقد اتضح ذلك من خلال تصريحات للرئيس أنور السادات وحافظ الأسد، وأكدا من خلالها بأن أي قيادة لا تستطيع أن تضع خطة لتجاوز الظروف والإمكانيات وأن جرد تحريك المشكلة يكفي لإيقاظ العالم كله[1].

اندلعت الحرب في 06 أكتوبر 1973 في شهر رمضان، شاركت فيها سوريا، العراق، الكويت، مصر، والجزائر ضد الاحتلال الصهيوني، وحققت الأطراف العربية في البداية بعض النجاحات، وتمكنت الجبهة المصرية من الزحف نحو الجناح الشرقي لقناة السويس وتوغل داخل سيناء، كما تمكنت الجبهة السورية من التوغل داخل الجولان، ولكن إسرائيل استعادت زمام المبادرة بسبب الدعم الجوي الأمريكي، فأحدثوا اختراقا في الجبهة الغربية لقناة السويس(ثغرة الدفرسوار)، كما استعادوا ما فقدوه في الجولان، ثم توقفت الحرب بعد أن وافقت مصر على قرار مجلس الأمن الصادر في 1973/10/22، وبعد ذلك استؤنفت حرب الاستنزاف، واستمرت 80 يوما(1973/05/31-03/13)، حيث توقفت بتوقيع على اتفاقية فصل القوات في 1973/05/31[2].

لقد خلفت حرب أكتوبر 1973 عدة نتائج أبرزها[3]:

- فشل الدول العربية في تحقيق أهدافها والتي تتمثل في إزالة عدوان 1967.

---

[1] نجدت زريقة: **الحق العربي والأسافي الثلاث**، دار الفكر والمعرفة، ط1، بيروت، 1992، ص 320.

[2] محمد محسن صالح: **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2012، ص 95، 96.

[3] منير الهور وطارق الموسى: **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1948-1985**، دار الجليل للنشر، الأردن، 1986، ص 139-141.

– قضت الحرب على أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يهزم، وفشل المخابرات الإسرائيلية في الوقوف على أسرار الدول العربية واستعداداتها للحرب.

– أبرزت الحرب قدرة الدول العربية على التخطيط والتنفيذ المحكم للعمليات العسكرية.

– دعمت الحرب التضامن العربي في مختلف المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، فشاركت الأردن والعراق والمغرب في القتال على الجبهة السورية، وشاركت الجزائر والكويت في القتال على الجبهة المصرية.

– استخدام البترول من قبل العرب كسلاح استراتيجي، في اجتماعهم في الكويت 06 أكتوبر 1973، حيث تم حظره على الدول الأوروبية وخفض الإنتاج من النفط، الأمر الذي دفع بدول السوق الاوروبية المشتركة لاستخدام نفوذها، وبدأ محاولاتها للدخول بقوة من أجل ايجاد تسوية سلمية.

بعد اندلاع حرب أكتوبر 1973 كان أول موقف من الجماعة الأوروبية من الحرب هو مراقبة تطورات وأحداث الحرب، وبعد إصدار الدول العربية قرارها بتخفيض إنتاجها من النفط، وحضره على الدول الأوروبية التي كانت مؤيدة لإسرائيل، أدى ذلك إلى تغير موقف الدول الأوروبية بسبب تخوفها على مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وترجم ذلك التغير بإصدار البيان المشترك لدول السوق الاوروبية التسع في 13 أكتوبر 1973، ودعا هذا البيان إلى وقف إطلاق النار وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1967/242، وأيدت الدول أوروبا قرار مجلس الأمن 1973/388[1]. (الملحق رقم 02).

وتعزز الموقف الأوروبي من الحرب بعد إصدار الدول الأوروبية بيان بروكسل في 06 نوفمبر 1973، حيث أعتبر البيان أول إسهام أوروبي في تصور حل لمشكلة تهم أوروبا بصورة مباشرة، حيث دعا البيان قوات الطرفين المتحاربين على ضرورة الرجوع الفوري للمواقع التي كانت تحتلها سابقا قبل بداية الحرب، وأكد على تطبيق قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338، وبعده تأكد الموقف الأوروبي إثر إعلان كوبنهاجن نوفمبر 1973 الذي أضاف تعديلات على وثيقة شومان، فقد اعترف بالشعب الفلسطيني وأن له حقوق، وطالبت فيه الدول الأوروبية بمحادثات سلام بضمانات دولية[2].

لقد كان لانطلاق مسيرة الحوار العربي الأوروبي في مارس 1974، تأثير في تطور الموقف الأوروبيين أبرزها موافقة فرنسا على فتح مكتب اتصال لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس عام

---

[1] عبد الجواد جمال: "**السياسة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي**"، مجلة شؤون عربية، (العدد 33–34، نوفمبر– ديسمبر 1983)، ص 356.

[2] مصطفى كمال ومحمد نهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 158– 160.

1975، واعتبرها الفلسطينيون تقدما في الموقف الأوروبي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية[1]. تطور موقف الجماعة الأوروبية من القضية الفلسطينية بصدور إعلان لندن في 29 جوان 1977، الذي أكدت فيه على أنه لقيام سلام عادل ودائم ينبغي مراعاة الحقوق المشروعة للفلسطينيين، وأن الدول الجماعة الأوروبية ترى أن حل النزاع لن يتحقق إلا إذا ترجم الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في التعبير الفعلي عن هويته الوطنية، وأن يتضمن هذا الحق اقامة وطن للشعب الفلسطيني[2].

***إعلان البندقية 12-1980/06/13:** يعتبر هذا الإعلان ذروة الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، والذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ولقد كانت عباراته واضحة لا لبس فيها، ولقد صادق عليه المجلس الأوروبي في مدينة البندقية الإيطالية، وقد نص الإعلان على ما يلي [3]:

- الاعتراف الصريح بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته جانب دولة إسرائيل.
- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني لكن ليس كممثل حصري.
- استعداد الجماعة للتدخل لضمان أية مفاوضات سلمية إقليمية شاملة.
- إلا أن الإعلان تضمن تأكيدا لحق إسرائيل في الوجود والأمن في فلسطين.
- وأن الجانب الأوروبي مقتنع أن المستوطنات، والوحدات السكانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تشكل عقبة أمام السلام العادل في الشرق الأوسط، وهي غير قانونية.

وكان للدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن عام 1980، موقف معارض لقرار الحكومة الإسرائيلية الذي اعتبر مدينة القدس عاصمة لإسرائيل الموحدة، حيث صوتت هذه الدول لصالح قرار مجلس الأمن رقم 476 و478، الذي نصا على عدم الاعتراف بما أسمته إسرائيل القانون الأساسي بشأن القدس، داعية الدول التي لها سفارات في القدس إلى سحبها منها، وأقر وزراء خارجية الدول الأوروبية قرارا وينتقد ضم القدس الشرقية والجولان إلى إسرائيل في عام 1981 واعتبرته باطلا قانونيا[4].

---

(1) أحمد سعيد نوفل: **العلاقات العربية الفرنسية...المرجع السابق**، ص 98.

(2) أحمد سعيد نوفل: "**توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**"، مجلة دراسات شرق أوسطية، (العدد 25، خريف 2003)، ص 44.

(3) محمد مصطفى كمال ونهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 160، 161.

(4) عبد الله عبد الله وآخرون: "**الموقف الأوروبي اتجاه قضية القدس**"، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.fateh.net/public/nadwt%20quds/mehwar%206.htm/ روجع بتاريخ: 2017/01/14.

الفصل الأول: الاتحاد الأوروبي ودوره السياسي والاقتصادي في القضية الفلسطينية(1992-2006).

المبحث الأول: تأسيس الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: الدور السياسي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطنية.

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

المبحث الأول: تأسيس الاتحاد الأوروبي:

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي.

لقد عقدت السوق الأوروبية المشتركة عدة مؤتمرات بهدف دفع عجلة الوحدة الأوربية، كان من أبرزها مؤتمر بروكسل 08 أفريل 1965، الذي أقر إنشاء مجلس واحد ولجنة واحدة للجماعات الأوروبية، وشكل مؤتمر باريس الذي انعقد في أكتوبر 1972، قاعدة للانطلاق نحو تطوير كيان الجماعة الأوروبية، بعد طرحه لمسألة تحقيق الوحدة الأوروبية قبل نهاية العقد الحالي[1].

لقد ساهم انضمام بريطانيا والدنمارك وايرلندا إلى الجماعة الأوروبية في عام 1973، بعدما توالت المؤتمرات التي تشجع عملية الوحدة الأوروبية إلى أن تم الإعلان عن الاسم الجديد للسوق الأوروبية المشتركة، ومنذ التوقيع على اتفاقية ماستريخت في 07 فيفري 1992 ودخولها حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993، والتي اعتبرت من أهم الاتفاقيات الأوروبية بسبب موقفها الداعم للوحدة السياسية والاقتصادية كما أقرت بعض التعديلات على معاهدة روما[2].

تحرص اتفاقية ماستريخت كل الحرص على ضرورة تبني ووضع خطة مستقبلية لتطوير الجماعة الأوروبية والإعلان عن نشأة الاتحاد الأوروبي، أما عن أهم الأسباب وراء نشأته تتجسد فيما يلي[3]:

- إيجاد هوية للاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي من خلال تحقيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة وحماية حقوق ومصالح المواطن الأوروبي.
- احتواء المشاعر الأوروبية لاسيما ألمانيا وتوحيدها عن طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي.
- إنشاء قوة أوروبية لضمان الاستقرار في القارة بعد بروز الصراعات في أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

لقد قامت الاتفاقية بوضع إطار جديد لتدعيم الاندماج في ثلاث مجالات رئيسية وهي[4]:

- **على الصعيد الوحدة الاقتصادية والنقدية:** تم الاتفاق على:

---

[1] مخلد عبيد مبيضين: **المرجع السابق**، ص 96 – 98.

[2] أحمد سعيد نوفل: **المرجع السابق**، ص 06.

[3] محمد دحام كردي: **المرجع السابق**، ص 84، 85.

[4] عبد المنعم سعيد: **المرجع السابق**، ص 98 – 102.

1 – إنشاء منطقة تجارية أوربية حرة، وتشجيع التجارة الحرة بين الدول.

2– المشاركة في تنمية التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود التجارية.

3 – إنشاء بنك أوروبي موحد للتمويل والاستثمار.

4 – تحقيق التكامل النقدي من خلال توحيد العملة النقدية " اليورو"[*] .

- **على صعيد الوحدة السياسية الأوروبية:** أبدت المعاهدة اهتماما خاصا بالعمل على تحقيق التعاون الأوروبي على صعيد السياسة الاجتماعية والتطور التكنولوجي والبيئة والمواصلات ومجال الأمن، وإبراز الهوية الأوربية والثقافة الأوروبية المشتركة.
- **المجال الخارجي:** ركز الجزء الخامس من اتفاقية ماستريخت على[1]:

1– صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

2– صيانة استقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية.

3– تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة بين الدول الأعضاء.

4– حفظ الأمن والسلام الدوليين حسب ميثاق الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: البناء المؤسساتي للاتحاد الأوربي:

لقد انبثق عن المجموعة الأوربية عدة مؤسسات لعبت دورا هاما في تقوية بناء الاتحاد الأوربي وتطوره. وهي نتاج لرغبة الوطنية للدول الأعضاء، مما جعلها مستقلة عن الحكومات وتوجد بين هذه المؤسسات علاقة تكامل وتداخل وجميع هذه المؤسسات تعالج المسائل والقضايا الأوربية[2]. وهناك مؤسسات رئيسية تقوم بعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي[3] وهي المجلس الأوروبي، المجلس الوزاري المفوضية الأوربية البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الدولية. بالإضافة إلى وجود عدد أخر من المؤسسات

---

[*] **اليورو:** تم اعتماد اليورو كعملة موحدة في 01 جانفي 1999، ليحل محل 12 عملة أوربية بشكل تدريجي، وابتدءا من ديسمبر 2001.(انظر: مخلد عبيد مبيضين: **المرجع السابق**، ص 85).

[1] مصطفى كمال ومحمد فؤاد نهرا: **المرجع السابق**، ص132.

[2] عبد الرحمان تيشوري: "**هل ينهي الاتحاد الأوروبي الهيمنة الأمريكية ويحقق التوازن الدولي**"، مجلة الحوار المتمدن، (العدد 1300، 28/ 2005/05)، ص 8.

[3] زياد شفقان الضرابعة: **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 06.

التي تلعب أدوارا أقل أهمية وتكون مكملة لهذه المؤسسات.

1- المجلس الأوروبي:

يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد، وهو عبارة عن اجتماعات قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي. وهو لا يعتبر المجلس الأوروبي مؤسسة قائمة بذاتها تم إنشائه في عام 1974. وكان يعقد اجتماعاته بشكل دوري ثلاث مرات سنويا، ثم قلصت إلى اجتماعين في ديسمبر 1985، وجاء قانون الجماعة الأوربية لسنة 1986 ليعتبر المجلس الأوروبي ضمن المؤسسات الرسمية للجماعة[1]. وهو مؤسسة بين الحكومات وليس مؤسسة فوقية أي فوق سلطات الدول الأعضاء ويترأس المجلس إحدى دول الاتحاد لمدة 6 أشهر[2].

- **اختصاصات وصلاحيات المجلس الأوروبي:** وتتمثل في[3]:

- يضع خطوط السياسة العامة اللازمة لمنح عملية البناء الأوروبي دفعة قوية.
- مناقشة كافة الجوانب الخاصة بإقامة الاتحاد والعمل على تحقيق التناسق.
- يقرر الخطوط العريضة السياسية للاتحاد الأوروبي، ويناقش العلاقات الخارجية. ويمنح المبادئ العامة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.
- مناقشة الوضع الاقتصادي الأوروبي وله دور في توجيه المسائل المتصلة بالوحدة النقدية والاقتصادية.

1- المجلس الوزاري(مجلس الاتحاد الأوروبي):

تم إنشاؤه في نوفمبر1993، وكان يطلق عليه قبل 1993 اسم مجلس الجماعات الأوروبية، وهو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول في تخصصات مختلفة وحسب الموضوع المطروح في جدول الأعمال الخارجية: الزراعة، الصناعة والتعليم، النقل...الخدمات، أما وزراء الخارجية فلهم وضع خاص فهم يجتمعون مرة كل شهر على الأقل ماعدا شهر أوت ومقره العاصمة البلجيكية بروكسل[4].

- وظائف مجلس الوزراء: يقوم المجلس بعدة وظائف هي كالأتي[5]:

---

[1] أحمد سعيد نوفل: **المرجع السابق**، ص 06.

[2] مصطفى كمال ومحمد فؤاد نهرا: **المرجع السابق**، ص 40 – 42.

[3] زياد شفقان الضرابعة: **المرجع السابق**، ص 33.

[4] مصطفى كمال ومحمد نهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 43.

[5] مخلد عبيد مبيضين: **المرجع السابق**، ص 135، 136.

– المهمة الأساسية للمجلس هبي التنسيق بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء وحل الخلافات بينها وبين الأجهزة.

– المجلس هو الجهاز المخول له وضع التشريعات للاتحاد فهو الذي يتخذ القرار النهائي لأغلب التشريعات، كما يشارك في وضع بعضها.

– يعطي المجلس للمفوضية الأوروبية سلطة تنفيذ القوانين التي يتخذها.

– يقر المجلس مع البرلمان ميزانية الاتحاد.

– يعقد المجلس اتفاقيات مع الدول غير الأعضاء.

2– المفوضية الأوربية:

تعتبر المفوضية التجسيد الفعلي لفكرة الاندماج الأوروبي، وتعتبر إطارا للتعبير عن مصالح الاتحاد الأوروبي[1]. وإحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي وتنفيذ القرارات، ولها المبادرة في اتخاذ القرارات، وتتمتع بقدر كبير من الاستقلال في أداء مهامها، وتم إنشاؤها بموجب معاهدة دمج السلطات التنفيذية للجماعات الأوروبية الثلاث، ودخلت حيز التنفيذ في 1967، ويقع مقرها في العاصمة البلجيكية بروكسل[2].

- **وظائف وصلاحيات المفوضية الأوروبية:** وتتجلى في ثلاث وظائف هي كالآتي[3]:

1– التشريع: فالمفوضية هي المخطط والمبادر بإعداد المقترحات للمحافظة على التكامل الأوروبي التي تقدمها للمجلس الوزاري للمصادقة عليها.

2–التنفيذ: يتمثل في القيام بالإشراف على إدارة عدد من سياسات الجماعة، ولها سلطة عليا في هذه المجالات مثل السياسة والزراعة، وإدارة صناديق التمويل الاجتماعي.

3–مراقبة التنفيذ: حيث تتولى متابعة تطبيق التشريعات والاتفاقيات التي يتبناها الاتحاد، ويمكن للمفوضية اللجوء إلى محكمة العدل الأوربية ضد أي طرف يخل بالالتزامات.

---

[1] أحمد سعيد نوفل: **المرجع السابق**، ص 06.

[2] مخلد عبيد مبيضين: **المرجع السابق**، ص 139.

[3] زياد شفقان الضرابعة: **المرجع السابق**، ص 35، 36.

4- البرلمان الأوروبي:

يمثل البرلمان الأوروبي الواجهة الديمقراطية للاتحاد الأوربي، وتم تأسيسه في عام 1957، ويعتبر البرلمان الأوروبي التجربة الوحيدة في الديمقراطية فوق السلطات الوظيفية، حيث يتم انتخاب الأعضاء مرة كل خمس سنوات من قبل المواطنين الأوربيين، ويمارسون عملهم باستقلالية تامة عن دولهم، ولكن سلطة البرلمان محدودة فالسلطة التشريعية في يد المجلس الوزاري والمفوضية الأوربية[1].

* **اختصاصات ووظائف البرلمان الأوروبي:** من أبرز وظائف البرلمان[2]:

- يصنف الدور الذي يمارسه البرلمان الأوروبي بمثابة القوة السياسية المحركة للاتحاد، فهو يعمل على خلق مبادرات وفرص مختلفة من أجل تطوير سياسات الجماعة الأوروبية.

- يمارس البرلمان سلطة الإشراف على تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية، وإقالتها كما أنه يناقش أعمال المفوضية، ويسهر على مراقبة الإدارة اليومية للسياسة الأوربية.

- البرلمان هو الذي يصوت على اعتماد الميزانية السنوية ويراقب تنفيذها.

- الاختصاص التشريعي، وهو الاختصاص الرئيسي للبرلمان الأوروبي، يتمثل في إصدار التشريعات الخاصة بالاتحاد.

5 – محكمة العدل الأوروبية:

هي الجهاز القضائي للاتحاد، تلعب دورا كبيرا في عملية الوحدة والتكامل، ومهمتها البحث في الخلافات القائمة بين الدول الأعضاء والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد، وهي تساهم في زيادة التضامن بين الدول القائم على فكرة احترام القانون. وتتشكل المحكمة من قضاة ينتمون إلى جميع الدول الأعضاء، ممثلين بقاض واحد لكل دولة، يتم انتخابهم لمدة 6 سنوات، ويختار القضاة من بينهم قاض لمدة ثلاث سنوات، ويوجد مقر المحكمة في لوكسمبورغ[3].

- **وظائف محكمة العدل الأوروبية:**

تعتبر قرارات المحكمة ملزمة لكل الدول والمؤسسات في الاتحاد الأوروبي، وهي تتولى النظر في القضايا التالية[4]:

---

(1) حسن نافعة: **المرجع السابق**، ص 354.

(2) زياد شفعان الضرابعة: **المرجع السابق**، ص 37، 38.

(3) حسن نافعة: **المرجع السابق**، ص 215.

(4) مخلد عبيد مبيضين: **المرجع السابق**، ص 148.

- مراقبة أعمال الأجهزة وأعمال الدول الأعضاء.
- حل الخلافات بين الدول ومؤسسات الاتحاد.
- الفصل في القضايا بين الأفراد والشركات من ناحية، والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

المطلب الثالث: تطور العضوية في الاتحاد الأوروبي:

1 – التوسع قبل معاهدة ماستريخت:

1-1- الدول المؤسسة: وهي الدول الستة الموقعة على معاهدة روما، وقد كان هناك جملة من العوامل والأسباب التي دفعت بكل دولة الى التعجيل في الانضمام الى المجموعة الاقتصادية الأوربية.

فبالنسبة لدول البنلوكس (هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ) فقد وجدت الفرصة مواتية لتصدير منتجاتها من الفحم والصلب، والتي رأت فيها دفعا لجهود التصنيع، وكان يعني لها الاندماج وسلة لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية، في حين رأت ألمانيا في المجموعة تحقيقا لهدفين رئيسيين يتمثل الأول في إعادة تأهيلها سياسيا في المجتمع الأوروبي، والثاني اقتصادي يتمثل في النهوض بنشاطها الصناعي وحاجتها للسوق لتصدير منتجاتها[1].

أما فرنسا فقد راودتها الشكوك حول هذه السياسة، وكانت متمسكة في الوقت نفسه بالشراكة مع ألمانيا، فقد أعلنت قبولها بالمشروع الذي أورده الألمان شريطة تلبية مصالحها الأخرى، لاسيما المتعلقة بتأسيس جماعة الطاقة الذرية، والتي كانت مهيأة للعب دور قيادي فيها وضرورة تبني سياسة زراعية مشتركة، وإيطاليا وهي صاحبة أضعف اقتصاد بين الدول الست فقد ضمنت من جانبها إنشاء البنك الأوروبي للاستثمار والصندوق الاجتماعي، وحرية تنقل اليد العاملة[2].

1 -2 – انضمام بريطانيا والدنمارك وايرلندا:

بعد النجاحات التي حققتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقدمت كل من الدول السالفة الذكر بطلبات من أجل الحصول على العضوية في الجماعة ليتم لهم ذلك في جانفي 1973[3]، فبريطانيا على

---

[1] محمد دحام كردي: **مرجع سابق**، ص 71، 72.

[2] جون بيندر وسايمون أشرود: **المرجع السابق**، ص 23.

[3] مخلد عبيد المبيضين: **المرجع السابق**، ص 99.

سبيل المثال تقدمت بطلب العضوية في عام 1961، وذلك لخوفها من العزلة إلا أنها وجدت رفضا نتيجة للتقارب في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتعيد الكرة مرة أخرى عام 1967، ولقيت قبولا سنة 1973، في حين ايرلندا والدنمارك تم قبول عضويتهما في السنة نفسها، بهدف تصدير فائض منتجاتهما الزراعية ونظرا لارتباطهما الوثيق لبريطانيا[1].

1- 3- انضمام اليونان، اسبانيا والبرتغال:

التحقت اليونان بركب المجموعة الأوروبية في جانفي 1981، واسبانيا والبرتغال في جانفي 1986، وذلك بعد إصلاحات داخلية حيث كان اقتصاد الدول الثلاث يعاني نوعا من التخلف إذا ما قورن باقتصاد المجموعة باستثناء إيطاليا، والذين وجدوا في المجموعة تقدما في اقتصادهم، كما وجدوا في الصناديق الاجتماعية مصدرا لتعزيز قدراتهم التنافسية ونشاطاتهم الزراعية، في حين وجدت المجموعة فرصة من أجل بناء علاقات مع الدول العربية النفطية بالإضافة الى دول أمريكا اللاتينية[2].

2- توسع الاتحاد الأوروبي ما بعد معاهدة ماستريخت:

2-1- السويد، فنلندا والنمسا:

أرادت النمسا أن تربط علاقاتها بالمجموعة دون نيل عضوية كاملة إلى أن هذا الطلب لقي رفضا من المجموعة وهو ما اضطرها إلى تقديم طلب العضوية مرة أخرى من اجل تطوير اقتصادها أما بالنسبة للسويد وفنلندا فكانتا تخشيان من أن يتأثر حيادهما في فترة الحرب الباردة في طلبهما للالتحاق بالمجموعة الأوربية وزال هذا التخوف بعد سقوط الاتحاد السوفيتي فكانوا يرون بان للاتحاد الأوروبي يملك مشروع مستقبلي للقارة الأوروبية[3].

2-2- انضمام العشرة:

بعد انهيار جدار برلين والاتحاد السوفيتي لم تقتصر العضوية في الاتحاد الأوروبي على دول أوروبا الغربية، فقد أضحت تشمل كل دول أوروبا، حيث انضمت عشرة دول في منتصف عام 2004

---

[1] محمد دحام كردي: **المرجع السابق**، ص 75.

[2] عادل بلجبل: **المرجع السابق**، ص 31، 32.

[3] محمد دحام كردي: **المرجع السابق**، ص 78.

وهي المجر، بولندا، تشيكيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، لتوانيا، استوانيا، قبرص ومالطا، ويعتبر هذا الانضمام هو الأكبر ضمن معاهدة روما، وقد كان هذا الانضمام بمثابة ميلاد جديد للاتحاد الأوروبي[1].

2-3- انضمام بلغاريا ورمانيا وكرواتيا:

بالنسبة إلى بلغاريا ورومانيا كل منهما انظم للاتحاد الأوروبي في الأول جانفي 2007 ولقد كان وراء انضمامها مجموعة من العوامل نذكر منها: بالنسبة لبلغاريا رأت في الاتحاد الأوروبي مؤسسة للاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي عانت منه في فترات من الصراع العثماني السوفيتي، أما رومانيا شجعها سقوط النظام الدكتاتوري في عام 1989 على الانضمام إلى الاتحاد، بالإضافة إلى أنهما يريان أن المساعدات التي يقدهما الاتحاد الأوربي ستعمل على تطويرهما [2].

أما كرواتيا انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في منتصف عام 2013، وهي آخر دولة منظمة للاتحاد الأوروبي ليصبح عدد دول الاتحاد الاوربي 28 دولة [3]. (الملحق رقم 03).

[1] جون بندر وسايمون أشرود: **المرجع السابق**، ص 36.

[2] محمد دحام كردي: **المرجع السابق**، ص 80.

[3] جون بندر وسايمون أشرود: **المرجع السابق**، ص 36.

المبحث الثاني: الدور السياسي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية:

إن التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة، والتي تسببت في تحول جذري في السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية، نتيجة انتقال العالم من نظام ثنائي القطب إلى نظام القطب الأمريكي، وبروز تحديات جديدة للسياسة الأمنية الأوروبية، حيث أصبح على أوروبا أن تواجه ضرورة الوعي بإيجاد تركيبة جديدة لمفهوم الأمن والدفاع عن القارة، من خلال السياسة الخارجية من منطق الدافع العقلاني وتأكيد الذات من خلال التكامل والاندماج[1].

لقد نشأت السياسة الخارجية المشتركة منذ معاهدة روما 1957، ولقد حصرت اهتمامها بالمسائل الاقتصادية والتجارية وتوحيد السوق الأوروبية المشتركة، وألقيت مهام رسم السياسة الدفاعية المشتركة على عاتق إتحاد غرب أوروبا[*]، لتنسيق السياسات الدفاعية للجماعة الأوروبية، وبعدها تطورت آلية التعاون السياسي عبر اللقاءات الأوروبية المتعاقبة بداية من قمة لاهاي ديسمبر 1969 وكوبنهاغن 1973 إلى شتوتغارت 1983، وأسفرت هذه القمم عن قرارات مشتركة حول كيفية التنسيق الدبلوماسي بين هذه الدول، ولكن هذا التنسيق لم يدخل في نص معاهدة الجماعة الأوروبية حتى تاريخ اعتماد القانون الأوروبي الموحد في عام 1986، كما أنه لم يخضع لصيغة إجرائية محددة حتى دخلت معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ نوفمبر 1993[2].

حددت اتفاقية ماستريخت معالم صنع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وهذا من خلال دمج آلية القرار السياسي الخارجي في صلب مؤسسات الجماعة الأوروبية، وكذلك حددت

---

[1] وليد عبد الحي: **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، مؤسسة التطرق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994، ص 84.

[*] **اتحاد غرب أوروبا:** تأسس عام 1948 اثر معاهدة بروكسل من أجل التنسيق السياسي والعسكري بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ ثم انضمت إليه ألمانيا وايطاليا 1954، كان يهدف إلى مواجهة التوسع السوفيتي. (أنظر: مصطفى كمال ونهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 140).

[2] مصطفى كمال محمد ونهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 125-127.

أطر قانونية أكثر دقة من خلال التمييز بين المواقف المشتركة والإجراءات المشتركة من جهة والتصريحات المشتركة من جهة أخرى.

ولقد حددت أهداف السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة من خلال الباب الخامس من معاهدة ماستريخت وهي [1]:

أ/ صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

ب/ صيانة استقلال الاتحاد فهو يعد بعدا سياسيا أكثر منه دفاعيا، وبعد معاهدة أمستردام 1996[*] لقد أكدت هذه الأخيرة على وجوب الدفاع المشترك عن استقلال الاتحاد الأوروبي.

ج/ حفظ السلام والأمن الدوليين.

د/ إرساء تعاون منتظم بين الدول الأعضاء بخصوص سياستها الخارجية.

هـ/ تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات.

وقد حاولت معاهدة ماستريخت تطوير آلية التعاون السياسي بين الدول الأعضاء، وبالأخص أن فترة الفترة التسعينيات؟ أوضحت أن آلية التعاون السياسي القائمة غير قادرة على توفير الاستجابة الأوروبية المناسبة للأزمات المتعددة مثل: انهيار الاتحاد السوفيتي، حرب الخليج، والحرب الأهلية الأوروبية في يوغسلافيا[2].

السياسة الأمنية الأوروبية قامت على مبدأين أساسين هما:

– التأكيد على عدم المساس بسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

---

[1] مصطفى كمال محمد نهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 132، 133.

[*] **معاهدة أمستردام:** هي معاهدة أتت كتعديل على معاهدات المنشأة للجماعة الأوروبية، تم التوقيع عليها في 2 أكتوبر 1997، ودخلت حيز النفاذ في 1 ماي 1999، أدخلت تغيرات كبيرة في معاهدة ماستريخت وركزت على المواطنة وحقوق الأفراد والديمقراطية، واهتمت بأمور الأمن والعدالة وهي نقطة البداية لتحقيق السياسة الخارجية. (أنظر: جون بيندر وسايمون أشرود : **المرجع السابق**، ص 198).

[2] محمد دحام كردي : المرجع السابق، ص 78، 79.

– بناء السياسة الأمنية المشتركة بشكل جماعي واتفاق حول الأهداف والمرتكزات، وفق المفهوم الشامل للأمن، والذي طرح على الساحة الدولية إثر المتغيرات الجديدة[1].

أن عملية تطوير السياسة والأمنية المشتركة يحتاج إلى التقاء المصالح المشتركة للدول الأعضاء، في الوقت الذي تدرك فيه الدول الأعضاء أن المصلحة المشتركة تستحق التضحية بجزء من استقلالها الوطني، وأن الحديث عن بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوروبي، تكون مؤثرة وفعالة يجب توفر القوة العسكرية اللازمة لدعم مبادرات الاتحاد الدبلوماسية والاقتصادية، وأن هذه السياسة حديثة التكوين وهذا ماعبر عنه الأمين العام خافير سولانا[*] عندما أجاب عن سؤال حول هذا الموضوع حيث قال: "إن هذه السياسة حديثة وهي في حد ذاتها عملية في طريقها إلى التكوين، ثم أن الوقت غير مناسب للتقييم وكشف الحساب خاصة وأن هذه السياسة حاليا في طريقها إلى التحول العميق والدعم الذاتي"[2].

---

[1] إبراهيم عوض: **التكامل الأوروبي والبحر المتوسط**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص 36.

[*] خافير سولانا: فيزيائي وأستاذ جامعي اسباني ولد في 14 يوليو 1942 بمدينة مادارياغا، يُعتبر واحداً من ألمع السياسيين في الساحة الدولية، لعب دوراً حيوياً في بناء العلاقات الدولية على مستوى العالم أجمع طوال أكثر من عقدين، كان مسئولا عن اثنتين من المنظمات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى التي تتجاوز الحدود الوطنية، وهما: حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي. كما كان سولانا رئيساً لوكالة الدفاع الأوروبية، وشغل منصب الأمين العام لحلف الناتو في الفترة 1995–1999، كما شغل مناصب مهمة في الاتحاد الأوروبي منها: الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي، والمفوض الأعلى لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، والأمين العام للاتحاد الأوروبي الغربي (WEU). حول الشؤون الدولية الأكثر أهمية: الأمن، والدفاع، والعلاقات الدولية، وبين عامي 1982 و1996، شغل عدداً من المناصب الوزارية أهمها: وزير الثقافة، ووزير التربية والتعليم، ووزير الشؤون الخارجية، بالإضافة إلى منصب الناطق الرسمي باسم الحكومة.

وكان خافير سولانا من كبار المؤيدين للتعددية والتكامل الأوروبي، وقدم أول عقيدة أمنية إستراتيجية للاتحاد الأوروبي، وأضاف ثقلاً ملموساً للأمن والدفاع الأوروبيين، وأطلق أول مهام عسكرية ومدنية للاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات الأمنية.

حصل خافير سولانا على العديد من جوائز التكريم وأوسمة الشرف، واليوم يواصل عمله المهم بالتركيز على تطوير الإستراتيجية الأمنية الإسبانية، وهو مدير قسم القيادة والحكومة الديمقراطية في المدرسة العليا لإدارة وتصريف الأعمال.

متاح على الرابط الإلكتروني: http://blogs.aljazeera.net/Javier%20Solana/ روجع بتاريخ: 2017/03/25.

[2] زياد شفقان الضرابعة: **المرجع السابق**، ص 24–43.

المطلب الثاني: محددات التحرك الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية:

1/ الاختلاف في المواقف السياسية لدول الاتحاد الأوروبي:

لم تتفق الدول الأوروبية على انتهاج سياسة موحدة تجاه القضية الفلسطينية، حيث استمر الخلاف في المواقف الأوروبية حول كيفية التحرك لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي. فلقد أولتها هذه الدول اهتماما بدرجات متفاوتة، حسب سياساتها ومصالحها في المنطقة، فنجد الكثير من مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد وسياستها القومية لم تلتزم بالمواقف الجماعية المعلنة في البيانات الختامية لاجتماعات الدول الأعضاء[1].

ولقد انقسمت المواقف المتعلقة بالقضية الفلسطينية إلى ثلاث اتجاهات كل اتجاه حسب رؤيته التي تنطلق من مبادئه ومصالحه :

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الذي يدعم حق الفلسطينيين في أن يعلنوا دولتهم متى يشاءون. ويترأس هذا الاتجاه فرنسا التي مرت سياستها في المنطقة العربية بعدة تغيرات، حيث تحولت من سياسة استعمارية معادية لدول المنطقة إلى سياسة صداقة وتعاون، حيث كانت لها مواقف أكثر إيجابية من حربي 1967و1973، عندما بدأت تبحث عن موقف موحد لكي تعطي لنفسها لا ثقلا في الساحة الدولية تجاه القضية الفلسطينية، ولضمان مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة العربية. بالإضافة إلى اليونان واسبانيا وايطاليا[2].

الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي يعتبر مناصرا للشعب الفلسطيني في إعلان دولته، ولكن يرى هذا الاتجاه ربما يكون توقيت إعلان الدولة في موعد غير مناسب لهم. هذه الدول هي السويد والدنمارك ولكسمبورغ وألمانيا التي تتزعم هذا الاتجاه الذي تقوم سياسته على تحقيق الموازنة مع أطراف النزاع في المنطقة العربية، فهي من ناحية تقيم علاقات جيدة مع الدول العربية والفلسطينيين، كما تقيم علاقة جيدة مع إسرائيل، غير أن دورها يقتصر على تقديم الدعم المالي للأطراف المتفاوضة[3].

---

[1] كردي محمد دحام: **المرجع السابق**، ص 98 .

[2] زياد شفقان الضرابعة: **المرجع السابق**، ص 68.

[3] خالد محمد الأزهري: **المجموعة الأوروبية والقضية الفلسطينية**، مجلة المستقبل العربي، (العدد 101، أكتوبر 1987)، ص 82.

الاتجاه الثالث: وتتزعمه بريطانيا، التي تتبنى سياسة خارجية موالية للسياسة الأمريكية في المنطقة، وتتلخص سياستها في توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن العلاقات مع أمريكا يمكنها أن تحرز تقدم اقتصادي وتكنولوجي. والاستمرار في العملية السلمية في فلسطين على أساس إقامة دولتين، كما تدعم الانسحابات الإسرائيلية مع الأخذ بعين الاعتبار أمن إسرائيل[1].

وهذا الاختلاف في الاتجاهات السياسية للدول الأوروبية خاصة الدول المؤثرة في الاتحاد الأوروبي يبرز لنا أن هذه المواقف المختلفة جاءت من أجل زيادة النفوذ السياسي في المنطقة العربية، والتي من أهدافها إيجاد تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي، وأن للسياسة الخارجية لكل دولة عضو تأثير كبير على السياسات المشتركة للاتحاد الأوروبي، فكثيرا ما تعطل آلية اتخاذ القرار في الاتحاد[2].

2/ العلاقات العربية – الأوروبية:

عرفت العلاقات العربية الأوروبية على مر التاريخ، وهذا عائد إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية والامتداد الجغرافي الكبير، وموقعها على خريطة العالم، مما أعطاها ميزة مؤثرة في علاقات الاتصال بين القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتحكمها في الممرات المائية ذات الأهمية التجارية خاصة في نقل النفط والصادرات العربية من أسواقها إلى مختلف أنحاء العالم[3].

ويمتلك العالم العربي موارد طبيعية هائلة من حيث الإنتاج والاحتياطي مثل الحديد والفوسفات، وغيرها من المعادن، والمورد الأهم هو النفط الذي يعد شريان الحياة للصناعة الرأسمالية الغربية، ويمتلك كميات هائلة من الغاز الطبيعي. ومن هذه الأهمية الإستراتيجية التي تحتلها المنطقة العربية على الساحة الدولية فقد ربطت أوروبا علاقات بمختلف أقطارها، واتسعت وتشعبت واكتسبت أهمية بالغة بالنسبة للطرفين العربي والأوروبي[4].

وهذه العلاقات تقوم على أبعاد إستراتيجية سياسية واقتصادية، حيث كانت الجماعة الأوروبية تستهدف خلق اقتصاد قوي ومستقل وسائر نحو الاكتفاء الذاتي، ولهذا قامت بتركيز سياستها الاقتصادية نحو العالم العربي نظرا لما يمكن للعلاقات الاقتصادية أن توفره من امتيازات للاقتصاد الأوروبي، وبعد

---

(1) الأزهري محمد خالد: **المرجع السابق**، ص 83.

(2) محمود فهمي أماني: **المرجع السابق**، ص 203.

(3) أحمد نازلي معوض: "**مستقبل العلاقات العربية الأوروبية**"، مجلة شؤون إستراتيجية، (العدد 7، 2003)، ص 134.

(4) الأزهري محمد خالد: **المرجع السابق**، ص 94.

بروز أزمة الطاقة في سنة 1973 تبنت الجماعة الأوروبية مفهوم الاعتماد المتبادل الذي يعني حاجة أوروبا للنفط والمواد الأولية من الدول العربية بالقدر نفسه الذي تحتاج فيه هذه الأخيرة للتكنولوجيا والخبرات لتحقيق النمو، ومن خلال هذه السياسة ربطت أوروبا مع الدول العربية عدة اتفاقيات[1].

3/ الحوار العربي الأوروبي:

لقد ظهرت فكرة الحوار العربي الأوروبي بعد أزمة حرب العربية الإسرائيلية رمضان 1973، حيث أقدمت الدول العربية على تخفيض إنتاجها للنفط وحضره على الدول المؤيدة لإسرائيل بشكل قوي، فأدركت الجماعة الأوروبية بأن مصالحها الاقتصادية في العالم العربي مهددة، وأن السبيل الوحيد للحفاظ عليها إقامة علاقات جيدة مع العالم العربي بالاعتراف بمركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي والزامية الاعتراف بحقوق الفلسطينيين. فبادرت بإصدار بيان بروكسل 06 نوفمبر 1976[*]، في محاولة منها لأخذ موقف الحوار بين الجانبين الأوروبي والعربي حمل اسم "الحوار العربي الأوروبي"، وكان الجانب الأوروبي في سياسي محايد وقريب من الموقف العربي من خلال الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، للحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية [2].

وبعد هذا الإعلان بدأ مختلف فترات وتطورات هذا الحوار يحاول حصره في العلاقات الاقتصادية وضمان الإمدادات النفطية له، إلا أن الجانب العربي كان يريده حوارا سياسيا اقتصاديا لتفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام العربية – الإسرائيلية، لكنها فشلت بسبب استمرار التباين العربي الأوروبي في جوانب الاهتمام والمصلحة والأهداف من هذا الحوار، واختلاف المواقف العربية وغياب التنسيق العربي تجاه تسوية الصراع من خلال عدم قدرة الدول العربية على استغلال قرارات الجماعة الأوروبية لصالح القضية الفلسطينية والضغط على الجانب الإسرائيلي[3].

---

[1] عبد المطلب العمري: "**الاتفاقيات الاقتصادية بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية**"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، (العدد11/10، ربيع/ صيف 1993)، ص 177– 179.

[*] **بيان بروكسل:** أعلنت عنه الجماعة الأوروبية في 6 نوفمبر 1973 نص على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، واحترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين. (أنظر: عبد العزيز العجيزي : "**الحق العربي يفرض نفسه على المجموعة الأوروبية**"، مجلة السياسة، (العدد 35، يناير 1974)، ص 159).

[2] أحمد سعيد نوفل**: المرجع السابق**، ص 54، 55.

[3] زياد شفعان الضرابعة**: المرجع السابق**، ص 78، 79.

4/ المحدد الأمريكي:

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن دول الاتحاد الأوروبي لا تستطيع أن تلعب سوى دور هامشي في ظل الصراع العربي الإسرائيلي، لأن طبيعة الصراع تستدعي وسيط قادر على تقريب وجهات النظر بين العرب وإسرائيل، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة القادرة على القيام بهذا الدور. فأوروبا لا تستطيع منافسة الولايات المتحدة فيما تقدمه من مساعدات مالية للأطراف المتنازعة[1]. وبذلك عملت على تحجيم دور الاتحاد الأوروبي ورفض مشاركته في عملية السلام، وحرص الاتحاد على إرضاء أمريكا، وعدم تعريض العلاقات الإستراتيجية معها للخطر، وهناك دول تدعم وجهة النظر الأمريكية بخصوص الدور الأوروبي في الشرق الأوسط وترفض تجاوز الولايات المتحدة، أو حتى منافستها مثل بريطانيا المعروفة بعلاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

إن عمق العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لا يخفي أن لكلا الطرفين مصالح مستقلة ومتناقضة في كثير من الأحيان، والشرق الأوسط في مقدمة تلك المناطق التي تتناقض فيها مصالح الطرفين، والتي لا يسمح فيه الأمريكيون للطرف الأوروبي بانتهاج سياسة مستقلة فيها، حيث اهتم الأوروبيون بمصالحهم التجارية والاقتصادية، بينما أعطى الأمريكيون أولوية مطلقة بمصالحهم المتعلقة بالصدام مع نفوذ الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة[3].

وهناك اختلاف أوروبي أمريكي يظهر من خلال إصرار الطرف الأوروبي على ضرورة ترجيح الوسائل الدبلوماسية على الوسائل العسكرية فيما يخص أي نزاع دولي، ولقد نادى بتطبيقه في التسوية القضية الفلسطينية، وفي الوقت الذي يرى فيه الاتحاد أن الاحتلال الإسرائيلي هو المشكلة ويؤكد على الاستجابة لحقوق الفلسطينيين المشروعة، فإن الولايات المتحدة تتبنى من جهة أخرى سياسة العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين وفق الرؤية الشارونية، لتحقيق ما يسمى بأمن إسرائيل دون أي اتفاق سياسي نهائي[4].

---

(1) مصطفى كركوتي : "**في أعقاب حرب الخليج استبعاد دور فعال لأوروبا في الشرق الأوسط**"، مجلة الباحث العربي، (العدد 25، 1991)، ص 60.

(2) أحمد سعيد نوفل : **توجهات الاتحاد الأوروبي ... المرجع السابق**، ص 56، 57.

(3) زياد شفقان الضرابعة : **المرجع السابق**، ص 72.

(4) خالد الحروب : **الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد 11 سبتمبر**، مجلة شؤون عربية، (العدد 11، 2002)، ص 48.

المطلب الثالث: تطورات الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

1 – مؤتمر مدريد للسلام 1991:

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب هذه المبادرة الأمريكية في 06 مارس 1991 لتحقيق السلام العادل والشامل للشرق الأوسط وفق قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 على مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن يشمل هذا المبدأ أمن إسرائيل والاعتراف بها وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتمت الدعوة لهذا المؤتمر في 30 أوت 1991، وأعلن عن انعقاد المؤتمر في مدريد بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ومشاركة وفود من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ولبنان والأردن واتحاد المغرب العربي وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتم تهميش الدور الأوروبي في هذا المؤتمر[1].

وحددت المواضيع التي سيتم التفاوض عليها في الرقابة على الأسلحة والأمن المياه الإقليمية ومشكلة اللاجئين، البيئة والتنمية الاقتصادية، وتشكلت من هذه المفاوضات خمس مجموعات وهي وتولى الاتحاد الأوربي رئاسة مجموعة الإنماء الاقتصادي والإقليمي[2].

رغم تهميش الدور الأوروبي إلا أن أوروبا اعتبرت انعقاد مؤتمر السلام على أراضيها تغييرا هاما في الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه في عملية السلام، ورأت فيه تراجعا إسرائيليا عن موقفها الرافض لأي دور أوربي فيها، لأنها ترى أن الجانب الأوروبي منحاز للعرب، فأوروبا تدرك بأنها لا تملك القوة السياسية والتأثير الذي تملكه الولايات المتحدة الأمريكية على طرفي النزاع[3].

2 – اتفاقية أوسلو 1993 وموقف الاتحاد الأوروبي:

تم الإعلان عن اتفاقية أوسلو في 13 سبتمبر 1993 في النرويج بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاتفاق، واحتوى على 17 مادة (الملحق رقم 04)، وقد أدى هذا الاتفاق إلى اتساع لائحة المتعاطفين مع منظمة التحرير الفلسطينية لتشمل نواب الكتلة الليبرالية الديمقراطية الإصلاحية واليمين البريطاني اللذين كانا يعدان من أشد المؤيدين لإسرائيل[4].

---

(1) صلاح منتصر: **الطريق إلى السلام مدريد 1991**، دار المعارف، القاهرة، (د. س)، ص 15.

(2) شفيق عبد الرزاق السامرائي: **الصراع العربي – الصهيوني**، دار الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1999، ص 290.

(3) أحمد سعيد نوفل: **المرجع السابق**، ص 49، 50.

(4) مصطفى كمال ومحمد نهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 175.

لقد أيد الاتحاد الأوروبي اتفاق أوسلو الموقع في 13 سبتمبر 1993، حيث حاز الموقف السياسي الأوروبي على أهمية كبيرة لأنه الداعم الأكبر للشعب الفلسطيني ماديا فهو يقدم 45% من المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني والممول الرئيسي لعملية السلام[1].

لقد قام الاتحاد الأوروبي بنشر إعلان يدعم فيه الاتفاق وقرار استخدام قوته الاقتصادية لتمويل نجاح عملية السلام وبناء السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد شارك في اجتماع المانحين في نفس العام وأعلن التزامه بتقديم 400 مليون دولار، لذلك استنادا لنجاح اتفاق أوسلو يتطلب ترجمته من خلال تحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطنين[2].

وأدت اتفاقية أوسلو إلى فتح ثلاث أبواب من المبادرات الأوروبية وهي[3]:

1 – تمويل الاتحاد الأوروبي للعملية السلمية من خلال تقديمه للدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني.

2 – تعزيزه لعلاقات التعاون مع إسرائيل لتصل إلى توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الطرفين.

3 – ساعد على إعداد المبادرة المتوسطية لخلق تكامل اقتصادي بين دول جنوب المتوسط بما فيها إسرائيل.

1- موقف الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأورو– متوسطية:

بدأت عملية الشراكة المتوسطية في مؤتمر برشلونة الذي عقد في الفترة ما بين 27- 28 نوفمبر 1995، والذي شارك فيه وزراء خارجية 27 دولة أوربية ومتوسطية، وقد شارك في المؤتمر عن الجانب الفلسطيني وفد برئاسة الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات"، وقد اتفق المشاركون على تأسيس شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية[4].

---

[1] مصطفى كمال ومحمد نهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 172.

[2] European parleamenon: "**The middle east peacepocess**", politicalseries poli, 115, EN(may1991): p103.

[3] مصطفى كمال ومحمد نهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 175، 176.

[4] علاء المشهراوي: **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات، 2003، ص 71.

وتعددت دوافع نشوء الشراكة الأورو– متوسطية من قبل الاتحاد الأوروبي، ومن أبرز هذه الدوافع ما يلي[1] :

1 – إدراك أوروبا أنها لا تستطيع حل مشاكلها منفردة، وإنها بحاجة لمساندة الشركاء المتوسطيين في حل هذه المشاكل مثل: قضايا الهجرة غير الشرعية، ومشكلة الإرهاب والتطرف.

2 – أصبحت العولمة من السمات الأساسية للاقتصاد العالمي، وأصبح تشكيل التكتلات الاقتصادية والعالمية والإقليمية من سمات النظام العالمي.

3 – حاجة العالم العربي إلى التكنولوجيا الغربية لتنمية بلاده.

4 – وعي أوروبا أن أمنها لا يقتصر على الأمن العسكري وإنما يشمل الأمن الاقتصادي والثقافي، لذا سعت إلى توثيق علاقاتها الاقتصادية مع دول جنوب المتوسط.

5 – سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة واحتكارها الوساطة في العملية السلمية.

حدد مؤتمر برشلونة وسائل تحقيق أهداف الشراكة الأورو– المتوسطية، وتشمل الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن السلطة الفلسطينية في فبراير 1997، ومع إسرائيل في نوفمبر 1995، ومع المغرب في 1995، وغيرها من الدول المتوسطية[2].

نتج عن اتفاقية الشراكة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد الأوروبي في جوان 1997، زيادة الدعم الذي يقدمه الاتحاد للقضية الفلسطينية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، فقبول السلطة الفلسطينية كعضو في الاتفاقية، اعتراف بأن لهم حق ككيان سياسي يتمتع بشرعية التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تدعم القضية الفلسطينية، وحققت إسرائيل مكاسب اقتصادية وسياسية، إذ أصبح باستطاعتها الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، واستفادت من تكريس الوضع العربي المجزأ، لأن الاتفاقية تعاملت مع كل دولة عربية على حدا[3]. فقد ساهمت الشراكة الأورو– متوسطية في دعم العملية السلمية.

---

[1] محمد عصام حمدان: **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991–2007)**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص 59، 60.

[2] نعمان كنفاني: **علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2000، ص 175.

[3] أحمد سعيد نوفل: **توجهات الاتحاد الأوروبي... المرجع السابق**، ص 46 – 49.

4-الموقف السياسي للاتحاد الأوروبي في ظل تعثر العملية السلمية:

لقد توقفت المفاوضات السلمية في أعقاب وصول اليمين المتطرف للحكم في إسرائيل عام 1996 بزعامة "نتنياهو" وشكلت الدبلوماسية الأوروبية لجنة لإنقاذ عملية السلام من الانهيار، وبسبب جمود العملية السلمية تراجع دخل الفلسطينيين وتدهورت أوضاعهم نتيجة الحصار المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة من طرف إسرائيل[1] .

-إعلان فلورنسا:

حذر الاتحاد الأوروبي في إعلان فلورنسا 22 يونيو 1996 من خطورة السياسيات الإسرائيلية، وأكد على وجوب دعم السلام العادل والشامل، لاسيما فيما يتعلق بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ومبدأ الأرض مقابل السلام، فكان هذا البيان انطلاقة جديدة للاتحاد الأوروبي لأخذ دور دبلوماسي وسياسيي نشط في المنطقة العربية، وقد ركز إعلان فلورنسا على العناصر التالية[2]:

1 – للاتحاد الأوروبي مصلحة أساسية في عملية السلام في الشرق الأوسط.

2 – إن مبدأ الأرض مقابل السلام حق للفلسطينيين في تقرير مصيرهم يغطي كافة القضايا بما فيها القدس.

3 – ضرورة احترام الاتفاقيات الموقعة وتنفيذها.

4 – التحذير من أن الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة له نتائج خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني.

5 – وجوب استئناف المفاوضات بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا ومناقشة قضايا الحل النهائي.

- الدور الأوروبي بعد تعيين المبعوث الأوروبي للسلام:

تعمق الدور الأوروبي في العملية السلمية من خلال تعيين منسق خاص للعملية السلمية، بعد طلب زعماء الاتحاد في دبلن 25 أكتوبر 1996 من مجلس الوزراء الأوروبي تعيين موفد خاص لأجل

---

[1] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 65.

[2] هشام محمد وإسماعيل محمد: **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 – 2009**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر، 2011، ص 12.

مسار السلام وفي 28 أكتوبر 1996 عين مجلس الوزراء "ميشيل انجل موراتينوس"[*] مبعوثا أوروبيا للسلام في الشرق الأوسط[1].

وكانت مهام المبعوث الخاص محددة فيما يلي[2]:

- تمتين عملية السلام وإقامة علاقات متينة مع جميع أطراف عملية السلام.
- مراقبة المفاوضات بين الأطراف وإبداء استعداد الاتحاد الأوربي لتقديم النصح والإرشاد.
- المساهمة في تطبيق الاتفاقيات الدولية المعقودة.
- الاتصال بأطراف الاتفاقيات الخاصة بعملية السلام لدعم الالتزام بالمبادئ الأساسية للديمقراطية.
- أن يعمل المبعوث وفقا لتوجهات المجلس الوزاري، ويقدم التقرير إليه بانتظام.

وقد لخص "ميشيل انخيل موراتينوس" المبعوث الأوروبي تصوره للتحرك الأوروبي في[3]:

- إرساء آلية المتابعة مع الأطراف للتغلب على عدم المشاركة الأوربية المباشرة في المفاوضات.
- الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة بخصوص التحرك الأوروبي ووجوده في المنطقة.
- السعي إلى الحصول على ثقة الجانب الإسرائيلي.
- السعي الكامل مع الجانب الأمريكي.
- التركيز على موضوع المستوطنات والقدس، وتطوير موقفهم بالنسبة إلى الزيارات بين شرق المدينة وغربها.
- محاولة إحراز تقدم في مسار المفاوضات وإحيائها.

يمكن القول أن المبعوث الأوروبي للسلام قام بجهد كبير من حيث محاولته بناء وتعزيز الثقة بين الجانبين، وحرصه على التوصل للحلول السلمية للقضية الفلسطينية.

---

[*] **موراتينوس:** هو ميشيل انجل موراتينوس اسباني، سفير اسبانيا في تل أبيب، شغل مناصب عديدة، تولى منصب المدير العام لشؤون إفريقيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية الاسبانية، وكان المحرك الرئيسي لمؤتمر برشلونة حول الشراكة المتوسطية، عين مبعوث خاص للسلام في الشرق الأوسط في 28 أكتوبر 1996. (انظر: زياد شفقان الضرابعة: **المرجع السابق**، ص 84).

[1] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 67.

[2] هشام محمد وإسماعيل محمد: **المرجع السابق**، ص 24، 25.

[3] زياد شفقان الضرابعة: **المرجع السابق**، ص 85.

- اتفاق الخليل 1997:

تم التوقيع على اتفاق الخليل في ديسمبر 1997، حيث تمكن الاتحاد الأوروبي ولأول مرة في مسيرة عملية السلام من المساهمة في عقد اتفاق فلسطيني – إسرائيلي بناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل، فقد رحب الاتحاد الأوربي بهذا الاتفاق رغم الأخطار والمتاعب التي تضمنها، لأنه يتيح لإسرائيل الاحتفاظ بحوالي 20% من المدينة، لحماية 400 مستوطن يعيشون داخلها، وأرسل الاتحاد الأوربي وحدة من المراقبين الأوربيين للمدينة لمراقبة سير الانسحاب الإسرائيلي[1].

وفي 20 أفريل 1998 عقد الاتحاد الأوروبي اتفاق التعاون الأمني الفلسطيني في غزة ، فشكلت لجنة أمنية لهذا الغرض تتكون من المستشار الأمني للمبعوث الأوروبي الخاص بعملية السلام ورئيس الأمن الوقائي في الضفة الغربية وقطاع غزة وتجتمع بشكل دوري[2]. (الملحق رقم 05).

- اتفاق وآي بلانتيشين 1998:

تم التوقيع عليه في 23/ 10/ 1998 ويدعى اتفاق وآي ريفر، ويعتبر اتفاق مكمل لاتفاق الخليل 1997، وجاء نتيجة لتأخير تطبيقهما وسياسة العقوبات التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بعد تولي "بنيامين نتنياهو" رئاسة الوزراء، وإيجاده معادلة جديدة للمفاوضات وهي الأمن مقابل السلام بدلا من الأرض مقابل السلام، وحضر توقيع الاتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية[3].

وقد تم تهميش الدور الأوربي في هذا الاتفاق حيث يلاحظ عدم ذكر أوروبا أو الاتحاد الأوربي في هذا الاتفاق، بينما ذكرت الولايات المتحدة الأمريكية 14 مرة في نص الاتفاق، فأمريكا تحقق السلام وتنجح في وساطتها، بينما على أوروبا إخراج دفتر الشيكات لدفع ثمن هذا النجاح[4].

ولقد أصدرت المفوضية الأوربية بعد هذا البيان تقريرا بعنوان "دور الاتحاد الأوربي في عملية السلام"، حملت فيه إسرائيل مسؤولية تعثر عملية السلام وانتقدت إغلاقها أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وقالت أن الدور الأوروبي في العملية السلمية دور ثانوي أمام الهيمنة الأمريكية التي تمتلك

---

[1] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 70.

[2] علاء المشهراوي: **المرجع السابق**، ص 75.

[3] زياد شفقان الضرابعة: **المرجع السابق**، ص 93، 94.

[4] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 76.

زمام الأمور في المفاوضات، وهو لا يتناسب مع الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد لطرفي النزاع، وأوصى التقريرية بضرورة استخدام الاتحاد الورقة الاقتصادية وترجمتها إلى وزن سياسي يوازي الدور الاقتصادي الذي يقوم به الاتحاد[1].

- إعلان برلين 26 مارس 1999:

يعد إعلان برلين الأقوى والأكثر جرأة في تحديد موقف الاتحاد الأوروبي من مسار السلام في الشرق الأوسط منذ عام 1971، فقد كانت عباراته واضحة لا لبس فيها حيث أكد على الحق الدائم ومن دون تقييد للفلسطينيين في تقرير مصيرهم الذي يتضمن خيار الدولة والانجاز السريع له، ويؤكد على ضرورة بذل الجهود لإيجاد حل يجري التفاوض عليه على أساس الاتفاقيات المعقودة من دون الإضرار بهذا الحق، ويعلن استعداده للاعتراف بدولة فلسطين في الوقت المناسب[2]. (الملحق رقم 06).

وعبر الفلسطينيون عن فرحتهم الكبيرة بهذا الإعلان، واعتبروه مكافأة لهم على تأجيل إعلان الدولة المقرر في 04 ماي 1999 بعد انتهاء الفترة الانتقالية، أما الجانب الإسرائيلي فقد استاء من هذا الإعلان، وكان الرد عنيفا، تم التعبير عنه في بيان رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي رفض أن تملي أوروبا على إسرائيل نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، والحقيقة أن إسرائيل هي من طالبت أوربا بالتدخل لمنع عرفات من إعلان الدولة في 04 ماي 1994، وتمديد الفترة الانتقالية، لكنها لم تتوقع أن تقوم أوربا نتيجة لذلك بإصدار هذا البيان الذي يدعم بقوة قيام الدولة الفلسطينية[3].

المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي من (2000-2006).

1 – موقف الاتحاد الأوروبي من انتفاضة الاقصى عام 2000:

عندما اندلعت انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000، اقتصر موقف الاتحاد الأوروبي على التعبير عن حزنه الشديد إزاء العنف المستمر، كما جاء في بيان الرئاسة الأوربية (2/1 أكتوبر 2000)، أعرب فيه عن قلقه من نتيجة تواصل الأعمال الدامية ومطالبا طرفي النزاع بالعودة إلى طاولة المفاوضات[4].

---

(1) أحمد سعيد نوفل: **توجهات الاتحاد الأوروبي...المرجع السابق**، ص 51.

(2) هشام محمد واسماعيل محمد: **المرجع السابق**، ص 26.

(3) محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 77، 78.

(4) علاء المشهراوي: **المرجع السابق**، ص 78.

وأصدرت الرئاسة الأوروبية بيانا ثانيا في 02 أكتوبر 2000، فقد دعم فيه الاتحاد تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الأحداث ومستعدا للمساهمة فيها، وأصدرت بيانا في 13 أكتوبر 2000 أعلنت فيه عن الحزن العميق إزاء العنف المتواصل، دون أن تدين الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وكان الموقف الأوروبي واضحا من أسباب اندلاع الانتفاضة بإلقاء اللوم على زيارة شارون الاستفزازية للمسجد الأقصى، وأنها هي السبب في اندلاع الانتفاضة[1].

وفي 04 أكتوبر 2000 دعا الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" الرئيس "ياسر عرفات" ورئيس الوزراء الإسرائيلي "ايهود باراك" إلى باريس بهدف وقف العنف بين الطرفين، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، إلا أن هذه المفاوضات لم تنجح لتعنت الطرف الإسرائيلي ورفضه تشكيل لجنة تحقيق، وإسرائيل تسعى من وراء ذلك إلى فرض رؤيتها السياسية على الفلسطينيين، وأن يوقف الرئيس عرفات الانتفاضة دون أي ثمن سياسي[2].

هذه المواقف والتصريحات تدل على أن الاتحاد الأوربي في البداية لم يكن مهتما فعلا بالأحداث العنيفة كما أنه لم يحاول إيجاد حلول، ولذلك لم يأت بجديد سوى تكرار بيانات قديمة وتصريحات عامة، وبعد تردي الأوضاع الإنسانية داخل السلطة الفلسطينية، وامتناع إسرائيل عن دفع مستحقات السلطة الفلسطينية، قرر الاتحاد الأوربي تقديم دعم مباشر للسلطة الفلسطينية ابتداء من 02 نوفمبر 2000[3].

2– موقف الاتحاد الأوروبي من حركات المقاومة الفلسطينية:

شهد تاريخ الانتداب البريطاني الواهي بقمع المقاومة الفلسطينية، والتنكيل بالشعب الفلسطيني لصالح العصابات الصهيونية، فان المواقف التقليدي للاتحاد الأوربي ومعظم دوله كان يرى أن المقاومة "أعمال إرهابية"، لاسيما منها ما يقع في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948، ويعتبر العدوان الإسرائيلي حقا مشروعا في الدفاع عن الأمن والمواطنين في الكيان الصهيوني[4].

---

(1) مصطفى كمال ومحمد نهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 63، 64.

(2) " **قمة انتفاضة القدس**": مركز زايد للمتابعة والتنسيق دولة الإمارات العربية، 22/12 أكتوبر 2000، ص 64.

(3) حسن نفاعة: **المرجع السابق**، ص 542.

(4) أسامة حمدان: **المواقف الأوروبية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية "حركة حماس نموذجا"**، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر السياسة الخارجية الأوربية تجاه القضايا الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 3 – 4 نوفمبر 2010، ص 8.

يرى الاتحاد الأوروبي أن العمليات التي تنفذها حركات المقاومات داخل إسرائيل أعمال إرهابية ليس لها مبرر، وأنه يعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن أمنها ومواطنيها في البيان الذي أصدره في ديسمبر 2001، كما اعتبر أن التحريض والعنف والإرهاب لا يجب أن يقف أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط، واعتبر في بيانه أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي منظمتان إرهابيتان، وطالب السلطة الفلسطينية بتفكيك هاتين المنظمتين، وملاحقة أعضائهما[1].

ولم يقف الاتحاد الأوروبي عند هذا الحد، بل تمادى ليصبح قريبا جدا من الموقفين الإسرائيلي والأمريكي تجاه المقاومة الفلسطينية، ففي 06 ديسمبر 2003 أعلن وزير خارجية فرنسا "دومنيك فيلبان" قرار الاتحاد الأوروبي إدراج حركة حماس على قائمة المنظمات الإرهابية وتجميد أرصدتها في أوروبا[2].

وفي شهر ماي 2001 توضحت المطالب الأوربية بعد صدور قرار لجنة ميتشل حول أسباب نشوب الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقبول توصيات التي تقدمت بها اللجنة المفوضية الأوربية في 11 ماي 2001، وأن وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي قرروا في لقائهم المنعقد في نيو بينغ، أنهم سوف يبنون جهودهم في المنطقة استنادا على نتائج لجنة ميتشل وأثناء زيارة الرئيس ياسر عرفات إلى بروكسل 31 ماي 2001، طالب رئيس المفوضية الأوربية "رومانيو برودي" الرئيس عرفات أن يقوم بالسيطرة على الحركات الراديكالية داخل المجتمع الفلسطيني، وأن يقوم الجانب الفلسطيني بمنع استخدام الوسائل الإرهابية، وبذلك يساهم الطرف الفلسطيني في تحقيق الاستقرار[3].

3 – اللجنة الرباعية وخطة خارطة الطريق:

تشكلت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط في أواخر عام 2001، وكان ذلك بعد مضي أكثر من عام على اندلاع انتفاضة الأقصى، وتشكيل لجنة ميتشل الأمريكية التي وضعت خطة لإنهاء العنف، فجاءت اللجنة الرباعية لتساعد في إنهاء العنف بين طرفي النزاع، وهي تجمع غير رسمي مؤلف من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، وتلعب اللجنة دورا مؤثرا في رسم سياسة

---

[1] أسامة حمدان: **المرجع السابق**، ص 10.

[2] أحمد سعيد نوفل: **توجهات الاتحاد الأوروبي... المرجع السابق**، ص 50 – 52.

[3] علاء المشهراوي: **المرجع السابق**، ص 78 – 81.

الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية، ويكمن النظر لتشكيل اللجنة الرباعية بوصفه جاء لينظم المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في المنطقة[1].

وخطة خارطة الطريق تم صياغتها من اللجنة الرباعية في 15 أكتوبر 2002، وهي ترتكز على أداة لتحقيق تسوية شاملة ونهائية للصراع العربي– الإسرائيلي بحلول 2005، كما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في 24 جوان 2002، وتم الترحيب به من قبل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا[2].

إن الاتحاد الأوروبي من خلال عضويته في اللجنة الرباعية، وموافقته على مشروع خطة خارطة الطريق، بلور رؤيته الخاصة الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية من خلال المفاوضات فقط، وأن العنف الذي تمارسه الفصائل الفلسطينية المسلحة عنف مرفوض، وأن مبدأ الأرض مقابل السلام هو الذي تنطلق منه المفاوضات الهادفة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على العيش جنبا إلى جنب بأمن وسلام، وأن قرارات مجلس الأمن رقم (242) و(338) و(1379) هي المرجعية القانونية التي تستند إليها المفاوضات بهدف الوصول إلى قيام دولة فلسطينية، معتبرة مشاركتها مع بقية أعضاء اللجنة الرباعية في وضع خطة خارطة الطريق نجاحا دبلوماسيا ولو جزئيا لسياستها[3].

4– موقف الاتحاد الأوروبي من الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006:

عندما أعلنت حماس رغبتها في المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي ستجرى في عام 2006م، عارض مجلس النواب الأمريكي هذا القرار، وأعلن قرارا يحذر فيه من هذه المشاركة ودعا فيه الرئيس محمود عباس إلى حل المنظمات الإرهابية في إشارة واضحة لحماس، وبعد صدور هذا القرار بيوم واحد صرح خافير سولانا بأن الاتحاد الأوربي قد يعيد النظر في المساعدات الأوربية للسلطة الفلسطينية إذا فازت حركة حماس في الانتخابات مؤكدا على أنه من الصعب جدا أن يكون شركاؤنا في

---

[1] هشام محمد وإسماعيل محمد: **المرجع السابق**، ص 15.

[2] زياد شفقان الضرابعة: **المرجع السابق**، ص 95.

[3] محمد عبد العاطي: "**الموقف الأوروبي الموحد من إقامة الدولة الفلسطينية**"، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7A41237-AFE3-.htm/ روجع بتاريخ: 2017/04/10.

المستقبل أحزابا لا تدين العنف ... دون تغيير هذه المواقف، مضيفا أن الاتحاد الأوروبي لن يحول دون مشاركة حماس في الانتخابات كما هو موقف إسرائيل[1].

أما إسرائيل فزادت من حدة التهديدات للشعب الفلسطيني، وأمرت السلطة الفلسطينية أن تبذل ما في وسعها لمنع حماس من المشاركة في الانتخابات، وتعتبر فوز حماس في الانتخابات وتشكيلها معارضة قوية داخل المجلس التشريعي سيؤدي إلى إعادة رسم الخارطة السياسية الفلسطينية، وقد يؤدي إلى تغيير طبيعة التفاوض بين الجانبين، لذا شنت إسرائيل حملة اعتقالات واسعة في صفوف المؤيدين للحركة طالت المئات من كوادرها في محاولة منها لشل الحركة وإضعاف قدراتها[2].

وحدث تحول في موقف الاتحاد الأوروبي الرافض لمشاركة حماس في الانتخابات، فقد دعم هذه الانتخابات لأنه مكلف من اللجنة الرباعية بمتابعة ملف الإصلاح، ولأنه رأى في الانتخابات فرصة لإحياء عملية السلام التي استثمر فيها الكثير من المال والجهد السياسي[3].

أما إسرائيل فقد تراجعت في موقفها الرافض بقوة لمشاركة حماس، بعد فشلها في إقناع الرئيس الأمريكي بحظر مشاركة حماس، دفعت مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في 24 أكتوبر 2005، لإصدار بيان يقول فيه بأن إسرائيل لن تساعد الفلسطينيين إذا ما شاركت حماس في الانتخابات، إلا أنها أيضا لن تعرقل التصويت في المناطق التي تسطر عليها إسرائيل، ويعود السبب في تغيير موقفها إلى تلقيها ضمانات أمريكية حملها مبعوثان أمريكيان زارا المنطقة في جانفي 2006، أكدا فيها على أن واشنطن لن تعترف بحكومة فلسطينية تقودها حماس، لأن هذا يخالف الدستور الأمريكي[4]. أما السلطة الوطنية الفلسطينية فقد ردت على تلك المواقف معلنة بأن المشاركة في الانتخابات حق للجميع، ومع إصرار

---

(1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: "**الانتخابات الفلسطينية معضلة فلسطين**"، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/ /html روجع بتاريخ: 2017/04/10.

(2) مؤمن بسيسو: "**احتواء حماس سياسيا.....رهان أمريكي**"، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c روجع بتاريخ: 2017/04/11.

(3) الجرباوي علي: "**حول الأجندة الخارجية لإصلاح الحالة الفلسطينية**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (العدد 325، يناير 2007)، ص 78 – 81.

(4) "**الإدارة الأمريكية تعد إسرائيل أن لا تعترف بحكومة فلسطينية ترأسها حركة حماس**"، جريدة الصباح، على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name/ روجع بتاريخ: 2017/04/11.

السلطة الوطنية الفلسطينية على إجراء الانتخابات، إلا أن الاتحاد الأوروبي اعترض على الموقف الإسرائيلي، وقال بأنه سيعمل على إنجاح هذه الانتخابات بمشاركة سكان القدس الشرقية[1].

لقد ساهم الاتحاد الأوروبي بإرسال 260 مراقبا، إضافة إلى 80 مراقبا من أعضاء المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي، وبعد إجراء الانتخابات وفوز حركة حماس أعلنت المفوضية الأوربية أنها ستعمل مع أية حكومة فلسطينية تلجأ إلى السبل السلمية، وعلق "جاك سترو" وزير الخارجية البريطاني على فوز حماس بأن المجتمع الدولي يريد أن تبدي حماس رفضا ملائما للعنف وأن تعترف بوجود إسرائيل، وقال رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" يجب أن يكون من الواضح أننا لا نتعامل إلى مع من ينبذون الإرهاب، وهذا فرق واضح هل يؤيدون الإرهاب أو لا يؤيدونه[2].

ومن خلال هذه التصريحات نلاحظ أن أوربا سارعت لوضع شروط قبل تعاملها مع حركة حماس التي تبرر الانقلاب على نتائج الانتخابات الفلسطينية.

منحت اللجنة الرباعية حركة حماس مهلة شهرين كي توافق على شروطها، وهي الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والإرهاب، والاعتراف باتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، مقابل الدول المانحة تمويل السلطة، وحذرت اللجنة الرباعية بأن المساعدات سوف تتوقف ما لم توافق حركة حماس على الشروط السابقة، واستغل الاتحاد الأوروبي قضية المساعدات الإنسانية للضغط على حماس، وبعدها قام "خافير سولانا" بتمديد المدة الزمنية من شهرين إلى ثلاثة شهور أمام الحركة للقبول بشروط اللجنة الرباعية، مضيفا أن الاتحاد الأوروبي سيتعامل مع حركة حماس في حال ردت الحركة بالإيجاب على مطالب الأسرة الدولية[3].

---

(1) "**الاتحاد الأوروبي يتعهد بالعمل لإنجاح الانتخابات الفلسطينية بمشاركة سكان القدس الشرقية**"، الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، 02 جانفي 2006، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=341255/ روجع بتاريخ: 2017/03/25.

(2) محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 115.

(3) عبد الحكيم حلاسة: "**الدور الأوروبي في عملية التسوية أحادي الجانب (فك الارتباط) وفوز حماس في الانتخابات التشريعية**"، **متاح** على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.oppc.pna.net/ روجع بتاريخ: 2017/04/11.

بعد رفض حماس الشروط التي وضعتها اللجنة الرباعية، أعلن الاتحاد الأوروبي قرارا في 10 أفريل 2006، بوقف المساعدات للحكومة الفلسطينية وأوقف اتصالاته السياسية بها إلى حين التزام حماس بمبادئ السلام كما أقرتها اللجنة الرباعية[1]. وبعدها اتخذ وزراء خارجية الاتحاد قرارا في 17 أفريل 2006، يقضي بفرض حصار اقتصادي ومالي على الشعب الفلسطيني، ولم تكتفي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بقطع المساعدات على الشعب الفلسطيني، بل عكفتا على إفشال عمل الحكومة الفلسطينية الجديدة من خلال منع وصول المساعدات العربية إليها، ومنع البنوك من التعامل مع الحكومة التي تقودها حماس، للحد من فعاليتها وقدرتها على تسيير شؤون الشعب الفلسطيني في الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية، ولإضعاف الحركة الجماهيرية وتأليب المؤيدين لها، وجرها لمواجهات مستمرة مع حركة فتح لاستنزافها وتعميق عزلتها الدولية والداخلية، ومن هنا حشدت أوروبا وأمريكا جميع الدول والحكومات الحليفة لها في العالم العربي والإسلامي لضمان فاعلية وشمولية الحصار المفروض على حماس، وتقديم الدعم لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح باعتبارها الضمانة الأساسية لاستمرارية عملية السلام[2].

وظلت العقوبات الاقتصادية مفروضة على السلطة إلى أن أعلن "سلام فياض" وزير المالية في حكومة الوحدة الوطنية التي وضعها الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" تشكيل حكومة طوارئ جديدة في يونيو 2007 بتكليف من محمود عباس، إذ رحب الاتحاد الأوروبي بهذه الحكومة، واعتبرها حكومة شرعية، وأكد اعترافه بالديمقراطية الفلسطينية واتفاق مكة الذي توصلت فيه حركتي فتح وحماس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، وأعلن عن انتهاء العقوبات الاقتصادية على السلطة[3].

---

[1] هشام محمد وإسماعيل محمد: **المرجع السابق**، ص 28.

[2] عبد الحكيم حلاسة: **المرجع السابق**.

[3] أسامة حمدان: **المرجع السابق**، ص 11.

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية:

المطلب الأول: بدايات ظهور الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي:

منح الاتحاد الأوروبي الأبعاد الاقتصادية أهمية كبيرة في علاقاته الدولية، وكان ذلك انطلاقا من مجموعة المبادئ التي وضعتها الجماعة الأوروبية آنذاك عند توقيع معاهدة روما عام،1957 وحاول الاتحاد تحقيق نجاح كبير في مسيرته للوصول إلى دور سياسي دولي ومستقل من خلال اتخاذ السياسات الاقتصادية كأداة هامة لتحقيق هذه الغاية، وتشكل الأداة الاقتصادية للسياسة الخارجية عملية ذات وجهين، فهي أداة ترغيب وإقناع، كما قد تكون أداة ضغط وإجبار، فان للدور الأوروبي تأثير في القضية الفلسطينية من خلال استخدام الأداة الاقتصادية في جانبين هما:

أولا: من خلال المساندة في المجالين الاقتصادي والمالي وذلك من خلال المشاركة في دعم المفاوضات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

ثانيا: استخدام الأداة الاقتصادية كأداة ضغط على الجانب الإسرائيلي من خلال إجبار إسرائيل على احترام التزاماتها السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان[1].

يعود تاريخ بداية المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية إلى عام 1971، من خلال التعاون بين المجوعة الاقتصادية الأوروبية ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الأونروا[*]، واستمرت هذه المعونات إلى حد الآن، وبلغ مجموع المساعدات التي قدمها الاتحاد للأونروا بين عامي 1971-1993 ما قيمته 557 مليون ايكو، وكان نصيب اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م 212 مليون ايكو[2]. لقد كانت المساعدات الأوروبية في أول الأمر مرتبطة بقضية اللاجئين، لكن سرعان ما تحولت السياسة الأوروبية في عام 1979م، إلى منهج جديد يقوم على تقديم المساعدات المباشرة للشعب الفلسطيني، من خلال التمويل المشترك مع المنظمات غير

---

[1] زياد شفقان الضرابعة: **المرجع السابق**، ص 76، 77.

[*] **الأونروا (ANRWA)**: اختصار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في جويلية 1948، يعود الفضل في إنشائها إلى الوسيط الدولي"برنادوت" الذي اقترح إنشاء هذه الوكالة، حيث وافقت الجمعية العامة بإجماع الأصوات على القرار رقم 212 بتاريخ 19أفريل 1948، وإقامة مؤسسة دولية ترعى الناحية الإنسانية في مسألة اللاجئين وبدأت الوكالة عملياتها في 1 ماي 1950. متاح على الرابط الإلكتروني: .http://info.wafa.ps/atemplate/ روجع بتاريخ: 2017/02/25.

[2] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 45.

الحكومية لبعض المشاريع، وقد تميزت هذه السياسة الجديدة بسرعة التنفيذ والفعالية، حيث وصلت مساعدات المجموعة الأوروبية حتى عام 1986إلى 8.89 مليون ايكو، وتأكيدا على مواصلة الدعم الأوربي من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية تبنت المجموعة الأوربية نظاما جماعيا يشجع الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى بلدانها[1].

وقد حدد المجلس الأوروبي عام 1986 أولويات المساهمة الأوروبية في تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني على النحو التالي[2]:

1- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في التخفيف من البطالة في قطاعي الصناعة والتجارة.

2- دعم المشاريع التعليمية خاصة التعليم الفني والمهني.

3- دعم مستوى أداء المؤسسات الفلسطينية، عن طريق ربط علاقات مع المؤسسات الأوروبية.

السنة	المجموع	مساهمة الجماعة الأوروبية	عدد المشاريع
1979	61300	12260	1
1980	93405	11005	2
1981	2536461	642242	4
1982	1038548	506970	3
1983	5142863	1083706	4
1984	1700091	704828	2
1985	1167942	347802	3
1986	1428521	733115	10
1987	4310311	1669249	9
1988	972292	493110	18
1989	1873174	900442	14
1990	4483858	1957396	6
1991	6739269	2994899	17
1992	1532741	724212	31
1993	2213233	1035896	6
المجموع	35.294.009	13.817.132	130

جدول يوضح: قيمة المساعدات التي قدمتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمنظمات الأوروبية غير حكومية للشعب الفلسطيني قبل توقيع اتفاق أوسلو.[3]

---

[1] إبراهيم عوض: **المرجع السابق**، ص 128.

[2] إبراهيم عوض: "**الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي**"، مجلة السياسة الدولية،(عدد 144، 2000) ص 36.

[3] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 46.

وبعد صدور بيان قمة بروكسل 1987 أخذت أوروبا تربط عملية السلام بالتنمية في المنطقة العربية عن طريق تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أرادت أوروبا تعويض فشلها بأن يكون لها دور مستقل أو بديل للدور الأمريكي، من خلال توظيف قوتها الاقتصادية للتخفيف من أثار عدم الوصول إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط. لكنها فشلت في استخدام قوتها الاقتصادية للضغط على إسرائيل[1].

وقدمت المجموعة مساعدات للمؤسسات الخدماتية والتعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي عام 1987 اعتمدت المجموعة موازنة تجاوزت 150 مليون دولار بهدف تقديم المساعدات والمعونات المباشرة للضفة الغربية وقطاع غزة للفترة الواقعة بين عام 1987- 1993[2].

السنة	المشاريع	المبالغ(بمليون ايكو)
1987	9	2970
1988	9	3000
1989	13	5000
1990	29	6000
1991	17	10000
مساعدات استثنائية1992	14	60000
	26	12000
	1	5000
مساعدات استثنائية عام1993	24	15000
مساعده استثنائية	3	29000
المجموع	145	147.970

جدول يوضح: قيمة المساعدات المباشرة من المجموعة الأوروبية إلى الأراضي الفلسطينية(1987-1993)قدرت بـ 147.97 مليون ايكو (أي ما يعادل 185.96 مليون دولار تقريبا)[3].

[1] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 49.

[2] محمد مصطفى كمال ونهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 172.

[3] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 48.

المطلب الثاني: المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية:

تعتبر المساعدات الخارجية بمثابة المصادر الاقتصادية الحقيقية سواء كانت مالية أو في شكل قروض أو امتيازات، يتم منحها من دولة إلى أخرى، وغالبا ما تهدف المساعدات الدولية إلى تحقيق مصالح سياسية وسيادية، وعلى المستوى الفلسطيني تبلور هذا النشاط منذ انعقاد مؤتمر المانحين في واشنطن في أكتوبر 1993 بمشاركة 42 دولة ومؤسسة دولية، شارك الاتحاد في هذا المؤتمر وتعهد بتقديم الدعم المالي والفني للشعب الفلسطيني والعملية السلمية وذلك لتحقيق ما يلي:

1- حشد الدعم المالي للشعب الفلسطيني ووضع الإجراءات المناسبة لإدارة المساعدات الفنية والمالية .
2- مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية وتمويل النشاطات التنموية وإدارتها في الأراضي المحتلة.

3-دعم العملية السلمية وزيادة زخمها من خلال دعم الاقتصاد الفلسطيني ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان واحتواء أسباب التوتر التي تواجه العملي السلمية[1].

وحدد الاتحاد الأوروبي وفق إطار سياسته الخارجية والأمنية المشتركة، عملا مشتركا(JOIN ACTION) محوره دعم عملية السلام الفلسطيني، وذلك من خلال دعم السلطة الوطنية الفلسطينية وفق الإجراءات التالية[2]:

1- الاستعداد للتوسط والتدخل إلى جانب الطرفين.
2- دعم دولة القانون والديمقراطية، من خلال إرسال مراقبين أوروبيين للإشراف على الانتخابات في كل من غزة والضفة الغربية.
3- دعم الشرطة الفلسطينية وتوفير الدعم المالي والفني اللازم لها، من أجل استقرار الإدارة الفلسطينية وتعزيز المسار السياسي الذي قررته السلطة الفلسطينية.

---

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): **نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني**، 2005، ص 21 – 24.

[2] مصطفى كمال ومحمد نهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 175، 176.

إن عملية التخطيط للمساعدات الأوروبية بدأت تتضح معالمه من خلال قرار المؤتمر المنعقد في أكتوبر 1993 تحت "شعار دعم السلام في الشرق الأوسط"، حيث قدمت المفوضية الأوروبية بيانا في 29 سبتمبر 1993 إلى كل من المجلس الوزاري والبرلمان الأوروبي ودعت فيه الاتحاد إلى[1]:

* استكمال المشاريع الحيوية التي تم البدء فيها، في مجال السكن وقطاع الأعمال والمساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشبكات الطرق والمواصلات...

* الهدف المتوسط: التطوير الاقتصادي للأراضي الفلسطينية الجديدة، ويتمثل في تحسين الأداء الاقتصادي بصفة عامة من خلال تهيئة البنية الأساسية اقتصاديا واجتماعيا.

* تأكيد الاتحاد على أهمية توجيه جميع المساعدات الاقتصادية للأراضي الفلسطينية من خلال قناة واحدة هي الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا المجال أكد الاتحاد الأوروبي على أهمية توجيه جميع المساعدات الاقتصادية إلى الأراضي الفلسطينية من خلال قناة واحدة هي الاتحاد الأوروبي[2].

ولتحقيق هذه الأهداف اقترحت المفوضية الأوروبية تقديم دعم مالي بقيمة 50 مليون ايكو في صورة منح وقروض يقدمها الاتحاد مابين عام 1994- 1998، كمساعدات مباشرة لميزانية السلطة الفلسطينية وفق اتفاق أوسلو 1993، حيث أن الدول المانحة في مؤتمر المانحين تعهدت بدفع 2.1 مليار دولار للسلطة الفلسطينية، للسنوات 1994-1998 وارتفع إلى 2.4 مليار دولار، وتعهد الاتحاد أن يدفع أن يدفع منه 107.64 مليون دولار عام 1994 و94.85 عام 1995، ولكن ما وصل فعليا من هذه المبالغ المعلن عنها هو 113.98 مليون دولار، ولقد قام الاتحاد بهذا الدعم بعد إدراكه لأهمية القضية الفلسطينية، وأن السلطة الوطنية الفلسطينية بحاجة لدعم مالي مباشر، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها والمحافظة على بقائها، ولولا الدعم لما تمكنت من البقاء وانهارت عملية التسوية السلمية[3].

---

[1] لمياء بن جامع: **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية نموذجا)**، مذكرة ماجستير(منشورة)، تخصص العلاقات الدولية والإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 196، 197.

[2] هشام محمد وإسماعيل محمد: **المرجع السابق**، ص 17.

[3] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 156، 157 .

واستفادت السلطة الفلسطينية من مبلغ قدره 500 مليون ايكو(ما يعادل 625 مليون دولار) خلال فترة 1994-1998 وبلغت التزامات الاتحاد الأوروبي للضفة الغربية وغزة، خلال فترة 1996-1998 بمبلغ 321 مليون يورو (400 مليون دولار تقريبا)، وفي 20 نوفمبر1998 انعقد مؤتمر المانحين بواشنطن تحت شعار "مؤتمر دعم سلام الشرق الأوسط والتنمية"، طالب فيه الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" المزيد من المساعدات، وتم التعهد من خلاله بتقديم مبلغ يصل إلى 3 ملايين دولار للسنوات الخمس المقبلة وأعربت المفوضية الأوروبية أن التحدي الأكبر الذي يواجه دور الاتحاد في التنمية الفلسطينية هو وقف التدهور الحاصل في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، والعمل على إعادة إحياء النمو الاقتصادي واستخدام القدرات والطاقات الكامنة للشعب الفلسطيني[1].

في الفترة الممتدة من 1995- 2000 كانت موارد السلطة الفلسطينية تعتمد أساسا على الضرائب التي تحصلها مباشرة، أو ضرائب الاستيراد التي تجنيها إسرائيل مباشرة بالنيابة عن السلطة الفلسطينية وساعدت هذه المداخيل على تسديد أغلب النفقات، ولقد خصص معظم دعم الدول المانحة لتمويل مشاريع الاعمار وتطوير البنية التحتية، وبعد انطلاق انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000، توقفت إسرائيل عن تحويل المستحقات الفلسطينية من الضرائب، وأدى ذلك لتراجع النشاط الاقتصادي بفعل السياسة القمعية الإسرائيلية، فعجزت السلطة الفلسطينية عن توفير رواتب موظفيها ونفقاتها التشغيلية[2].

مع انطلاق انتفاضة الأقصى الثانية تفاقمت الأوضاع الإنسانية، جراء التدمير الممنهج الذي اتبعته إسرائيل ابتداء من تدمير البنية التحتية الفلسطينية، ومصادرة الأراضي وتقييد حركة البضائع والعمال وإغلاق المعابر، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ونسبة الفقر عند المجتمع الفلسطيني، لقد كان للاتحاد الأوروبي مساهمة كبيرة في ظل هذه الأوضاع الإنسانية المتدهورة، حيث قام الاتحاد بتغطية عجز موازنة السلطة الفلسطينية، لتغطية نفقات وأجور موظفي القطاع العام، ودعم الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية، وقرر الاتحاد ابتداء من سنة 2001 تقديم 10 مليون يورو شهريا لدعم السلطة و10 مليون يورو أخرى للتخفيف من الإجراءات الإسرائيلية، وبحلول سنة 2003 تضاعفت هذه المساعدات إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل الانتفاضة، وقدم الاتحاد الأوروبي للأونروا مساهمات

---

[1] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 159، 160.

[2] حسن اليوسفي: "**الحصار المالي المفروض على الشعب الفلسطيني**"، المجلة المغاربية، (عدد فيفري 2007)، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://elyousfi.jeeran.com/archive/.html/ روجع بتاريخ: 2017/04/22.

في الفترة الممتدة من 1999– 2002 بلغت 421.3 مليون دولار، ولقد كان للمساعدات المالية الأوروبية دور كبير في تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين وإغاثة العائلات المنكوبة[1].

القطاع	1993	1994	1995	1996	1997	المجموع
التربية+مصاريف سير العمل	19.9	10.9	41.2	49.9	08	129.9
تعزيز المؤسسات	1.5	1.5	2.5	03	05	13.5
البلديات	–	–	15	15	20	50
السكن	–	10	–	–	–	10
القطاع الخاص	0.4	8.4	3.3	3.3	5	20.4
الصحة	3.35	2.7	13.27	8.3	5.2	32.82
المساعدة التقنية	7.8	5	5	–	5	22.8
الإنتاج الزراعي	1.9	0.02	0.5	1.3	1.5	5.22
البيئة/ الماء	1.57	–	–	0.7	–	2.27
الشرطة/ مكافحة الإرهاب	–	20	–	–	7.1	27.1
الانتخابات الموقوفون	–	–	12.9	–	–	12.9
التأهيل المهني	–	–	–	4.7	–	4.7
حقوق الإنسان/ الديمقراطية	0.3	0.32	1.5	3	1.5	6.62
المساعدة الإنسانية	5.72	4.8	5.85	13.3	6.3	35.97
المياه المبتذلة/ النفايات الصلبة في رفح	16.8	0.8	–	–	–	17.6
التلفزة/ الإذاعة	2	–	–	–	1.5	3.5
المشاريع الصغيرة	–	1	1	0.5	0.5	3
شبكات الإعلام/ السلام	0.1	2	4.5	1.8	–	8.4
ECIP	–	–	0.25	0.1	–	0.35
الطاقة	–	0.5	–	–	–	0.5
الصندوق الخاص للخزينة	–	–	–	–	25	25
الجمارك	–	–	–	–	1.2	1.2
غير ذلك	–	–	–	0.7	–	0.7
موازنة الأونروا	24.1	31	32	34.1	35.3	156.5
البنك الأوروبي للاستثمار	–	–	–	86	14	100

[1] دلال عبد الحافظ سلامة: **الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية(مابين الدور الاقتصادي ... والسياسي)**، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005، ص 141-183.

المجموع	85.44	108.94	138.77	225.7	142.1	700.95

جدول يوضح: حجم المساعدات المقدمة من المفوضية الأوروبية للشعب الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 2000-2005 بملايين اليوروهات.[1]

أنشأ الاتحاد الأوروبي الآلية الدولية المؤقتة بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية في يونيو 2006 بهدف تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني بعيدا عن رقابة الحكومة الفلسطينية[2]. واستمر الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية المحتلة، لكن مع ضمان عد استفادة حركة حماس من هذه المساعدات بأي شكل من الأشكال، ووصل إجمالي المساعدات التي قدمها الاتحاد للشعب الفلسطيني سنة 2006 حوالي 340 مليون يورو و الجدول التالي يوضح ذلك[3]:

مساعدات المفوضية الأوروبية للفلسطينيين سنة 2006	التعهدات مقدرة بملايين اليوروهات
مساهمات إغاثة مرحلية للطوارئ	40,000
دعم موازنة وكالة الغوث العامة سنة 2006	64,41
مساعدات الأونروا المقدمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن وسوريا	10,00
الآلية الدولية المؤقتة	101,75
المساعدة الفنية وبناء القدرات	12,00
المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية، الأردن، سوريا ولبنان	84,00
الغذاء والأمن الغذائي (الاونروا 15مليون، وبرنامج الغذاء العالمي 5مليون)	20,00
التمويل المشترك مع المنظمات غير الحكومية	04,91
الديمقراطية وحقوق الإنسان	84.,2
المجموع	339,91

[1] لمياء بن جامع: **المرجع السابق**، ص 165.

[2] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 167.

[3] لمياء بن جامع: **المرجع السابق**، ص 201.

المطلب الثالث: تقييم سياسات المساعدات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي للأراضي الفلسطينية:

لقد شككت إسرائيل بقانونية الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1997، واعتبرتها مخالفة لاتفاقية أوسلو 02 الموقعة في 28 سبتمبر 1995، والتي تمنع السلطة الفلسطينية من دخول في اتفاقيات تجارية مستقلة، ولذا لا تعتبر إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة منطقة جمركية مستقلة لأن السلطة الفلسطينية لا تملك السيادة الكاملة على الحدود، وعمدت إسرائيل على وضع عراقيل لخنق الاقتصاد الفلسطيني وإبقائه تحت سيطرتها، مستفيدة من خضوع معابر الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرتها[1].

إن هدف المساعدات الأوروبية هو تأسيس دولة فلسطينية ذات سيادة من أجل دعم التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وبسبب تعثر العملية السلمية سنة 2000 وسياسة التدمير الإسرائيلي الممنهج بحق الشعب الفلسطيني، أدى ذلك إلى تحول المساعدات الأوروبية من صيغتها التنموية إلى وظيفة تعويضية عن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني، فالعقوبات الاقتصادية والإدارية التي فرضتها إسرائيل أدت إلى تدهور المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية، ما أدى إلى توقف العديد من المشاريع التنموية الأوروبية في فلسطين، كما تتحمل ويتحمل الاتحاد الأوروبي وبقية الدول المانحة في هذا التدهور فقد ساهمت بدور لا يقل عن الدور الإسرائيلي في عدم استفادة الشعب الفلسطيني من المساعدات التي منحت له من خلال السياسات العقيمة التي اتبعتها في الاستثمار في الأراضي الفلسطينية[2].

من أبرز الانتقادات الموجهة للسياسات الأوروبية الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية ما يلي:

1/ تشترط الدول الأوروبية على الجانب الفلسطيني شراء المعدات والخبرات التقنية للدول المانحة فقط، ويعتبر هذا من الشروط المجحفة والتي تمنع فرصة التنمية الحقيقية، وهذا الشرط على واقع المساعدات للجانب الفلسطيني، ويشترط الاتحاد الأوروبي شراء المعدات الأوروبية لتنفيذ المشروعات التنموية، وترتفع رواتب الخبراء والتقنيين الأجانب لتصل إلى أربعة أضعاف أعلى راتب في المؤسسات الفلسطينية، حيث

---

[1] نعمان كنفاني: **المرجع السابق**، ص 35، 36.

[2] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 180، 181.

بلغت أتعاب المستشارين والخبراء خمس المساعدات، ولم يستفد الجانب الفلسطيني من هؤلاء الخبراء سوى الأطنان من الأوراق المكدسة في المخازن الفلسطينية[1].

2/ تحول المنح والمساعدات الدولية والأوروبية إلى قروض طويلة الأجل، حيث ازداد ميل العديد من الدول والهيئات خاصة الاتحاد الأوروبي في التمويل من المنح إلى القروض، مع أن ظروف الشعب الفلسطيني لا تسمح بعد باستعمال القروض، هذا لأن قرار التمويل عن طريق القروض هو قرار لجنة متخصصة، وليس قرارا شعبيا على الرغم من الآثار السلبية التي قد تؤدي إليها على المدى القريب أو البعيد، كما أن سياسة القروض لا تهتم بتقدم قروض للقطاعات الإنتاجية الفلسطينية، ذات المردود الربحي الذي يخلق فرص عمل متعددة وقادر على سداد هذه القروض[2].

3/ عدم وفاء الدول المانحة بكامل التزاماتها وتعهداتها في تقديم المساعدات، إضافة إلى أن طريقة توزيع الدول المانحة والاتحاد الأوروبي للمساعدات على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية لم تخدم بأي شكل من أشكال بناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل عن السيطرة الإسرائيلية[3]. فقد أشارت وزارة التخطيط الفلسطينية أن القطاعات الاجتماعية حصلت على أعلى نسبة دعم في الفترة 1994-2005، إذ بلغت 40.8 % من مجمل الدعم، ويليه قطاع بناء المؤسسات في المرتبة الثاني 22% وكان إجمالي الدعم الذي قدمته الدول المانحة حوالي 7000 مليون دولار، ولم تحصل الصناعة سوى 0.87 % فقط والقطاع الإنتاجي 3.8% و الزراعة 1.8%، مما يعني أن اغلب المساعدات الأوروبية هي مساعدات اجتماعية، تؤكد أنها لم تهتم بإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق استقلاليته عن إسرائيل ولم يكن لها دور فعال، وإنما الهدف من هذه المساعدات هو تحمل أعباء الاحتلال الإسرائيلي عن الجانب الفلسطيني ودعم العملية السلمية لتسوية القضية الفلسطينية[4].

---

(1) **مركز الدراسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)**: المرجع السابق، ص 34.

(2) هديل رزق القراز: "**ورقة مقدمة لورشة عمل الفساد في مرحل الاعمار**"، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.aman-palestine.org/ روجع بتاريخ: 2017/04/22.

(3) محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 182.

(4) عماد سعيد لبد: "**تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)**"، ص 482، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.iugaza.edu.ps/ara/Research/ روجع بتاريخ: 2017/04/22.

لم تكن هذه المساعدات وفق خطة تنموية شاملة شاركت السلطة الوطنية الفلسطينية في وضعها،بل كانت تتم حسب رؤية المانحين، والدراسات التي أعدها خبراؤها وفق قائمة من المشاريع أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وغالبا ما تتعارض هذه الرؤية مع حاجات الشعب الفلسطيني.

4/ السلطة الفلسطينية تجاهلت و تغافلت عن الأجندة الخاصة المرتبطة بالمال التي تقدمه الدول المانحة وحقيقة كونه مالا سياسيا مسموما، يهدف إلى تحقيق أغراض محددة وأهداف خاصة على الساحة الفلسطينية، وإن هذا الوضع ناتج عن حداثة تكوينها والفساد الذي حل بها[1].

إن أكثر من 25 مليار دولار قدمت وضخت للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لكن التنمية لم تحدث طوال العشرون سنة الماضية، وهذا المبلغ لوحده يكفي لنهوض اقتصاد أي دولة من الصفر، ليس فقط لان التمويل لا علاقة له بالتنمية، بل لأنه غالباً ما كانت تساهم وتستخدم هذه المبالغ في تعميق ما يمكن تسميته بالتنمية السلبية، ويكمن القول أن التمويل الأجنبي كان وهماً ليس أكثر وذلك للأسباب التالية [2]:

1. لم تحسن السلطة الفلسطينية طوال الأعوام السابقة ولم تقدر على إدارة هذه الأموال وبالتالي ظهر الفساد المالي.
2. إن التحويلات المالية التي قدمت للسلطة الفلسطينية من قبل العالم العربي والغربي قدمت أولاً وأخيراً من أجل اشتراطات سياسية وأمنية .
3. وضعت الدول المانحة ومجتمع المانحين التمويل برمته في مصارف الابتزاز السياسي وليس الدعم والأعمار والعمار للشعب الفلسطيني.

من كل ذلك نقول أن فساد المنظومة الاقتصادية كان إفسادا مقصوداً أنشأ بموجبه اقتصاداً غير منتج خلال السنوات السابقة، كان الهدف منه هو سلخ الاعتماد على الذات الذي يعتبر عماد التنمية في جميع المجالات، وذلك لكي لا يستخدم هذا المال في بناء مقومات حقيقية للقدرات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، وأبقت بذلك التمويل في بوتقة الدعم المكاني " الموازنة " وليس الإنساني من خلال التركيز على الرواتب والأجور، حينها وصف الاقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد معيشة وصدقات وأزمات (اقتصاداً اسوداً غير نظيف) وليس اقتصاد دولة وتنمية.

---

[1] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 185.

[2] أمين فايق أبو عيشة: **التمويل الأجنبي بين تنمية الوهم وثقافة التنمية**، الجامعة الإسلامية غزة، 2014، ص 08.

الفصل الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من بعض القضايا ومواقف أطراف القضية اتجاه الدور الأوروبي.

المبحث الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من بعض قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المبحث الثاني: موقف أطراف الصراع من دور الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من بعض قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المطلب الأول: موقفه من قضية القدس:

تحتفظ القدس بموقع تاريخي وحضاري واستراتيجي لا تضاهيها فيه أي مدينة في العالم منذ أسسها الكنعانيون قبل أكثر من خمسة آلاف عام، وقد سميت "أورسالم" أي مدينة السلام، نظرًا للمكانة التي تحتلها، فقد كانت محط أنظار الجميع على مر العصور.

وشكلت قضية القدس منذ عام 1948م جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، حيث احتلت الشطر الغربي منها في عام 1948، وأتمت احتلالها بعد حرب ،1967 وأعطت لنفسها باعتبارها سلطة محتلة صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة، منتهكة بذلك طبيعة الحكم العسكري الاحتلالي التي أوضحتها أنظمة لاهاي عام 1907، واتفاقية جنيف الرابعة 1949، اللتان بينتا طبيعة الاحتلال تكون مؤقتة وتزول بزواله، وقامت سلطات الاحتلال بتغيير معالم القدس، ما يعد مخالفة صريحة لقرارات الأمم المتحدة والعديد من الهيئات والمؤتمرات الدولية، وعلى الرغم المواقف الدولية الواضحة من مدينة القدس، فإن السياسة الإسرائيلية التهويدية والاستيطانية قد زادت حدتها واتسمت إجراءاتها بالتعسفية[1].

لقد أظهر الاتحاد الأوروبي اهتمامًا خاصًا بأوضاع القدس ومصيرها، واعتبر مسألة القدس مسألة حيوية يجب تسويتها في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وبرز في هذا المجال من خلال توجهات الدول الأوروبية الرئيسية (بريطانيا وفرنسا)، بسبب عضويتهما الدائمة في مجلس الأمن الذي أصدر العديد من القرارات التي دعت إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير طابع المدينة، ورفضت اعتبار القدس الشرقية جزءً من إسرائيل، ودعت إلى عدم تغيير معالمها أو الاستيطان فيها[2].

ويمكن تلخيص موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس من خلال قضايا محددة أبرزها:

1. **تدويل القدس:** يمكن تلخيصه كالآتي:

---

[1] محمد محسن صالح: **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنسانًا(7)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011، ص 109.

[2] محمد خالد الأزهري: **المرجع السابق**، ص 193.

– تأييد الدول الأوروبية قرار الجمعية العامة رقم 1947/181، الذي ينص على أن يكون للقدس كيانها الخاص تحت إشراف دولي بتأثير من الكنيسة الكاثوليكية ودول الفاتيكان.

– تراجع الدول الأوروبية البروتستانتية في تدويل القدس، بينما ظلت الدول الكاثوليكية على موقفها المؤيد للتدويل، باستثناء هولندا التي امتنعت عن التصويت على مشروع القرار المؤكد للقرار 1947/181، الأمر الذي شجع إسرائيل على نقل عاصمتها من تل أبيب إلى الشطر الغربي من القدس في 23 جانفي 1950.

– تراجع الموقف الأوروبي عن تدويل القدس، بتوقف دولة الفاتيكان عن تبني فكرة التدويل طبقًا للبيان الصادر عن أمانة سر دولة الفاتيكان في 16 نوفمبر 1989، وطالبت فيه البابا الأول مرة بعدم تدويل القدس، على أن يكون لها وضع خاص من خلال أمانة دولية لمدينة القدس، وحماية مناسبة للأماكن المقدسة، وقد شكل ذلك تحولاً خطيرًا في موقف وسياسة دولة الفاتيكان تجاه القدس، وإذعانًا للعراقيل التي وضعتها إسرائيل، الأمر الذي فسّره "بيدي كوليك" الرئيس السابق لما يسمى بلدية القدس "بأن الفاتيكان صرف النظر نهائيا حول فكرة التدويل"، مما مهد هذا الطريق لإسرائيل بإتباع سياسة تهويدية نشطة للمدينة[1].

– رفض الاتحاد الأوروبي أي بادرة تتخذ من جانب واحد تستهدف تغيير وضعية القدس، وأن أي اتفاق بخصوص وضعية القدس ينبغي أن يضمن للجميع حق حرية الدخول إلى الأماكن المقدسة[2].

2– موقف الاتحاد الأوروبي من احتلال الشطر الشرقي من القدس:

موقف الاتحاد الأوروبي من سيطرة إسرائيل للشطر الشرقي للقدس منسجم مع قرار مجلس الأمن رقم 1967/242 الذي لا يجيز احتلال أراضي الغير بالقوة العسكرية، وجاءت قرارات الشرعية الدولية مؤكدة ومشددة على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ومن القدس[3].

---

[1] اللجنة الملكية لشؤون القدس: "**الاتحاد الأوروبي والقدس**"، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.rcja.org.jo/international/3.htm/ روجع بتاريخ: 2017/04/15.

[2] لمياء بن جامع: **المرجع السابق**، ص 188.

[3] اللجنة الملكية لشؤون القدس: **الاتحاد الأوروبي والقدس**، المرجع السابق.

– رفض الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل، وتعليق نقل سفارات دول الاتحاد الأوروبي إلى القدس إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية بشأن المدينة، وهو ما صرح به القنصل الهولندي لدى السعودية: "أن بلاده لا تعتبر القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وتعتبرها جزءًا من الأراضي العربية المحتلة"، وهذا ما نص عليه اتفاق أوسلو، إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي...

– أعربت الدول الأوروبية عن قلقها إزاء عمليات الحفريات التي تقوم بها إسرائيل، والسياسة الاستيطانية التي تسعى من خلالها إسرائيل تغيير معالم للمدينة المقدسة، جاء هذا على لسان مندوب الدنمارك في الأمم المتحدة نيابة عن دول السوق الأوروبية[1].

3– سياسة التهويد الإسرائيلية للقدس:

يتمثل موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة تهويد القدس في:

– الشجب اللفظي لسياسة التهويد الإسرائيلية للقدس بجانبها التشريعي والعملي منذ الاحتلال الإسرائيلي للمدينة.

– تفاوت الموقف الأوروبي بشأن قرار الجمعية العامة رقم 1980/196/35، الذي يدين إصرار إسرائيل على مواصلة سياستها التهويدية للقدس، ودعوتها للامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالطابع التاريخي للقدس[2].

– بعد توقيع اتفاق أوسلو واصلت دول الاتحاد الأوروبي اعتبار القدس الشرقية أرض محتلة، ورفضت السياسات التهويدية فيها، ومن ذلك مقاطعة دول الاتحاد لاحتفالات إسرائيل بذكرى الألفية الثالثة للقدس في عام 1993، وأصدرت بيانًا يوضح سبب المقاطعة، لأن الاحتفال تجاهل المصالح الإسلامية والمسيحية في المدينة، فضلاً على أنه يستبق تحديد وضع المدينة قبل التفاوض بشأنها[3].

---

[1] محمد عوض الهزايمة: **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 384، 385.

[2] اللجنة الملكية لشؤون القدس: **الاتحاد الأوروبي والقدس، المرجع السابق**.

[3] إبراهيم جابر وآخرون: **قضية القدس ومستقبلها في القرن 21**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2002، ص45.

4- القانون الأساسي للقدس وموقف الاتحاد الأوروبي منه:

أقر الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 30 جوان 1980، القانون الأساسي للقدس الذي يتضمن الإعلان عن القدس موحدة عاصمة لإسرائيل، ويتلخص موقف الاتحاد الأوروبي من هذا القانون في الآتي:

- تأييد قرار مجلس الأمن رقم 1980/478 الرافض للاعتراف بالقانون الأساسي بشأن القدس، ومطالبة الدول الأعضاء التي لها بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها إذا أيدت الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن هذا القرار.
- عدم الاعتراف بقرار الكنيست الإسرائيلية اعتبار القدس عاصمة وأبدية لإسرائيل.
- تأييد جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة السنوية منذ عام 1981، والتي تطالب الدول الأعضاء التي لها سفارات في القدس بسحبها، بما فيها هولندا التي لها سفارة في القدس، وتؤكد جميعها على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية بالقدس، ومعارضة نقل بعض الدول لسفارتها إلى القدس[1].

5- نقل السفارة الأمريكية للقدس:

موقف الاتحاد الأوروبي رافض لقرار الكونغرس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، منسجم مع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس، لكن ردة الفعل الأقوى على القرار جاءت من الدولتين العضويتين في مجلس الأمن (بريطانيا وفرنسا)، إذ انتقدت الأولى على لسان وزير خارجيتها آنذاك "ملكوم ريفكند" قرار الكونغرس الأمريكي رافضًا أي تدخل من هذا القبيل في قضية حساسة كالقدس، أما فرنسا فقد أكدت وزارة خارجيتها على ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن لمدينة القدس، وطالبت بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه التأثير على نتائج المفاوضات النهائية حول القدس، أما بشأن قانون تفويض العلاقات الخارجية الذي أقره الكونغرس وصادق عليه الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، الذي اعتبر القدس عاصمة لإسرائيل أينما وردت في الوثائق الرسمية الأمريكية، فإن الاتحاد الأوروبي لم يبدي أي اعتراض، وآثر الصمت وعدم تبيان موقفه[2].

---

[1] هشام زهير طافش: **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993- 2003**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2010، ص 73.

[2] اللجنة الملكية لشؤون القدس: **الاتحاد الأوروبي والقدس: المرجع السابق.**

6- موقف الاتحاد الأوروبي من بيت الشرق كمظهر من مظاهر السيادة الخارجية الفلسطينية:

التعامل مع "بيت الشرق" كمقر للسياسة الخارجية الفلسطينية من خلال إصرار ممثلي الدول الأوروبية على زيارة بيت الشرق كلما زاروا القدس، وهو ما ظلت إسرائيل ترفضه، في حين رحبت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بهذا القرار باعتباره مظهرا من مظاهر الاعتراف بسيادتها الخارجية، عدم إذعان الدول الأوروبية للقرارات والتشريعات الإسرائيلية الكابحة لنشاط بيت الشرق، باعتبارها باطلة من وجهة القانون الدولي، فأصدر الاتحاد الأوروبي قرار في 1996 يلزم وفد الترويكا المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي بمواصلة الزيارة لبيت الشرق كلما زار القدس[1].

تلاشى الموقف الأوروبي منذ مدريد، بسبب التعنت الإسرائيلي، وعدم سماح الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا ولغيرها بلعب أي دور في المفاوضات يتعدى التمويل، والمساعدة في تنفيذ مشروعات اقتصادية[2].

عادت قضية القدس إلى أروقة الاتحاد الأوروبي بعد قيام دبلوماسيين أوروبيين بزيارة بيت الشرق في القدس في 1999/03/17، واجتماعهم مع مسئول حلف القدس في السلطة الفلسطينية فيصل الحسيني، الذي اعتبرته إسرائيل تدخلا في الانتخابات الإسرائيلية، وتناقض مع اتفاق أوسلو ووآي ريفر، ورد السفير الألماني في إسرائيل لدى تل أبيب "تيودور ولاو" باسم الاتحاد الأوروبي برسالة خطية جاء فيها: "نحن نؤكد مجددًا موقفنا المعروف في ما يتعلق بالحصانة الخاصة للقدس ككيان خاص وهذا الموقف يتماثل مع القانون الدولي"، اعتبر المسؤولون الإسرائيليون الرسالة الأوروبية خطيرة جدًا، لأنها لم تميز بين الجزء العربي الذي احتلته إسرائيل عام 1948 والجزء الذي احتلته عام 1967[3].

وواصلت دول الاتحاد الأوروبي جهودها لزيادة مستوى المشاركة السياسية في عملية السلام، وقدمت مبادرة جديدة مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية يوافق عليها من قبل روسيا الاتحادية والأمم المتحدة، وتهدف إلى الحد من تدهور الأوضاع في الأراضي المحتلة، وبما فيها تجميد إنشاء

---

(1) لمياء بن جامع: **المرجع السابق**، ص 191.

(2) هشام زهير طافش: **المرجع السابق**، ص 74.

(3) مسعود الخوند: **الموسوعة التاريخية والجغرافية (قضية فلسطين، قبرص)**، الشركة العالمية للموسوعات، ط3، ج14، لبنان، 2005، ص 185، 186.

المستوطنات، ورفض توسيع المستوطنات القائمة، فضلاً عن اعتبار القدس عاصمة الدولتين وذات هوية تعددية وطابع وذات شخصية فريدة كونها مقدسة للأديان التوحيدية فضلا عن الأماكن المقدسة التي يجب المحافظة عليها وضمان سلامتها، وكان هذا التصور ضمن وثيقة أعدّها الاتحاد الأوروبي في 2002/07/16[1].

كما دعا الاتحاد الأوروبي في بيان لقِمته المنعقدة في بروكسل بتاريخ 2004/06/16 إسرائيل إلى احترام التزاماتها تجاه المواثيق الدولية، وتفكيك المستوطنات والجدار العازل الذي اخترق مدينة القدس، وقضم جزء من أراضيها، فضلاً عن الانتهاكات الإسرائيلية، وقد أدان الاتحاد الأوروبي عمليات هدم المنازل، ورفض منح رخص البناء للفلسطينيين، كما أدان الحفريات التي تقوم بها سلطات الاحتلال تحت الحرم القدسي الشريف، والرامية إلى القضاء على كل ما يشير إلى الأثر الإسلامي، ومحاولة فرض إدعاءات إسرائيلية تؤكد على أن الموقع يعود أصلا إلى اليهود وتاريخهم في المدينة المقدسة، وتأكيد على أن إسرائيل انتهكت القانون الدولي، وأكد تقرير سري أعده كبار الدبلوماسيين يمثلون الاتحاد الأوروبي في القدس من أن فرص الحل لإقامة دولتين أخذت بالتلاشي، بسبب السياسة التهويدية المعتمدة لإكمال ضم القدس الشرقية، وزيادة الوجود اليهودي فيها، لأن إسرائيل تمارس سياسة الطرد، والإبعاد للسكان العرب، ولاسيما في الجزء الذي يعد تاريخيًا وقانونيًا عربيًا، وهو القطاع الشرقي للقدس[2].

---

[1] منار الشاوي: "**خارطة الطريق الأوروبية لإقامة دولة فلسطينية**"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، (العدد 03، 2002)، ص 24.

[2] محمد وليد حسن: "**الموقف الأوروبي من القدس**"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، (العدد 14، 2011)، ص 23، 25.

المطلب الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من قضية اللاجئين والمستوطنات:

لقد تسببت الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948م، بظهور ما يعرف بمشكلة اللاجئين[*] الفلسطينيين وهذا لعدة نقاط وهي[1]:

– إن عدد اللاجئين الفلسطينيين هو أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة لشعبهم، لأن 57% من أبناء الشعب الفلسطيني لاجئين، فنحن إذًا أمام أكبر حالة تشريد لشعب من أرضه في العالم، مقارنة بما حدث في أفغانستان والبوسنة، أو أي بلد حدث فيه حالة تهجير السكان في العالم.

– نحن أمام أكبر وأطول مشكلة للاجئين في التاريخ، لم يتم حلها إلى حد الآن، بينما معظم وكل مشاكل اللاجئين قد تمّ حلها أو فتح المجال لحلها، مثل لاجئي أفغانستان والصومال والأرمن وغيرهم، لم يعد أحد يمنعهم من العودة إلى ديارهم وممارسة كافة حقوقهم.

– إن هذه القضية مدعومة بإجماع دولي، لأن هناك إجماع في المؤسسات الدولية على الحق في العودة، ولقد صدر في قضية اللاجئين عدد كبير من القرارات التي تؤكد ذلك، وأبرزها القرار 1948/194 الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم (الأراضي المحتلة قبل 1948).

ويمكن تلخيص موقف الاتحاد الأوروبي من قضية اللاجئين الفلسطينيين في:

أيدت دول الاتحاد الأوروبي قرار الأمم المتحدة رقم 1948/194 الخاص بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، ويجمع الملاحظون أن المواقف الأوروبية من قضية اللاجئين تغيرت بتغير التوازن الدولي، حيث أدت هزيمة 1967 إلى الإشارة إلى قضية اللاجئين من خلال المطالبة بتسوية عادلة، لأن الأوروبيين أدركوا أن القضية الفلسطينية لم تعد قضية لاجئين وحسب، بل هي لب النزاع في منطقة

---

[*] **اللاجئين:** عرفت وكالة الأونروا اللاجئ: بأنه كل شخص كان مسكنه العادي في فلسطين مدة عامين قبل نزاع عام 1948م، والذي خسر نتيجته منزله ووسائل عيشه، ولجأ عام 1948 إلى أحد البلدان التي تقدم الأونروا فيها خدماتها، ويبقى اللاجئ محتفظا بمحل إقامته إلى أن يعود إلى موطنه الأصلي. للمزيد راجع **وكالة الأنباء الفلسطينية**، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3928/ روجع بتاريخ 2017/3/22.

[1] محسن محمد صالح: **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013، ص 30.

الشرق الأوسط، لأنه كان ينظر إليها مجرد قضية يمكن حلها بدفع مبالغ نقدية عن طريق الأمم المتحدة، لإيجاد تسوية سلمية وعادلة لها [1].

وسجلت وثيقة شومان 13 ماي 1971 لصاحبها وزير خارجية فرنسا، أول بداية للتعامل مع مشكلة اللاجئين، على أنها قضية سياسية يجب إيجاد حل لها بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث تضمنت الوثيقة المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها رؤية المجموعة الأوروبية فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق ما يلي[2]:

1- إطلاق مبادرة أوروبية لحل مشكلة اللاجئين، ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة، والارتباط مع دول الشرق الأوسط، والدول القادرة على تحمل تمويل برامج مساعدة اللاجئين.

2- إعطاء اللاجئين الفلسطينيين الخيار بين العودة التدريجية إلى وطنهم أو التوطين مع التعويض.

واستمر تأييد الاتحاد الأوروبي للقرارات الدولية، مثل قرار مجلس الأمن رقم 1973/383 الذي استند على القرار رقم 242 وأكد على تنفيذه، كما صوتت الدول الأوروبية على القرار 2025 لعام 1965، وأيّدت القرار رقم 3069 لعام 1973 الخاص بحق النازحين الفلسطينيين من جراء حرب 1967 في العودة إلى ديارهم، وزاد الاتحاد الأوروبي من اهتمامه بقضية اللاجئين من خلال إعلان البندقية الشهير في 1980، الذي أشار إلى إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية التي ليست ببساطة مشكلة لاجئين وحسب، بل يجب وضع الشعب الفلسطيني في موقع يؤهله لتقرير مصيره المشروع[3].

وفي غياب حل دولي وأوروبي شامل لقضية اللاجئين، يتعامل الاتحاد الأوروبي مع قضية اللاجئين من منطلق المساعدات الاقتصادية، تفاديًا للكوارث الإنسانية في المخيمات، حيث أُعتبر الاتحاد أكبر مساهم في وكالة الأونروا، حيث قدِر مجموع المبالغ التي قدمتها المجموعة الأوروبية من عام 1971 إلى 1993 بحوالي 557 مليون ايكو، وفي عام 1993 لحوالي 940 ألف نسمة يعيشون في 58 مخيم في الضفة الغربية وغزة ولبنان وسوريا والأردن[4].

---

[1] لمياء بن جامع: **المرجع السابق**، ص 184.

[2] مصطفى كمال ومحمد نهرا فؤاد: **المرجع السابق**، ص 159.

[3] هشام زهير طافش: **المرجع السابق**، ص 86، 87.

[4] لمياء بن جامع: **المرجع السابق**، ص 185.

- **المستوطنات:**

استمرت إسرائيل في مشروعها الاستيطاني، فعملت على زيادة أعداد المستوطنين، وبناء المزيد من الوحدات السكنية والمستوطنات، وذلك من خلال توسيع المستوطنات لتلتهم بذلك مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، حيث قام الاحتلال بسياسات استيطانية ممنهجة، ففي نهاية سنة 2000 بلغ مجموع المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية 150 مستوطنة باستثناء القدس، كما أقدمت إسرائيل على إنشاء 65 شارعًا التفافيًا في الضفة الغربية بطول 652 كلم، وارتفع عدد الوحدات السكانية في المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 49.52% ليبلغ 49940 وحدة سكنية في عام 2000، كما أن إسرائيل تسيطر على كافة الموارد الطبيعة الفلسطينية[1].

لقد برز الموقف الأوروبي من قضية المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، من خلال تصويته على قرار الأمم المتحدة سنة 1967 المؤيد للموقف الدولي الرافض لأي تغيير في الطبيعة السكانية والجغرافية للأراضي المحتلة.

وتجلى الموقف الأوروبي عند اتخاذ إسرائيل لقرار إقامة مستوطنة "هارهوما" بجبل أبو غنيم على أطراف القدس الشرقية، حيث أصدرت الرئاسة الهولندية للاتحاد الأوروبي آنذاك إعلانًا عبرت فيه عن أسفها لقرار الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على بناء مستوطنة، وجاء فيه أن الاتحاد يؤكد دائما بأن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية تنتهك القانون الدولي، وطالب الاتحاد الأوروبي إسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات بناء المستوطنات، بالإضافة إلى التنديد على المستوى الفوق القومي للاتحاد، تعالت التنديدات على المستوى القومي للدول الأوروبية، خاصة المملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا والنمسا، التي استنكرت قرار السلطات الإسرائيلية، واعتبرت أن المستوطنات هي أهم عقبة أمام عملية السلام، ولقد أنشأ الاتحاد آليتين للاهتمام بقضية القدس والمستوطنات في ديسمبر 1996، الأولى متعلقة بمراقبة أوضاع القدس وتضم قناصل دول الاتحاد في القدس، والثانية متعلقة بالمستوطنات وتضم سفراء الدول الأوروبية في تل أبيب[2].

---

[1] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 172.

[2] لمياء بن جامع: **المرجع السابق**، ص 180-183.

وعلى العموم تتجلى وجهة النظر الأوروبية بخصوص استمرار الأنشطة الاستيطانية، في أنها لا تتفق مع مبادئ القانون الدولي وتمثل عقبة كبيرة أمام عملية السلام، وقد دأب الاتحاد الأوروبي على مطالبة إسرائيل بضرورة مراجعة سياساتها الاستيطانية والحد منها، دون أن يصل إلى مستوى الإدانة، ولعل هذا الموقف يُبرز سمة التوازن التي تحرص عليها السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية[1].

المطلب الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية:

لقد كان للجزائر اهتماما كبيرا بالقضية الفلسطينية من خلال مختلف الأدوار التي لعبتها انطلاقا من المشاركة في الحروب العربية الإسرائيلية، والدعم الذي تقدمه للشعب الفلسطيني، وابرز موقف هو أن الجزائر كانت أول دولة تعترف بالدولة الفلسطينية الذي تم الإعلان عنها بالجزائر في 15 نوفمبر 1988، حيث أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه قيام دولة فلسطين الجديدة على الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ولقد خلف هذا الإعلان ردود فعل دولية مختلفة.

إن التصريحات السابقة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي لم تُشِر إشارة صريحة حول مفهوم الاتحاد للدولة الفلسطينية، ولقد عبّر عنه بمصطلح حق الشعب الفلسطيني في التعبير عن هويته الوطنية، والتزمت الجماعة الأوربية بهذا المصطلح في اجتماع اللجنة العامة للحوار الأوروبي العربي في 20 ماي 1976، وبعدها صدر بيان عن مؤتمر التعاون السياسي الأوروبي سنة 1977 أكّدت فيه دول الجماعة أن حل النزاع لن يترجَم إلا إذا حصل الشعب الفلسطيني على حقه في إقامة دولته المستقلة [2].

تأكد موقف الاتحاد الأوروبي بعد أن اعترف للشعب الفلسطيني بالحق في تقرير مصيره في إعلان البندقية 1980، الذي دعا أول مرة لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وفي 15 نوفمبر 1988 أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر قيام الدولة فلسطين الجديدة على الأراضي الفلسطينية ، وكان موقف الدول الأوروبية من هذا الإعلان من خلال إصدار بيان بروكسل في نفس العام، وجاء فيه تأكيد الدول الأوروبية على أهمية القرارات التي أقرّها المجلس الوطني الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية التي تضمنت خطوات إيجابية نحو الحل السلمي[3].

---

[1] هشام محمد وإسماعيل محمد: **المرجع السابق**، ص 20.

[2] زياد شفقان الضرابعة: **المرجع السابق**، ص 58.

[3] هشام زهير طافش: **المرجع السابق**، ص 69، 70.

وقد جاء بيان قمة فلورنسا بإيطاليا بتاريخ 22 جوان 1996 ليصرح بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بكل ما يعنيه ذلك من معنى، مما ترك جميع الخيارات قائمة بما فيها دولة فلسطينية مستقلة، وبعدها جاء بيان قمة برلين في 26 مارس 1999 الذي يعتبر أقوى ما أصدره الاتحاد الأوروبي لمساندة الدولة الفلسطينية، وأنه عبّر عن اتفاق جماعي لدول الاتحاد، وجاء في فقرته الخامسة أن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددًا الحق الدائم للفلسطينيين في تقرير المصير، بما في ذلك خيار الدولة، ويأمل في الانجاز السريع لها، وعندما أصدر المجلس المركزي الفلسطيني قرارًا في 27- 29 أفريل 1999 يقضي بتأجيل إعلان البت في مسألة إعلان الدولة الفلسطينية إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، بدلاً من 04 ماي 1999، رحب الاتحاد الأوروبي بهذا القرار، ووصفه المنطقي، وأشار إلى ضرورة تسريع المفاوضات بشأن إعلان الدولة الفلسطينية[1].

وتأكد الموقف الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية، مرة أخرى من خلال تصريح قمة إشبيلية في 22 جوان 2002، الذي أكّد فيه الاتحاد على ضرورة قيام الدولة الفلسطينية، وأن على المجتمع الدولي القيام بتحرك سياسي فعّال في هذا المسار لتأسيس دولة فلسطينية مسالمة وديمقراطية، وذات سيادة على قاعدة حدود 1967، وأنه ينبغي أن يكون الحل النهائي دولتان تعيشان جنبًا إلى جنب وفق حدود آمنة ومعترف بها، وتتمتعان بعلاقات طبيعية مع جيرانها[2].

ومع نهاية القرن العشرين تشكلت صيغة نهائية تهدف إلى إقامة الدولة الفلسطينية الحديثة، وكان الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحد الأمريكية وروسيا وهيئة الأمم المتحدة أحد أركانها، وعرف هذا التجمع بـ "اللجنة الرباعية"، وقد اجتهدت الدول الأوروبية من خلال عضويتها في هذه اللجنة أن تبلور موقفها وتحدد رؤيتها الإستراتيجية للدولة الفلسطينية، وعبّرت عن ذلك في النقاط التالية[3]:

1. السبيل إلى إقامة الدولة الفلسطينية هو المفاوضات، ولا سبيل آخر غير ذلك، ومن ثمة فإن عمليات العنف التي تقوم بها فصائل المقاومة الفلسطينية مرفوضة من وجهة النظر الأوروبية.
2. المبدأ الذي تنطلق منه المفاوضات الرامية لإقامة هذه الدولة "الأرض مقابل السلام".

---

[1] هشام زهير طافش: **المرجع السابق**، ص 89، 90.

[2] لمياء بن جامع: **المرجع السابق**، ص 175.

[3] محمد عبد العاطي: **المرجع السابق**.

3. الإطار القانوني الذي تستند إلى مرجعيته المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بغرض التوصل إلى صيغة الدولة المنشودة، هو قرارات الأمم المتحدة (1379،242،338).
4. اعتبار مبادرة الأمير عبد الله ولي عهد المملكة السعودية التي تبنتها الدول العربية في قمة بيروت 2002، والداعية إلى التطبيع الكامل بين العرب وإسرائيل ضمن إطار التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.
5. الآليات المعتمدة والتي من شأنها أن تسهّل تنفيذ تلك الرؤية هي خارطة الطريق واللجنة الرباعية.

المطلب الرابع: موقف الاتحاد الأوروبي من جدار الفصل العنصري:

تعود فكرة بناء جدار حول فلسطين إلى عام 1923، عندما كتب منظر اليمين الصهيوني في الحركة الصهيونية "زائيف جابوتينسكي" مقالاً بعنوان "الجدار الحديدي"، طلب فيه ببناء جدار فاصل في فلسطين وعدم منح العرب الفلسطينيين أية حقوق، وإبقاء قضيتهم مفتوحة لحلول يفرضها الأمر الواقع، لكن الفكرة جُمدت نتيجة قناعة الحركة الصهيونية، بأن الحل هو طرد وتهجير الفلسطينيين وليس بناء الجدران، وبعد حرب 1967 بدت حركة التهجير للفلسطينيين أشرف عليها الجنرال الإسرائيلي "رحبعام زائيفي" بتعليمات من رئيس الأركان "إسحاق رابين"، وقام الاحتلال الإسرائيلي بالعديد الإجراءات والقوانين بتهجير الفلسطينيين من أرضهم، إلا أنها لم تنجح في عزل الشعب الفلسطيني عن أرضه[1].

بدأت ملامح الجدار العازل الإسرائيلي تتبلور بعد حرب الخليج الثانية سنة 1990، حين بدأت إسرائيل أولى خطوات الفصل غير المباشر بين سكان الضفة الغربية وإسرائيل، بإصدار تصاريح لكل فلسطيني يريد الدخول إلى الخط الأخضر[*] للعمل أو ما شابه ذلك، وفي سنة 1993 اقترح إسحاق رابين إنشاء ما يسمى بالجدار العازل، ولكن الفكرة لم تلقى رواجًا في تلك الفترة، وبدأت فكرة الجدار

[1] علياء الهندي: **جدار الفصل العنصري في القدس**، وكالة الأنباء الفلسطينية، 20 ديسمبر 2015، ص 168.

[*] **الخط الأخضر**: هو الخط الذي كان يفصل بين الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 وباقي أراضي فلسطين التاريخية التي تمّ الاستيلاء عليها في أعقاب حرب 1948.(أنظر: محسن صالح: **المرجع السابق**، ص 98).

العازل تأخذ طريقها للتنفيذ الفعلي بعد انتفاضة الأقصى الثانية سنة 2002، ولقد تمّ إقرار بناء جدار الفصل العنصري في شهر أفريل 2002، وبدأت الأشغال به في جوان 2002[1].

***مراحل بناء الجدار ومساره:**

يتعدى الجدار العازل مسألة بناء حائط إسمنتي، وإقامة أسلاك شائكة وطرق ودوريات وسياج إلكتروني، أنه عملية نزع ومصادرة 49 % من مساحة أراضي الضفة الغربية البالغة حوالي 55.876 كلم مربع، وتقسيمها إلى ثلاث مناطق وهي: منطقة أمنية شرقية تسيطر عليها سلطات الاحتلال بالكامل، ثم منطقة العزل الغربية الممتدة بين الجدار والخط الأخضر وهي المساحة الأقل، أما الثالثة فهي المنطقة المتبقية وتعادل 61% من مساحة الضفة الغربية، وبدأت أشغال البناء بالجدار في جوان 2002 بعد قرار الحكومة الإسرائيلية رقم 2077 الصادر في 2002/06/23[2]. (الملحق رقم 07).

سيبلغ طول الجدار عند انتهاء بناءه 712 كلم حول الضفة الغربية، منها 142 كلم في الجزء المحيط بالقدس والمسمى "غلاف القدس"، ويعادل طول الجدار أكثر من ضعفي طول الخط الأخضر أو ما يعرف بخط الهدنة الممتد بين الضفة الغربية وإسرائيل بموجب اتفاقية رودس 1949، ويقع المسار معظمه في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 خارج مسار الخط الأخضر البالغ 323 كلم، ويبلغ ارتفاع الجدار من 4 إلى 8 أمتار، وحددت تكلفة بناء الكيلومتر الواحد من الجدار 2 مليون دولار[3].

تسعى إسرائيل من خلال بناء جدار الفصل العنصري، إلى تحقيق عدة أهداف سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، يأتي في مقدمتها نصف القاعدة المادية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وتمزيق نسيج الشعب الفلسطيني وسجنه في معازل منفصلة، ومصادرة أراضيه بمساحات شاسعة ونهب الجانب الأعظم

---

[1] عدنان حسين عياش: **جدار الفصل العنصري (جرافة التطهير العرقي في القدس)**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، (د.ت)، ص 84.

[2] مالك ونوس: **الجدار العازل أبارتيد إسرائيل المكتمل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فيفري 2012، ص 04.

[3] براءة درزي: **الجدار العازل في القدس**، قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، فلسطين، جويلية 2016، ص 18، 19.

من مصادر المياه لتدمير البنية الاقتصادية، ومنع التواصل بين مقومات الحياة الاجتماعية، والمدنية والإنسانية في فلسطين[1].

ويتجلى الموقف الأوروبي من جدار الفصل العنصري الإسرائيلي في جملة من المحطات أبرزها:

عندما أصدرت منظمة العفو الدولية بيانًا في 20 فيفري 2004 رفضت فيه تبريرات إسرائيل لبناء الجدار، واعتبرت أن الجدار غير قانوني، وأن الجدار سيضم أكثر من 50 مستوطنة بشكل غير قانوني على حساب الأراضي الفلسطينية، ونتيجة للبيان ومطالبة الدول العربية والمجتمع الدولي نقلت القضية إلى محكمة العدل الدولية، وهنا رفض الاتحاد الأوروبي إحالة القضية إلى المحكمة الدولية، على اعتبار أنه سوف يزيد ذلك من الخلافات، واعتبر أنه من الخطأ عرض القضية على محكمة العدل الدولية، ولقد أدى الرفض الإسرائيلي والأمريكي والبريطاني القاطع لنقل القضية لمحكمة العدل الدولية، في التأثير على الدول الأوروبية وميولها نحو رفض عرض القضية على المحكمة الدولية[2].

حيث اعتبر وزير خارجية بريطانيا "جاك سترو"، في تصريح له أمام البرلمان البريطاني "على الرغم من أننا ننظر إلى الجدار أنه غير شرعي، فإننا لسنا مع عرض القضية على المحكمة الدولية"، وهذا ما عبّر عنه أيضا وزير خارجية فرنسا "دوفيلبان"، الذي رأى أن الجدار لا يتطابق مع حدود 1967 إلا أنه اعتبر طرح قضية الجدار على المحكمة الدولية فكرة في غير محلها، وامتنعت دول الاتحاد عن التصويت ضده في ديسمبر 2003 على القرار الذي يحيل مسألة الجدار إلى العدل الدولية، حيث صوتت 90 دولة مقابل 8 دول وامتناع 74 دولة عن التصويت، وصوتت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضد هذا القرار[3].

وعقب صدور قرار المحكمة الدولية حول الجدار العازل في جوان 2004، الذي اعتبر الجدار غير قانوني وطالب إسرائيل بالتوقف عن بناءه وهدمه، وهنا أوروبا لم تتحمس لهذا القرار، وهذا ما عبّر عنه الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي "خافير سولانا"، بأن الاتحاد سيقوم بدراسة

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، بيروت، 2007، ص 247.

(2) محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 132.

(3) شفيق شقير: "**الموقف الدولي من جدار الفصل العنصري**"، على الرابط الإلكتروني التالي:
/http://www.aljazeera.net/specialfiles روجع بتاريخ: 2017/04/19.

القرار الذي اتخذته المحكمة الدولية بخصوص الآثار القانونية لبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة باهتمام كبير، وشدّد سولانا على التزام الاتحاد الأوروبي بتطبيق القانون الدولي وتطويره، وأن بناء الجدار يتسبب في زيادة معاناة الفلسطينيين، و إعاقة الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالطرق السلمية[1].

ولتجنب الانتقادات الموجهة للاتحاد الأوروبي من قبل المجتمع الدولي وخاصة الانتقادات العربية، قامت دول الاتحاد الأوروبي بالتصويت جميعا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 21 جوان 2004، الذي أدان بناء الجدار، وطالب فلسطين بالموافقة على قرار محكمة العدل الدولية القاضي بهدم الجدار، وكانت نتيجة التصويت أن صوتت 15 دولة لصالح القرار من بينها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[2].

وأكد الاتحاد الأوروبي أن جدار الفصل العنصري غير قانوني، واعتبر الأعمال العدوانية التي تقوم بها سلطات الاحتلال لترسيم وفرض بناء الجدار منافية لاتفاقية جنيف الرابعة للسلام، ويرى أنها تزيد من الكراهية بين الشعبين، وتؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني، والاقتصادي في الضفة الغربية، الأمر الذي يشجع التطرف ويدعم الجماعات الأصولية على حساب السلطة الفلسطينية، وهذا ما أكده "مارك أوتي" المبعوث الأوروبي لعملية السلام، أنّ جدار الفصل العنصري يجعل من إقامة دولتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أمرًا صعبا، حيث شدد على أن جدار الفصل العنصري يعتبر خرقا للقانون الدولي[3].

---

[1] "**ترحيب دولي واسع بقرار محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية جدار الفصل العنصري**"، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.sabanews.net/en/news73545.htm/ روجع بتاريخ: 2017/04/19.

[2] محمد عصام حمدان: **المرجع السابق**، ص 133، 134.

[3] هشام زهير طافش: **المرجع السابق**، ص 97.

المبحث الثاني: موقف أطراف الصراع من دور الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الموقف الفلسطيني من الدور الأوروبي:

لقد برز الحديث عن الدور الأوروبي في شقه الجماعي بشكل خاص عقب الحرب العربية الإسرائيلية 1973، وتواكب أيضا مع سياسة الحوار العربي الأوروبي، برزت هنا وجهتي نظر على الصعيد الداخلي الفلسطيني، فيما يتعلق بالدور الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي عموما، والقضية الفلسطينية بوجه خاص، وقد تبلورت وجهات النظر حول اتجاهين عامين هما[1]:

- **الاتجاه الأول:** تحمس أصحابه للدور الأوروبي تجاه مستقبل التسوية، سواء كان ذلك الحماس مطلقا أو مشوبا ببعض التحفظات، وبرروا رؤيتهم بأن الجماعة الأوروبية منشغلة بقضية فلسطين، وأنهم يعملون على إعطاء القضية اهتماما أكبر، ومحاولة جعل الدور الأوروبي المنتظر تجاه القضايا العربية والتعاون العربي رهنا بموقف الجماعة من قضيتهم.
- **الاتجاه الثاني:** رأى هذا الاتجاه عدم جدوى الدور الأوروبي، ومحدودية تأثيره، وأن الجماعة الأوروبية تسعى لحلول وسطى بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، وهم يحبذون التعاون مع القوى المؤيدة بوضوح القضية الفلسطينية.

لقد حاول الاتحاد المساهمة في حل القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة، بحسب المتغيرات الدولية، والإقليمية في أوروبا، والشرق الأوسط، فقد شهدت فترة التسعينيات دورا سياسيا بارزا للاتحاد الأوروبي في دعم مسار العملية السلمية، ودعمه الجاد في إنجاح هذه العملية، حيث ساهم في تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للشعب الفلسطيني وبناء مؤسساته، حيث لا يوجد في فلسطين من يشك في إسهامات الدول الأوروبية في القضية الفلسطينية ومواقفها من قضايا الشعب الفلسطيني، لذلك نجد الدبلوماسية الفلسطينية تتحرك دائما باتجاه الإعلانات والمواقف الأوروبية للتأكيد على ضرورة دورها الفاعل، علاوة على ما تتناوله الصحف والمجلات من كتابات تثني على المواقف الأوروبية، وتعكس النظرة الإيجابية لهذا الدور والتأكيد على المطالبة بالقيام بدور فعال في تسوية القضية الفلسطينية[2].

---

[1] علاء المشهراوي: **المرجع السابق**، ص 22 – 24.

[2] دلال عبد الحافظ سلامة: **المرجع السابق**، ص 67، 68.

ولقد أكد رئيس الوزراء الفلسطيني سالم فيّاض على حرص الفلسطينيين، على أن يكون للاتحاد الأوروبي دور فعال في العملية السلمية وإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولة كاملة السيادة عاصمتها القدس، ورحب أيضا بالبيان الصادر عن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بشأن القدس وعملية السلام في الشرق الأوسط، واعتبره انتصارا للشرعية الدولية، بالمقابل رفضت حركة المقاومة الإسلامية حماس البيان كونه لا يلبي طموحات الشعب الفلسطيني، ولكن المتحدث باسم حركة حماس شدد على أهمية الدور الأوروبي لإعادة تحقيق التوازن في الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية، وبدورها رفضت حركة الجهاد الإسلامي الموقف واعتبرته غير كافي[1].

وقد دأب الرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات"، على حضور اجتماعات الشراكة الأورومتوسطية والزيارات المتواصلة لقادة وزعماء الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى استمرار إعلامهم بتطورات المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي واتصالاته بالولايات المتحدة الأمريكية، وشكلت مطالبته المستمرة لدول الاتحاد بالتدخل في أوقات الأزمات أحد ملامح السياسة الفلسطينية الناجحة في إشراك الاتحاد ودوله في القضية الفلسطينية، ويبدو أن الأوروبيين يعولون كثيرا على مزيد من الارتباط الفلسطيني بهم وبسياساتهم، وكذلك على المطالبة الفلسطينية بل والإصرار على إشراك الاتحاد في العملية السلمية[2].

إنّ الجانب الفلسطيني يرى أن الدور الأوروبي في القضية الفلسطينية في مختلف تطوراتها، دور محوري وأساسي، خاصة أن المساعدات المالية للاتحاد الأوروبي، أصبحت هي الركيزة الأساسية للموقف الأوروبي، حيث قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مساعدات إنسانية بالغة الأهمية للسلطة الوطنية الفلسطينية ولعملية السلام، وقد كان له دور محدود في إدارة الأزمات المتكررة، ويؤكد الجانب الفلسطيني على ضرورة تفعيل الدور الأوروبي، ليكون أكثر فاعلية واستقلالية عن الدور الأمريكي.

---

[1] عبد الفتاح الرشدان: **المواقف الفلسطينية والعربية من الدور الأوروبي في تسوية القضية الفلسطينية**، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 04/03 نوفمبر 2010، ص 11، 12.

[2] دلال عبد الحافظ سلامة: **المرجع السابق**، ص 68.

المطلب الثاني: الموقف الإسرائيلي من الدور الأوروبي:

تنطلق إسرائيل في موقفها من التسوية السياسية للعملية السلمية، من نظرتها الإستراتيجية التي ترى استحالة بقاء إسرائيل، وضمان أمنها ورفاهيتها دون الوصول الى تفاهمات مع العالم العربي، وأن عملية قبول التسوية السياسية هي المخرج النهائي لإسرائيل، ويتلخص الموقف الإسرائيلي من التسوية السياسية في النقاط التالية [1]:

1- إن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي لا يكمن في القضية الفلسطينية أو المناطق المحتلة، وإنما في مدى التقبل العربي للوجود الإسرائيلي، والإقرار النهائي بشرعيته في حدود معترف بها دوليا.
2- ترفض إسرائيل فكرة الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة سنة 1967 تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم 242، وترى بأن لها تفسيرها الخاص للقرار، وأن عملية الانسحاب تخضع لاعتبارات استراتيجية.
3- إمكانية قيام حكم ذاتي أو سلطة وطنية محدودة الصلاحيات في المناطق التي تنسحب منها إسرائيل، ويمكن بلورة هذه السلطة إلى مرحلة قريبة من فكرة الدولة مع السيادة الكاملة لإسرائيل.

4- إن نجاح عملية التسوية في المنطقة، يجب أن يدعم بالتفوق العسكري الإسرائيلي الذي يضمن أمن إسرائيل، ويحد من التطلعات العربية والإسلامية، ويقلص التهديدات لمكانة إسرائيل وسياساتها[2].

لقد عززت إسرائيل موقعها في أوروبا بالاستناد إلى الدعم الأوروبي التاريخي لحق اليهود في فلسطين، وكذلك من خلال الاعتماد على العلاقات الثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي، التي تعتبرها الوسيلة الأفضل لمواجهة سياسة أوروبية موحدة، ولذلك فقد عطل الموقف الإسرائيلي المشاركة الفعالة للاتحاد في المفاوضات، وأبدت إسرائيل استيائها المستمر من دعم الاتحاد ودوله للشعب الفلسطيني سواء السياسي أو الاقتصادي، ولهذا عملت على افتعال الأزمات مع العديد من القادة الدبلوماسيين الأوروبيين المطالبيين بأدوار أوروبية فاعلة في عملي السلام، ورغم اتخاذ الاتحاد الأوروبي مواقف منحازة لإسرائيل مثل مشاركته في اعداد تقرير لجنة ميتشل حيث جاء هذا الأخير منحازا بالكامل لإسرائيل، الى أن

---

[1] نظام بركات: **الموقف الإسرائيلي من دور الاتحاد الأوروبي في تسوية القضية الفلسطينية**، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 04/03 نوفمبر 2010، ص 7، 8.

[2] هشام محمد وإسماعيل محمد: **المرجع السابق**، ص 12.

الموقف الإسرائيلي استمر بتهميش وإهمال الدور الأوروبي، بل وصل الأمر إلى مقاطعة إسرائيل لمبعوث أوروبا الجديد لعملية السلام "مارك أوته"، وأثار هذا القرار ردود فعل عنيف لدى دول الاتحاد الأوروبي[1].

لقد أبدت إسرائيل مجموعة من التحفظات على الموقف الأوروبي من تسوية القضية الفلسطينية تجاه أبرز المواقف والقضايا، ون أبرز هذه التحفظات ما يلي[2]:

* رفضت إسرائيل قيام أوروبا بدور مستقل ومنفصل عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، بخصوص طرح مشاريع التسوية السلمية، أو اتخاذ مواقف معارضة للموقف الأمريكي.

* طالبت إسرائيل أوروبا بضرورة الاهتمام بالدعم الاقتصادي للاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني، من خلال القيام بدور الممول للنشاطات الاقتصادية، دون ممارسة أي دور سياسي فعال.

* التحفظات الإسرائيلية على الدور الأوروبي، الداعي إلى ضرورة تفعيل القانون الدولي الإنساني في المناطق المحتلة، مع إمكانية إعطاء أوروبا دورا في قوات حفظ السلام والإشراف على المعابر وقضايا الإغاثة مع بقاء السيادة لإسرائيل في هذا المجال.

* أبدت إسرائيل رفضها للمواقف الأوروبية، المناهضة لانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، وإدانة المستوطنات، وسياسة التهجير القسري، ونزع الممتلكات الفلسطينية التي تنتهجها إسرائيل، وتحاول إسرائيل في هذا المجال توجيه اتهامات لأوروبا بأنها تتهاون في مكافحة الحركات الإرهابية الفلسطينية في نظرها.

* تحمل إسرائيل وسائل الإعلام الأوروبية مسؤولية في ظهور المواقف المعادية لها لدى الرأي العام أوروبي والمساند للقضية الفلسطينية.

ترى إسرائيل في الاتحاد الأوروبي حليفا اقتصاديا مهما، لكنه حليف غير موضوعي على اعتبار وجود اختلافات كبرى بين الرؤيتين الإسرائيلية والأوروبية لعملية التسوية للقضية الفلسطينية، لذلك هي ترجح الدور الأمريكي المؤيد لمطالبها والمبرر لما تتخذه من سياسات[3].

---

[1] دلال عبد الحافظ سلامة: **المرجع السابق**، ص 70- 73.

[2] نظام بركات: **المرجع السابق**، ص 15، 16.

[3] هشام محمد وإسماعيل محمد: **المرجع السابق**، ص 13.

المطلب الثالث: المواقف العربية من الدور الأوروبي:

يحظى الدور الأوروبي والمواقف التي يتخذها الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي باهتمام كبير لدى الأوساط العربية والفلسطينية على الصعيدين الرسمي والشعبي، ويتطلع العرب إلى مزيد من الاهتمام الأوروبي بشؤون القضية الفلسطينية.

يواجه الباحث صعوبة كبيرة في الكشف عن موقف عربي موحد أو رؤية عربية مشتركة تجاه القضايا الأساسية، والمشكلات التي تواجه الوطن العربي، وهذا ينطبق على مواقف الدول العربية في تعاملها مع القوى الدولية المؤثرة، وذلك لأنه لا يوجد لدى الدول العربية رابطة قوية أو تكتل تدعمه الدول العربية كافة، فالنظام الإقليمي العربي والذي تعبر عنه جامعة الدول العربية إلى حدّ كبير، نظام يتسم بالضعف، والهشاشة، وعدم القدرة على بلورة مواقف محددة وواضحة، والقضية الفلسطينية مثال على ذلك، لأن الدول العربية لا تمتلك رؤية مشتركة أو مواقف محددة للتعامل مع هذه القضية[1].

إنّ المواقف العربية تؤكد على ضرورة حضور الدور الأوروبي في منطقة العربية، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي، استثمارًا للتناقض الأوروبي الأمريكي وتخفيضا للضغط الأمريكي على الدول العربية، وتسعى الدول العربية لكي يكون لأوروبا دور فعال ومؤثر في القضية الفلسطينية وتسوية الصراع، بعد فشل الدول العربية في الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت مواقف هذه الأخيرة مخيبة للآمال، بسبب تحيزها المطلق والدائم لإسرائيل عبر جميع المحطات التي مرت بها القضية[2].

في مرحلة عملية السلام مدريد 1991 وأوسلو 1993، كانت التطلعات العربية لدور دولي ثاني من قبل الاتحاد الأوروبي، هدفها توفير أكبر قدر من التعددية الدولية، لتجاوز النظام الدولي أحادي القطبية والهيمنة الأمريكية على مسيرة السلام، وقد كان هناك قبول واسع للدور الأوروبي من قبل الدول العربية، لأنها ترى أن الدور الأوروبي دور متوازن يتسم بالموضوعية وغير منحاز، وأن التصورات الأوروبية لمسيرة عملية السلام تلتقي مع التصورات العربية، مما جعل الدور الأوروبي مرحب به[3].

---

[1] عبد الفتاح الرشدان: **المرجع السابق**، ص 8.

[2] محمد صالح المسفر: "**مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية – الأوروبية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد 13، شتاء 2007)، ص 52.

[3] دلال عبد الحافظ سلامة: **المرجع السابق**، ص 59.

فقد كانت الدول العربية ترحب بكل المبادرات الأوروبية الهادفة إلى التعاون مع الوطن العربي أو المساهمة في حل القضية الفلسطينية، فعندما طرحت أوروبا فكرة الشراكة المتوسطية سنة 1995، رحبت معظم الدول العربية بهذه المبادرة، وتم النظر إلى هذه الشراكة على أنها يمكن أن تكون مدخلا مؤثرا للاتحاد الأوروبي في التدخل والمساهمة في التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي مؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت مارس 2002، أكد القادة العرب في البيان الختامي للمؤتمر على ضرورة مواصلة أوروبا لدورها الفعال، ورحبوا بما صدر من مواقف ومبادرات من قبل الاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام[1].

ويمكن تلخيص الموقف العربي من الدور الأوروبي تجاه تسوية القضية الفلسطينية في ما يلي[2]:

1- هناك إجماع عربي على ضرورة اشتراك أوروبا بدور أكبر وأكثر فعالية في القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، وخاصة المساهمة تسوية القضية الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
2- إنّ الدول العربية تتطلع إلى دور أوروبي فعّال ومستقل عن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يكون الاتحاد الأوروبي شريك مستقل وفعّال في التسوية السلمية، وأن لا يقبل بأي دور هامشي في موضوع عملية السلام وتسوية القضية الفلسطينية، وأن يستخدم ما لديه من أدوات وأساليب للضغط على إسرائيل للالتزام بالشرعية الدولية.
3- تتصاعد أحيانا الاتهامات العربية والفلسطينية للاتحاد الأوروبي، بسبب بعض المواقف التي يتبناها الاتحاد في بعض الأوقات، التي يبررها الاتحاد على أنها جاءت للحفاظ على توازن العلاقات مع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، في وقت لا يجد فيه الاتحاد أمامه حل سوى الخضوع للضغوطات الإسرائيلية والأمريكية، فقد اتهم العرب الاتحاد بالتخلي عن مواقفه في بعض الأحيان.

---

[1] أحمد يوسف القرعي: "**القمة العربية وأولوية تفعيل الدور الأوروبي في المنطقة**"، مجلة السياسة الدولية، (العدد 148، أفريل 2002)، ص 89، 90.

[2] عبد الفتاح الرشدان: **المرجع السابق**، ص 9، 10.

مما يميز الموقف العربي من الدور الأوروبي، هي الفجوة ما بين النظرية والممارسة أو المناشدات والآمال والممارسة الفعلية، فعلى الرغم من قناعة الدول العربية بضرورة الدور الأوروبي، إلا أن اتجاه العلاقات العربية يسير نحو الولايات المتحدة الأمريكية وإيلائها الأولوية في العلاقات الخارجية. تتناقض هذه الأخيرة مع قناعة الدول العربية، ومن ذلك الاستسلام لمنطق القوة الذي تمتلكه الولايات المتحدة، وقبول الدول العربية لمرجعياتها الكاملة لعملية السلام في المنطقة، ومع استمرار فشل الحكومات العربية في استثمار المواقف الدولية وبالتحديد الأوروبية المؤيدة للحقوق الفلسطينية، فمن المتوقع أن تستمر أوروبا بالعمل ضمن محددات دورها، بل يمكن أن يشهد هذا الدور تراجعًا غير متوقع[1].

وترى الدول العربية أن الاتحاد الأوروبي على الرغم من أنه يملك أوراقا للضغط تمنحه القدرة على التفعيل السياسي في المفاوضات الثنائية المباشرة، سواء عبر العلاقة مع إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تبذل أي جهد يذكر في تولي دورها في المفاوضات المختلفة التي تركها الاتحاد بالكامل للإشراف الأمريكي، وترى الدول العربية أن حصر الدور الأوروبي في الجانب الاقتصادي يأتي منسجما مع الرؤية الأمريكية – الإسرائيلية، وهو ما يتناقض مع الرؤية العربية التي ترغب في دور أوروبي نشط ومستقل بالكامل[2].

محصلة الموقف العربي أن دول الاتحاد الأوروبي على الرغم من مصالحها المتعددة والمتشابكة في الوطن العربي، وروابطها الثقافية والسياسية، والاقتصادية مع الدول العربية، إلاّ أن مواقفها مازالت تقتصر على التأييد اللفظي للقضايا العربية، وتقديم المساعدات الاقتصادية والمالية للقضية الفلسطينية، دون أن يتجاوز ذلك اتخاذ قرارات فعلية ومواقف عملية ضد إسرائيل، فالموقف الأوروبي مازال قادرًا على بلورة اتجاه واضح ومستقل عن الهيمنة الأمريكية، والاعتراضات الإسرائيلية، وهو موقف متذبذب ومتردد ولا يملك تأثيرا حقيقيا في مجريات الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، لذا فالدول العربية تؤكد على ضرورة تفعيل الاتحاد الأوروبي لدوره في القضية الفلسطينية[3].

---

[1] دلال عبد الحافظ سلامة: **المرجع السابق**، ص 77 – 79.

[2] هشام محمد وإسماعيل محمد: **المرجع السابق**، ص 14.

[3] عبد الفتاح الرشدان: **المرجع السابق**، ص 14.

الـخـــاتـمـة

خاتمة.

في ختام هذه الدراسة خرجت بجملة من الاستنتاجات أقدمها بين يدي القارئ ملخصة في مجموعة نقاط هي:

– لقد مرت عملية الوحدة الأوروبية لتصل إلى شكلها الحالي الذي يمثله الاتحاد الأوروبي بعدة مراحل ومحطات تاريخية، بداية بمختلف المشاريع والأفكار الوحدوية، التي ترجمت بنشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو ما عرف بالسوق الأوروبية المشتركة عام 1957م، إلى أن جاءت اتفاقية ماستريخت التي أنشأت ما يعرف اليوم fالاتحاد الأوروبي في سنة 1993.

– يعتبر الاتحاد الأوروبي تكتلا اقتصاديا مهما، إلا انه غير فعال سياسيا، وغير مؤثر في مسرح العلاقات الدولية، بسبب فقدانه لسياسة خارجية موحدة، فقراراته تتطلب الإجماع، مما انعكس بعدم وجود سياسة أوروبية مستقلة ومشتركة تجاه القضية الفلسطينية فهي في الغالب تتسم بالمحدودية والتردد.

– يؤد الجانب الفلسطيني والدول العربية الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية، ويعتبرانه دورا ضروريا لاستمرار العملية السلمية، وتؤكد السلطة الفلسطينية والدول العربية على ضرورة اشتراك الاتحاد الأوروبي في التسوية القضية الفلسطينية، ويشددان على أن يكون له دور أكثر فعالية واستقلالية عن الدور الأمريكي.

– يلعب الاتحاد الأوروبي دورا بارزا في دعم العملية السلمية سياسيا واقتصاديا، وهذا من خلال مختلف المواقف والإعلانات التي أصدرها بشأن مختلف تطورات النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي.

– تتمحور مصالح الاتحاد الأوروبي في تحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، في الحفاظ على مصالحه الاقتصادية والأمنية في المنطقة العربية.

– لقد أدى الاختلاف في وجهات النظر بين الدول الأوروبية، خاصة الدول المؤثرة في الاتحاد الأوروبي (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا)، إلى التأثير على قدرة الاتحاد في أن يكون له دور سياسي فعال تجاه القضية الفلسطينية.

– ركز الاتحاد الأوروبي من خلال مختلف الإعلانات والتصريحات حول القضية الفلسطينية على اتخاذ مواقف متزنة لإرضاء أطراف الصراع، وهذا ما أظهر خضوع الاتحاد للضغوطات الأمريكية والإسرائيلية.

– إن المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي والدول المانحة قبل مؤتمر مدريد للسلام 1991، أو منذ اتفاق أوسلو1993، وحتى نهاية سنة 2006، لم تكن من أجل إحداث تنمية سياسية واقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنما قدمت بدوافع سياسية من أجل بناء سلام، وليس بناء دولة.

– يمكن اعتبار أن الاتحاد الأوروبي ساهم في أمن إسرائيل، ودليل على ذلك أن الاتحاد الأوروبي تحمل الأعباء عن الاحتلال الإسرائيلي وسياساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

– استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قطع الطريق على الاتحاد الأوروبي ومنعه من لعب دور سياسي في عملية السلام، وعملت على تهميش دوره في مختلف تطورات الصراع العربي الفلسطيني، واستطاعت حصر دوره في المساعدات الاقتصادية فقط.

– إن الدور الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية والعملية السلمية في الشرق الأوسط، دور مكمل لدور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها راعية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

– لم تكن مواقف الاتحاد الأوروبي من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق الشعب الفلسطيني نزيهة وموضوعية، فقد التزم الصمت في كثير من الأوقات التي تفننت فيها إسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني، وهو بهذا يسير مع السياسة المساندة لتوجهات إسرائيل والمبررة لسياساتها.

– إن موقف الاتحاد الأوروبي من حركات المقاومة الفلسطينية واعتبار عملياتها عمليات عنف وإرهاب موقف ظالم ومؤسف، وهذا ما رفضته حركات المقاومة الفلسطينية خاصة حماس بعد إدراجها ضمن المنظمات الإرهابية سنة 2003.

– هشاشة ومحدودية الدور الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية خاصة في الجانب السياسي، لأن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية نجحتا في حصر الدور الأوروبي في الجانب الاقتصادي للعملية السلمية.

– إن طبيعة الدور الأوروبي دور مكمل للدور الأمريكي، وأن الموقف السياسي الاتحاد الأوروبي غير فعال وغير مؤثر في مسار عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وأن الدور الأوروبي اقتصر على تقديم المساعدات الاقتصادية لدعم القضية الفلسطينية.

الـمـلاحـق

ملحق رقم (01):

قرار مجلس الامن رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967.

فى ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧ ، صوت مجلس الأمن على مسودة قرار قدمتها بريطانيا ، واقرها بالاجماع • وفيما يلى نص القرار :

أن مجلس الأمن اذ يعرب عن قلقه المستمر للوضع الخطير فى الشرق الأوسط • واذ يؤكد عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب والحاجة للعمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن •

واذ يؤكد كذلك أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفق المادة الثانية من الميثاق •

١ ـ يثبت أن تحقيق مبادىء الميثاق يتطب اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط يجب أن يشمل تطبيق المبدأين التاليين كليهما •

* انسحاب القوات الاسرائيلية من أراض احتلت فى النزاع الأخير •

* انهاء كل تمسك بصفة المحاربة أو حالة الحرب وابداء الاحترام

٢ ـ يثبت كذلك الضرورة

(أ) ـ لضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية فى المنطقة •

(ب) ـ لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين •

(ج) ـ لضمان الحرية الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة باتخاذ اجراءات بما فيها انشاء مناطق مجردة من السلاح •

٣ ـ يطلب الأمين العام انتداب ممثل خاص ليذهب الى الشرق الأوسط لاقامة ومواصلة الاتصالات مع الدول المعنية بغية تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفق النصوص والمبادىء الواردة فى هذا القرار •

٤ ـ يطلب من الأمين العام موافاة مجلس الأمن ، فى اقرب وقت ممكن ، بتقرير عن سير جهود الممثل الخاص •

المصدر: **عمر مصالحة: السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، ترجمة وديع أسطفان وماري طوق (ب-ك)، دار الساقي، 1996، ص 483.

ملحق رقم (2):

قرار مجلس الأمن رقم 338 الصادر في 22 أكتوبر 1973.

فيما يلي نص القرار: ان مجلس الامن:

اولا: يدعو جميع الاطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا الى وقف اطلاق النار بصورة كاملة وانهاء جميع الاعمال العسكرية فورا في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

ثانيا: يدعو جميع الاطراف المعنية الى البدء فورا بعد وقف اطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ لجميع اجزائه.

ثالثا: يقرر ان تبدأ فور اطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت الاشراف الملائم بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

المصدر: منير الهور وطارق موسى: **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1948-1985**، دار الجليل للنشر، الأردن، 1986، ص 134.

ملحق رقم (3):

خريطة توسع العضوية في الاتحاد الأوروبي(1957-2013).

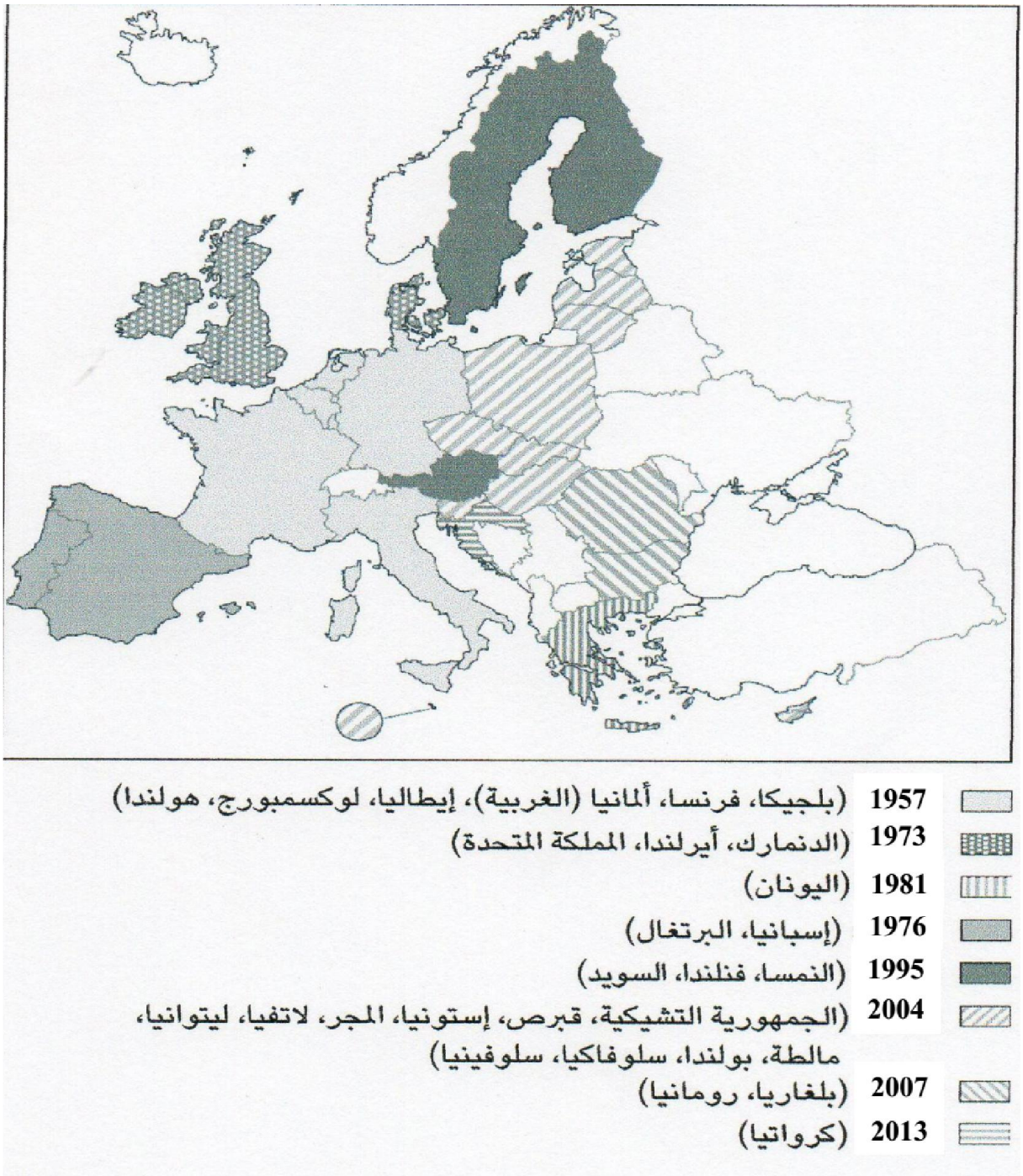

المصدر: جون بيندر وسايمون أشرود: **الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص 33.

ملحق رقم (04):

نص اتفاق أوسو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن 1993/10/13.

تتفق حكومة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط)، ممثل الشعب الفلسطيني، انه آن الأوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين والوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه يتفق الطرفان على المبادىء التالية:

البند الأول: هدف المفاوضات

- إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو، وإلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية إنتقالية ذاتية، المجلس المنتخب، «المجلس» للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة إنتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

ومن المفهوم أن الترتيبات الإنتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة، وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

البند الثاني: إطار عمل للمرحلة الإنتقالية

- إن إطار العمل المتفق عليه للمرحلة الإنتقالية منصوص عليه في إعلان المبادىء هذا.

البند الثالث: الإنتخابات

١ - حتى يتمكن الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم وفق المبادىء الديمقراطية، سيتم إجراء إنتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة لانتخاب المجلس في ظل إشراف متفق عليه تحت مراقبة دولية في الوقت الذي ستحافظ فيه الشرطة الفلسطينية على النظام العام.

٢ - سيصار إلى إتفاقية حول روح وشروط الإنتخابات حسب البروتوكول المرفق كالملحق رقم واحد، بهدف إجراء إنتخابات ضمن فترة لا تتعدى التسعة أشهر بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.

٣ - ستشكّل هذه الإنتخابات خطوة أولية إنتقالية هامة باتجاه الإعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني.

البند الرابع: الولاية

- ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات للوضع النهائي ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها خلال الفترة الإنتقالية.

البند الخامس: الفترة الإنتقالية ومفاوضات الوضع النهائي

١ - ستبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ - ستنطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن على ألّا يتعدّى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

٣ ـ من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطّي قضايا متبقية تشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة.

٤ ـ يتفق الطرفان على أن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكومة ومتأثرة باتفاقات تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية.

البند السادس: نقل الصلاحيات والمسؤوليات التمهيدية

١ ـ مع دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين لهذه المهمة، كما هو موضح هنا، وستكون طبيعة هذا النقل أولية حتى إنشاء المجلس.

٢ ـ وحالاً بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، اخذين بعين الإعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا، ستنقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسبما هو متفق عليه وبانتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما هو متفق عليه.

البند السابع

١ ـ سيتفاوض الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي حول اتفاقية للمرحلة الإنتقالية «**الاتفاقية الإنتقالية**».

٢ ـ ستحدّد الاتفاقية الإنتقالية، ضمن أمور أخرى، تركيبة المجلس، عدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس. وستحدّد الاتفاقية الإنتقالية أيضاً سلطة المجلس التنفيذية والسلطات التشريعية وفقاً للبند التاسع المبيّن أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣ ـ ستشمل الاتفاقية الإنتقالية ترتيبات تطبّق حال تشكيل المجلس لتوليه الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة مسبقاً حسب البند السادس.

٤ ـ من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي حال إنشائه سيشكّل المجلس، ضمن أمور أخرى، سلطة كهربائية فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطيني، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية، سلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراضي فلسطينية وسلطة إدارة مياه فلسطينية وأي سلطة يتفق عليها وفقاً للإتفاقية الإنتقالية التي ستحدّد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥ ـ بعد إنشاء المجلس ستحل الإدارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

البند الثامن: النظام العام والأمن

- من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، سيشكّل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل إسرائيل تحمّل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

البند التاسع: القوانين والأوامر العسكرية

١ ـ سيخوّل المجلس بالتشريع وفقاً للإتفاقية الإنتقالية، في كل الصلاحيات المنقولة إليه.

٢ ـ سينظر الطرفان معاً في القوانين والأوامر العسكرية المتداولة حالياً في المجالات المتبقية.

البند العاشر: لجنة الإرتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة

- من أجل توفير تطبيق سهل لإعلان المبادىء هذا وأية إتفاقية تالية متعلّقة بالفترة الإنتقالية، وفور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة إرتباط فلسطينية إسرائيلية مشتركة بغرض معالجة قضايا تتطلب التعاون وقضايا أخرى ذات إهتمام مشترك ونزاعات.

البند الحادي عشر: التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

- إعترافاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وفور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية إسرائيلية من أجل تطوير وتطبيق ضمن روح تعاونية، البرامج المشار إليها في البروتوكولات المرفقة كالملحق الثالث والملحق الرابع.

البند الثاني عشر: الإرتباط والتعاون مع مصر والأردن

- سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والإرتباط بين حكومة إسرائيل والفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم. وستشتمل هذه الترتيبات على تكوين لجنة متابعة ستقرر من خلال اتفاقية، ماهية صيغة دخول لأشخاص شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ ومعاً بواسطة الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والخلل وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات إهتمام مشترك.

البند الثالث عشر: إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية

١ - بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ. وليس أبعد من عشية إنتخابات المجلس، سيتم إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى إنسحاب القوات الإسرائيلية المنصوص عليه وفقاً للبند الرابع عشر.

٢ - وبإعادة إنتشار قواتها العسكرية فإن إسرائيل ستتبع المبادىء التي تفيد أنه يجب إعادة إنتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية.

٣ - سيتم تطبيق تدريجي لتعليمات إعادة إنتشار أخرى إلى مواقع محدّدة وفقاً لتولّي مسؤوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلي من قبل الشرطة الفلسطينية المنصوص عليه في البند الثامن.

البند الرابع عشر: الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

- ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسبما هو مفصّل في البروتوكول المرفق كالملحق رقم اثنين.

البند الخامس عشر: حل النزاعات

١ - سيتم حلّ النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادىء هذا أو أية إتفاقات متعلقة بالفترة الإنتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الإرتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها وفقاً للبند العاشر.

٢ - يمكن حلّ النزاعات التي لا يمكن للمفاوضات تسويتها من خلال آلية توفيق يتفق الأطراف عليها.

٣ - يمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفترة الإنتقالية والتي لا يمكن حلها بواسطة التوفيق. وإلى هذا الحد، وفور موافقة الطرفين، يشكّل الطرفان لجنة تحكيم.

البند السادس عشر: التعاون الفلسطيني الإسرائيلي المتعلق بالبرامج الإقليمية

- ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعدّدة الأطراف كأداة ملائمة لترويج «خطة مارشال» برامج إقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق كالملحق رقم أربعة.

* **البند السابع عشر: فقرات مختلفة**

١ - يدخل إعلان المبادىء حيز التنفيذ بعد شهر من توقيعه.

٢ - جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادىء هذا والتفاصيل المتفق عليها المتعلقة به يجب أن تعتبر كجزء واحد منه.

حرر في واشنطن دي.سي. هذا ..... يوم ١٩٩٣

عن حكومة إسرائيل

عن منظمة التحرير الفلسطينية

شهد عليه

الولايات المتحدة الأمريكية

الاتحاد الروسي

المصدر: شفيق عبد الرزاق السمرائي: **الصراع العربي – الصهيوني**، دار الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1999، ص 320-330.

ملحق رقم (5):

اتفاق التعاون الأمني الأوروبي الفلسطيني غزة الموقع في 1998/04/20.

١) اتفق كل من الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية على إقامة إطار جديد بهدف تطوير التعاون المشترك في ما يتعلق بالقضايا الأمنية. وفي هذا الإطار اتفق على إنشاء لجنة أمنية دائمة.

٢) ستضم اللجنة في عضويتها المستشار الأمني للمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي ورئيس الاستخبارات العامة، ورئيس جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية وقطاع غزة أو ممثلين عنهم. ويمكن لمسؤولين آخرين من الاتحاد الأوروبي أو السلطة الفلسطينية المشاركة حسب متطلبات الظروف وجدول أعمال المحادثات. وستجتمع اللجنة بشكل منظم ودوري وبناء على طلب أي طرف وفي أوقات الأزمات.

٣) ستقتصر المشاركة بشكل أولي على ممثلي كل من السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي ولكن يمكن أن تتسع لتشمل من شاركوا في جهود مسبقة لتوفير إطار للتعاون من أجل مكافحة الإرهاب.

٤) لن يبطل هذا الإطار الجديد أو يحل محل أي علاقة ثنائية بين السلطة الفلسطينية وأي طرف آخر فيما يتعلق بشؤون الأمن أو الاستخبارات.

٥) تحدد مهام اللجنة بما يلي:

- مناقشة القضايا الأمنية والعقبات التي تحول دون التعاون أو تبادل المعلومات.
- توفير قناة اتصال وتبادل المعلومات بشكل سريع في وقت الأزمات.
- تنظيم جولات لتقصي الحقائق.
- تحيد المتطلبات من أجل قيام الاتحاد الأوروبي بتوفير المساعدة لإعانة السلطة الفلسطينية على الالتزام بتعهداتها بمكافحة الإرهاب عبر استكمال برامج الاتحاد الأوروبي المتوافرة.

- مناقشة حماية حقوق الإنسان.

٦) توافق السلطة الفلسطينية على مبدأ إمكان قيام الاتحاد الأوروبي بإجراء عملية تقويم جزئي أو كامل من وقت لآخر لقيام السلطة بتنفيذ التزاماتها الأمنية في مكافحة الإرهاب، ولكن تحتفظ السلطة الفلسطينية لنفسها بحق ضباطها في السيطرة وحرية العمل.

المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٣٥ صيف ١٩٩٨.

المصدر: علاء المشهراوي: **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات، 2003، ص 75-76.

ملحق رقم (6):

إعلان برلين الصادر في 26 مارس 1999.

1. أن رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي: يعيدون تأكيد دعمهم لحل تفاوضي يعكس مبادئ "الأرض في مقابل السلام" ويضمن الأمن الجماعي والفردي للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ويحيى في هذا الإطار قرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي يلغي بند الميثاق الداعي إلى تدمير إسرائيل ويؤكد مجدداً التزام الاعتراف باسرائيل والعيش معها بسلام. ويدعو الاتحاد الأوروبي القلق من المأزق الحالي في عملية السلام، الأطراف إلى تطبيق مذكرة واي ريفر بالكامل وفوراً.
2. يدعو الاتحاد الأوروبي الأطراف إلى إعادة تأكيد التزامها بالمبادئ الأساسية في إطار مؤتمر مدريد واتفاق اوسلو والاتفاقات التي تلت بما بتوافق وقراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338، ويحض الاطراف على الأتفاق على تمديد المرحلة الانتقالية كما ينص اتفاق أوسلو.
3. يدعو الاتحاد الأوروبي بالتحديد الى معاودة المفاوضات بسرعة بشأن الوضع النهائي في الأشهر المقبلة مع تسريعها حتى تنتهي بسرعة ولا تستمر بدون تحديد.
4. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن اقتناعه بامكان انجاز المفاوضات في غضون سنة ويعلن عن استعداده تسهيل انجاز المفاوضات بسرعة.
5. يحض الاتحاد الأوروبي الأطراف على الامتناع عن القيام بنشاطات تؤثر على نتائج مفاوضات الوضع النهائي وأي نشاط يخالف القانون الدولي بما في ذلك أي نشاط استيطاني، ومحاربة الاستفزازات والعنف.

6. يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً حق الفلسطينيين الدائم وغير المشروط في تقرير المصير بما في ذلك خيار دولة، ويتمنى تحقيق هذا الحق بسرعة. ويدعو الأطراف الى السعي بحسن نية إلى حل تفاوضي على أساس الاتفاقات الحالية من دون الإساءة إلى هذا الحق الذي يجب الا يكون موضع فيتو. ويعرب عن اقتناعه بأن إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مسالمة قادرة على الاستمرار على قاعدة الاتفاقات الحالية وعبر المفاوضات، ستكون الضمانة الفضلى لأمن إسرائيل ولقبول إسرائيل كشريك متساو في المنطقة. ويعرب عن استعداده لدرس الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب حسب المبادئ الأساسية التي سبق ذكرها.
7. يدعو الاتحاد الأوروبي إلى معاودة سريعة للمفاوضات على المسارين السوري واللبناني في عملية السلام بما يؤدي إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 425.

المصدر: دلال عبد الحافظ سلامة: **الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية (مابين الدور الاقتصادي...والسياسي)**، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005، 221-222.

ملحق رقم (07):

الجدار والمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة

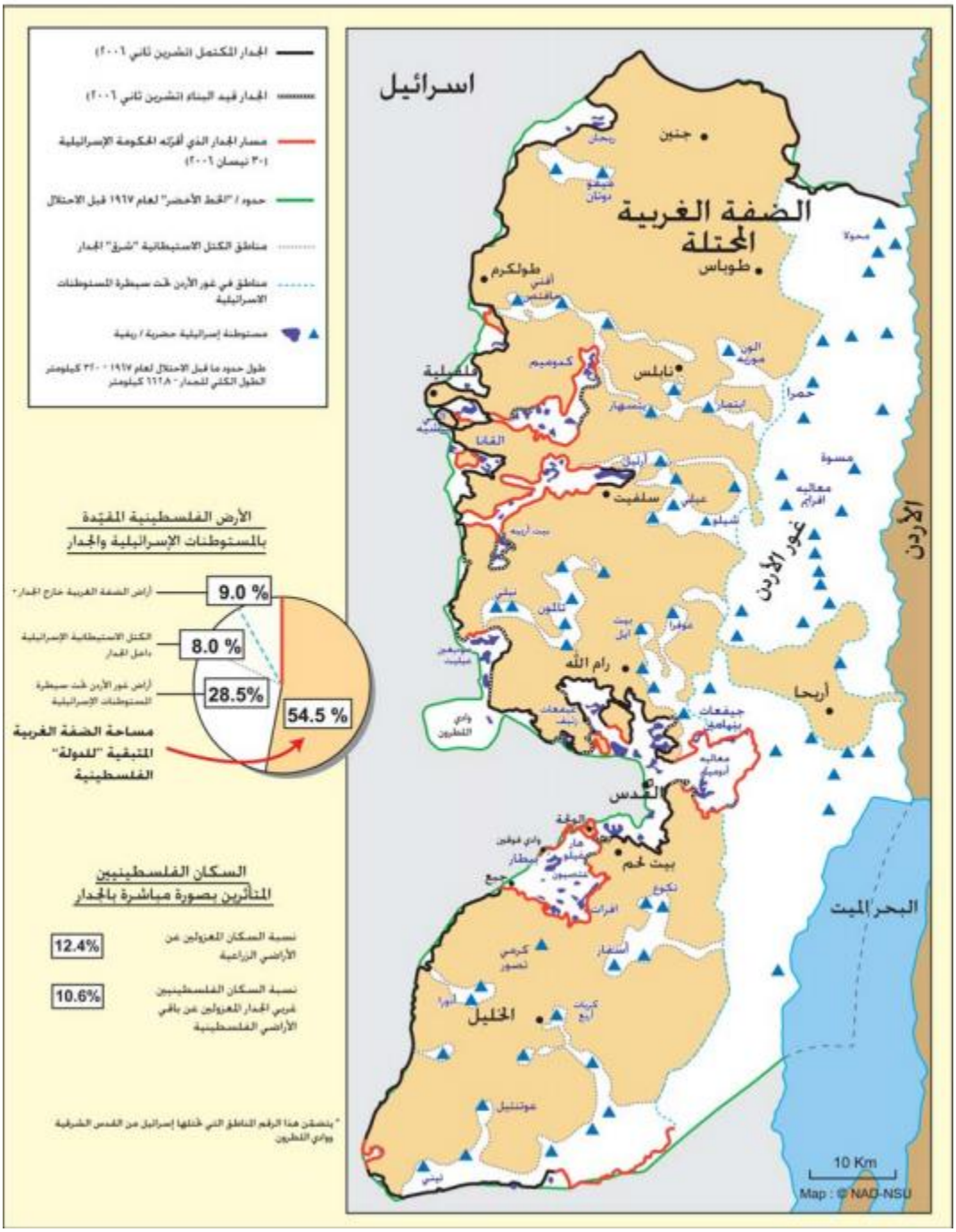

المصدر: مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي لسنة 2006**،لبنان، ص 225.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

1/-المؤلفات:

1- بيندر جون وأشرود سايمون: **الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.

2- درزي براءة: **الجدار العازل في القدس**، قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، فلسطين، جويلية 2016.

3- الهور منير والموسى طارق: **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1948-1985**، دار الجليل للنشر، الأردن، 1986.

4- الهزايمية محمد عوض: **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

5- ونوس مالك: **الجدار العازل أبارتيد إسرائيل المكتمل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فيفري 2012.

6- زريقة نجدت: **الحق العربي والأسافي الثلاث**، دار الفكر والمعرفة، ط1، بيروت، 1992.

7- كمال مصطفى ومحمد نهرا فؤاد: **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة الأوروبية، بيروت لبنان، 2000.

8- كنفاني نعمان: **علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الاطار الحالي والعلاقة المستقبلية**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2000.

9- كردي محمد دحام: **مستقبل الاتحاد الاوروبي دراسة التأثير السياسي الدولي**، منشورات الجليس الحقوقية، بيروت لبنان، 2013.

10- المبيضين عبيد مخلد: **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية مميزة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012،

11- منتصر صلاح: **الطريق إلى السلام مدريد 1991**، دار المعارف، القاهرة، (د. س)، ص 15.

12- المشهراوي علاء: **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات، 2003.

13- مصالحة عمر: **السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، ترجمة وديع أسطفان وماري طوق، دار الساقي، 1996.

14- نوفل سعيد أحمد: **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، ط1، الكويت، 1984.

15- ـــــــــــــــ: **الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات**، جامعة اليرموك، الأردن، (د.س).

16- نافعة حسن: **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000.

17- سعيد عبد المنعم: **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1986.

18- السامرائي شفيق عبد الرزاق: **الصراع العربي – الصهيوني**، دار الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1999.

19- عبد الحي وليد: **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، مؤسسة التطرق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994.

20- عوض إبراهيم: **التكامل الأوروبي والبحر المتوسط**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2000.

21- عياش عدنان حسين: **جدار الفصل العنصري (جرافة التطهير العرقي في القدس)**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، (د.ت).

22- أبو عيشة أمين فايق: **التمويل الأجنبي بين تنمية الوهم و ثقافة التنمية**، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 30 نوفمبر 2014.

23- صالح محسن محمد: **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013.

24- ـــــــــــــــ: **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2012.

25- الضرابعة زياد شفقان: **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

2/- المجلات والدوريات:

1- الأزهري خالد محمد: "**المجموعة الأوروبية والقضية الفلسطينية**"، مجلة المستقبل العربي، (العدد 101، أكتوبر 1987).

2- بركات نظام: **الموقف الإسرائيلي من دور الاتحاد الأوروبي في تسوية القضية الفلسطينية**، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 04/03 نوفمبر 2010.

3- الجرباوي علي: "**حول الأجندة الخارجية لإصلاح الحالة الفلسطينية**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة التاسعة والعشرين، (العدد 325، يناير 2007).

4- عبد الجواد جمال: "**السياسة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي**"، مجلة شؤون عربية، (العدد 33-34، نوفمبر-ديسمبر 1983).

5- حمدان أسامة: **المواقف الأوروبية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية** " **حركة حماس نموذجا**"، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر السياسة الخارجية الأوربية تجاه القضايا الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 3 – 4 نوفمبر 2010.

6- الحروب خالد : "**الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد 11 سبتمبر**"، مجلة شؤون عربية، (العدد 11، 2002).

7- حسن محمد وليد: "**الموقف الأوروبي من القدس**"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، (العدد 14، 2011

8- كركوتي مصطفى: "**في أعقاب حرب الخليج استبعاد دور فعال لأوروبا في الشرق الأوسط**"، مجلة الباحث العربي، (العدد 25، 1991).

9- محمد هشام ومحمد إسماعيل: **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 – 2009**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر، 2011.

10- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): **نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني**، 2005.

11- معوض أحمد نازلي: "**مستقبل العلاقات العربية الأوروبية**"، مجلة شؤون إستراتيجية، (العدد 7، 2003).

12- المسفر محمد صالح: "**مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية – الأوروبية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد 13، شتاء 2007).

13- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، بيروت، 2007.

14- نوفل أحمد سعيد: "**توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**"، مجلة دراسات شرق أوسطية، (العدد 25، خريف 2003).

15- العجيزي عبد العزيز: "**الحق العربي يفرض نفسه على المجموعة الأوروبية**"، مجلة السياسة، (العدد 35، يناير 1974).

16- عوض ابراهيم: "**الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي**"، مجلة السياسة الدولية،(عدد 144، 2000).

17- عبد المطلب العمري: "**الاتفاقيات الاقتصادية بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية**"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، (العدد11/10، ربيع/ صيف 1993).

18- فهمي أماني محمود: "**الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السياسة**"، مجلة السياسة الدولية، (العدد116 1994).

19- صالح محسن: **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنسانًا(7)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.

20- " **قمة انتفاضة القدس**": مركز زايد للمتابعة والتنسيق دولة الامارات العربية، 12 – 22 اكتوبر 2000.

21- القرعي أحمد يوسف: "**القمة العربية وأولوية تفعيل الدور الأوروبي في المنطقة**"، مجلة السياسة الدولية، (العدد 148، أفريل 2002).

22- الرشدان عبد الفتاح: "**المواقف الفلسطينية والعربية من الدور الأوروبي في تسوية القضية الفلسطينية**"، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 04/03 نوفمبر 2010.

23- الشاوي منار: "**خارطة الطريق الأوروبية لإقامة دولة فلسطينية**"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، (العدد 03، 2002).

24- تيشوري عبد الرحمان: "**هل ينهي الاتحاد الأوروبي الهيمنة الأمريكية ويحقق التوازن الدولي**"، مجلة الحوار المتمدن، (العدد 1300، 28/ 2005/05).

3/- الرسائل والأطروحات الجامعية:

1) بلجبل عادل: **التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر،(د. ت).

2) بن جامع لمياء: **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في ادارة أزمات الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية نموذجا)**، مذكرة ماجستير، تخصص العلاقات الدولية والإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.

3) حمدان محمد عصام: **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.

4) سلامة عبد الحافظ دلال: **الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية (مابين الدور الاقتصادي...والسياسي)**، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005.

5) طافش هشام زهير: **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993- 2003**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2010.

4/- الموسوعات والمعاجم:

1. الخوند مسعود: **الموسوعة التاريخية والجغرافية (قضية فلسطين، قبرص)**، الشركة العالمية للموسوعات، ج14، ط3، لبنان، 2005.

2. الذيبان سامي: **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، ط1، (د.ن)، 1990.

5/- المواقع الإلكترونية:

1- http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=341255-2

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c -3

http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3928 -4

http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page -5

http://elyousfi.jeeran.com/archive/2007/2/158101. -6

http://www.iugaza.edu.ps/ara/Research/articles/.pdf -7

http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/html -8

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid -9

http://www.fateh.net/public/nadwt%20quds/mehwar.htm -10

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7A41237-AFE3-.htm -11

https://www.aman-palestine.org/.../a86347c289a40651033a661 -12

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ -13

http://www.sabanews.net/en/news73545.htm -14

http://www.marefa.org/index.php -15

http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3928 -16

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1-European parleamenon: "**The middle east peacepocess**", politicalseries poli, 115, EN(may1991)

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
المقدمة	**أ – و**
الفصل التمهيدي: نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومواقفها من القضية الفلسطينية.	**8**
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية.	**8**
المطلب الأول: تطور فكرة توحيد أوروبا.	**8**
المطلب الثاني: تأسيس مجموعة الفحم والصلب الأوروبية.	**11**
المطلب الثالث: تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية المشتركة أو السوق الأوروبية.	**13**
المبحث الثاني: موقف الجماعة الاقتصادية الأوروبية تجاه أبرز أحداث القضية الفلسطينية.	**14**
المطلب الأول: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة من حرب 1967.	**14**
المطلب الثاني: موقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية من حرب 1973.	**16**
الفصل الأول: الاتحاد الأوروبي ودوره السياسي والاقتصادي في القضية الفلسطينية (1992-2006).	**20**
المبحث الأول: تأسيس الاتحاد الأوروبي.	**20**
المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي.	**20**
المطلب الثاني: البناء المؤسساتي للاتحاد الأوروبي.	**21**
المطلب الثالث: تطور العضوية في الاتحاد الأوروبي.	**25**
المبحث الثاني: الدور السياسي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.	**28**

المطلب الأول: السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية.	**29**
المطلب الثاني: محددات التحرك الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.	**31**
المطلب الثالث: تطورات الموقف الأوربي تجاه القضية الفلسطينية.	**35**
المبحث الثالث: الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.	**48**
المطلب الأول: بدايات ظهور الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي.	**48**
المطلب الثاني: المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية.	**51**
المطلب الثالث: تقييم سياسات المساعدات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي للأراضي الفلسطينية.	**56**
الفصل الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من بعض القضايا ومواقف أطراف القضية اتجاه الدور الأوروبي.	**60**
المبحث الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من بعض قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.	**60**
المطلب الأول: موقفه من قضية القــدس.	**60**
المطلب الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من قضية اللاجئين والمستوطنات.	**66**
المطلب الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية.	**69**
المطلب الرابع: موقف الاتحاد الأوروبي من جدار الفصل العنصري.	**71**
المبحث الثاني: موقف أطراف الصراع من دور الاتحاد الأوروبي.	**71**
المطلب الأول: الموقف الفلسطيني من الدور الأوروبي.	**75**
المطلب الثاني: الموقف الإسرائيلي من الدور الأوروبي.	**77**
المطلب الثالث: المواقف العربية من الدور الأوروبي.	**79**

الخاتمة.	83
قائمة الملاحق.	86
قائمة المصادر والمراجع.	101
فهرس المحتويات.	108